



V. 91

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وآلهم أجمعين

مقدمه در معرفت لغت مستفیده بجهت توحید معرفت اول در ادب
شعاعی در معرفت معرفت دوم در دلائل حکما و معرفت سوم در معرفت
معرفت حقانیت مبدء جامع در معرفت مستفیده با الفاظ کلام طبعی
۵- در معرفت معرفت در ادب معرفت اول لغت مستفیده و معرفت دوم
انبار : و اعلم انهم معرفت الدلالة اللغوية الرفعة في المعاني
والتفصيل والبيان

اعاد : راسم الامم تارا الدلالة الرضوية للعلية ، مطابق ارقس
اد الرام

٧ - حاشیه روشنی ترلف بر کفران قاصد در اصول الحق

أَعْلَمُ: قَوْلُ مَنْ لَطَفَ اللَّهُ لَهُ فَيَسِّرَ لِفُضْلِ اللَّهِ سَكَتَهُ لِعِبَادِهِ

التي لله الذي رفع بنا الدين بالائمة الهادين المهتدين وقطع دابر الملحدين بحايتهم
الزاهدين عنة الزايرين وهذا بفضل الله الى مناج الحق المبين وجعلنا ملوكا واتانا امام
احد من العالمين ورزقنا سنة نبية الصادق المبين وعبدوه ورسوله المكي محمد فاعلم
النبين وقايد الغر المحجلين الى جنات النعيم صلى الله عليه وعلى اله الطيبين الطاهرين والحمد
المتخيرين الى يوم الدين وحسب قدر وفقت على الكتاب المشتمل على العجايب والاعمال
من لدن السيد الشريف الحبيب في الجدل الاصيل والفضل الاصيل الحسن بن
القاسم رفع الله به الدين قولا وفعلا وعمله بما هو الاصل وحقق لنا به الصفة المبرحة
فاسمها كاصفى اللقب وسلك به الشرح القويم الى اشراف الرتب وحياء عنا باحسن
ما جئنا به من النجاة وجعله وايانا بالنسبة من النفوس الزكية الراجعة الى ربها راضية
مرضية ففهمتم عندنا ما لم تفهموه ووردت من مشاهدته يوم فاجبت عما لا يدركه
من الجواب وانثوت مقام الاجازة على المساءات والاطناب في الكلام ما قل ودل ولم
أقل بغير امانة وحديثه الباري جل وعجل من التزنية عن التعليل والتشبيه ونق الاضداد
والامثال وغير ذلك من النقص والمحال ونجد به من الصفات المحال والجلال والادب المتوا
والافضل وسائر صفات الكمال ثم ما نقي من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلامه
تنزله المقعد القريب لديه ثم ما نكته به من الله كراحميل على ذوق القدر الاصيل الخليل اهل بيته
واصحابه وانصاره ورضوان الله عليهم اجمعين وارضاه وجعل صدق عنده متبواهم وشوام
فقد قام السيد في ذلك كله بما يتوقف عليه صحة الاسلام وتبين فضله الخاص والعام والحمد لله
الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لاهله وانا ناوه خطبه القارب واوضح
لنا المرموق والمربوب ونشر عابه عند لقاء الله وانذروا بقطعه من سنة العفلة
وحذرنا بظلمة ما يقعها في معادنا وذكر قد قام فيه بما فوق الكفاية واسقط الخراج عن اهل
الدين والصيحة لله ورسوله والجميع في اهله من الحسنين القائلين بالامثال وذكر ان
الذكر تمنح المؤمنين والله ثم المسبول ان يجعلنا واياه من الذين يكفون القتل فيسبحون
احسنه وان يعصمنا واياه من خطا الاقلام وظل الالسنه واما ما زعم من استحقاق الرعا
وتعيينه للامامة بما ادعاه واستدعاه من وجوب طاعت علي من دعاه والكر في ضمن ذلك والمحال من
الاستحاج والامتناع انما ادعاه بان الذرية السنية الحسينية هي الطيبين منهم اركا

النجية واللام على لا غير ما سفيضة النجاة التي لا غاصم من امر الله الامن سلك مذموبا ولا يغيره الله
من لوايف الاسلام الامن ركبنا فالله كذا اذم هذه الدين القويم وصراط الله المستقيم ما وقع عليه
اجماع الامة واشرفت بنورهم على طلبة فهم اهل الحق المستبين وقدره على الدين من الاولين والآخرين
واما ما سوى ذلك مما لا يتبين فيه باللفظ به من فيه حتى كان لم يتبين في القرآن المجيد باللفظ
من قول الا لديه رقيب عتيد فنسأل الله العفلة ما يقيم ويعي ويعني اذ غير خاف عليه مما
اشتهر من العلم لديه ان طاعته عندنا على ما نقرر في مذمبنا انما تلزم اهل بلده ومن يدين
له بعقده فلا ادري اصدور ذلك منه عارقت تجايل وفطن متغافل ام صدق الله
على ما بال العقول فلم ينطبع فيها حقايق المعقول والمنقول لانه الهمة الله تعالى المرشاد ورو
للسواد يعلم ان اشياح ولا يرة السواد الاعظم واتباع هداية الصراط الا قوم اهل
السنة والجماعة الذين اوجب الله سلوك سبيلهم واتباع معتقد صحة خلافة الخلف
الاربعين ولا نزاع بنا الى اهل الاصول المبتدعة ونعتقد ان الصحابة قد وفقوا
للاصابت في جميع ما فعلوه باجتها دهم واجمعوا عليه بر لا يلهم واسنادهم فهم اساطين
الدين المحمدي وهم النجوم يهتدى بهداهم كل معتد فلا تتبع غير سبيل المؤمنين
من بعد ما تبين لهم الهدى المستبين في تفصيل الهادين من الانصار والمهاجرين
الذين اخبروا من ديارهم واموالهم ينتفون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله
ورسوله واليك جم الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر
اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم
خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون والذين جاءوا من بعدهم يقولون
ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا
ربنا انك رؤوف رحيم ونعتقد انهم رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وما بدلوا
تبديلا وان صدق الله لم يتبدل وما وعده جلا وعلا لم يتحول جهلا له بابين اهدينا
وما خلفنا وما بين ذلك وما كان ربك نسيا ونعتقد ان ما وعدهم به في كتابه الحكيم
المتروك في علمه السابق القديم من الرضوان في جنات النعيم الشامل لا ولهم واخرهم وهم
وانصارهم ومهاجرينهم حيث يقول ويقول بهتدي المهتدون واليقولون الاولون
من المهاجرين والانصار والذين اتبعوا ما احسن رضوانهم ورضوانهم واعلمهم

جنات تجري تحت الأنهار فالذين فيها أبدأ ذلك الفوز العظيم واقع لا محالة مع القطع لا محالة
 أن يكون لهم لم يعلم منهم النعمان على الأعمى ولعدوان والمخالفة لما أخبر به سيد ولد عترتنا
 والبند لعهد من وعد يظهره على الذين كل فادنه وكيفية وعمل فابن تذهبون أن
 هو الأذكار للعالمين لمن شائكم أن يستقيم وماتنا ونالنا الله رب العالمين
 الأتروك أنكم إذا تصدقتم في نصيبهم العلي وقلتم بأخصار الخلافة في سيدنا على فقد بطلتم
 عدالتهم التي بنى عليها الإسلام الحقيقي فلهذا وردت روايتهم التي تواردها كتاب الله
 عن أبيه وأهله ووجب على كل مؤمن بالله أن يحاكمهم في الله حق جهاده حتى تسلموا للذين
 بطاعته واتباعه فلا يخافوا زاحدكم حدة فقد بدا بيننا وبينكم لعداوة ولعنف حتى
 تؤمنوا بالله وحده ولقد شبههم المصطفى الذي لا ينطق عن الهوى بالهجوم المضيئة ومن
 الهامية لمن اقتدي بآيم فكيف يكلمهم من البرية وقال محمداً الله على ألسنهم عليكم
 بسنن وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين تكونوا بها وعصوا عليها بالتواجد وأياكم و
 محدثات لا بورفان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة ومن أحدث من أمرنا هذا
 ما ليس منه فهو رد ومن فارق الجماعة شبراً فقد فحل في ربة الإسلام من عتصم إلى غير ذلك
 من السنن الروية بالأشياء القوية فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
 أو يصيبهم عذاب أليم فأيكم أن تخالفوا سنة المصطفى وعلى المرتضى وأهل بيته الشرفا
 الذين وأجمعهم الرسول بالقطر حيث أوصى الله بالناس في كتابهم وأجمعهم فيقرقا
 حقير وأعلى الوضوء من اقتدى بأوامر الأهل والأقارب وروى عنهم إذا وردوا وسعد
 بسعادتهم كما سعدوا ومن خالفهم ففادي من يوالون واتبع ما لا يقولون جرم أدث
 ذلك الأساب وقلع ما أمراه به أن يوصل فقلعت عنهم به الأساب أن أولي
 الناس بأمرهم للذين اتبعوه لا أولاده الذين عني وأدينه وقطعوا وإن خرم ومنهم
 ما كانوا يفترون وقالوا ليس علينا في الأيمان وسبيل ونقولون على الله الكذب وهم
 يعلمون ومولات على دينه والعباس وذو القعدة والائمة الشارعية والمعتول فمن
 أصل بيتنا عليهم لا يبيحوا وعمرهم من أن يتركوا
 وليس يبيع في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل
 فقد بايعها على رؤسهم وترحم عليها ثم أدخلهم في أهل الشورى استئلا بوضعية غير

منه في كتاب الله
 فقل الله يتفهم

منه في كتاب الله
 فقل الله يتفهم

ولم يذكر دفع يرفع الملوك إليه ولا أدنى تعيين القيام بالحق عليه ثم وفي لعثمان ما وعد
 من السمع والطاعة على الشان عبد الرحمن بن عوف الأثراف سق سيف الانتصار وعلى سيفه
 ذو الفقار مفارق القبة الباغية لما تعين عليه في زمن معاوية وما يدعى عليه والعباد
 بالله من التقية والمداهنة في دين الله حال وفي العادة والقياس غير طلال نسبته
 إلى أحد الناس وإذا كان أبو طالب قادم قريشاً بأسرها ولم يبل بقلها وكثرها والنق
 وون ابن أخيه الشريفة وأمره بأن يصدرع بأمره حيث قال
 فاصدع بأمره ما عليك غفاضة وأبشر وقوي بذاك منك غيونا
 والله لن يصلوا إليك بأسرع حتى أوتد في التراب دينا
 كل ذلك بغير والعصية المطلبية وأتفة الحجة الهاشمية فكيف يظن بمن يرى الشهادة أعلا
 درجات الشادة وعلم أن لم غداً فورا عظيماً بيننا وهو القابل لوكتف الغطاء
 ما زدت يقيننا آخر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه وباب مدينة علمه استبح
 طاعين وضارب وأجمع لأمن وخطب ليث بن غالب خيرة الخيرة من بني هاشم أن
 تأخذه في السلوكة لايم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانه هذا بهتان عظيم ثم في توجيهه
 إلى بالكتاب وعما جهته لهذا الخطاب عدول من عدول وسيل عن الجدي الهزل
 وهجالات لا يمين لها الجواب وجرافات صدرت عن ظلمات الاعتزال ومن العجب
 في ترغيبه في الملك الزايل والحال والماضي ووعدته لي بانقياده فهو من لم يعرف
 صلاحه من فساد وغية من رساؤه وقدا على طمعه عين فواده حتى لم يفرق بين
 الوجود والعدم والتور والظلم من باع آخرته بدنياه ونسي الله فانساه فما للعقول
 غافلة عن صلاحها في ما لها من على قلوب اغفالها فالملك ما نحن فيه لا ما هو فيه
 بلوك على التحقيق ليس لنا من الملك إلا اسمه وعقابيه
 ولعل الشريف أمان من جملة الأعراب على البر والتقوى لأعل الأعم وكعدوان نسال الله
 أن يسلك بنا وبه سالك الهدى ويهدي قلوبنا عن ظلمات الصدامودية بصاحبنا
 إلى مهاوي الردى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل واللام عليه ورحمة الله
 وبركاته ثم الجواب
 الشراطين الثالث من عشره في ثالث شهر ربيع الثاني سنة ١٠٦٣

منه في كتاب الله
 فقل الله يتفهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين

حكما وعلما وثبتت انما صلواته عليه وسلم قال لا تصابيه في غزوة الخندق لا يصليح احدكم
 العصر الا في قريظة فادركتم الصلاة فمضى بعضهم في الطريق وقال لم يرد منا نفوت
 الصلاة وانما اراد منا الاجال وبعضهم اخرها فصلاها بعد ما غربت الشمس فما عفف
 واحق من العائفتين فهذا دليل على ان المجتهدين يتنازعون في فهم كلام الله ورسوله
 وليس فيهم اثم ولم يقل احد من العلماء بان اجماعة الاربعة معصوم ولا قال ان الحق منحصر
 فيها وانما خرج عنها باطل بل اذا ثبتنا عن ليس من اتباع واحد منهم كالغوري والاوزاعي
 والليث ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين قولنا يخالف الاربعة ردنا ما تنازعوا فيه
 الى الله ورسوله وكان القول الرابع هو الذي قام عليه الدليل ويهدى على ذلك انما ذهب
 النوري لم يزل يعمل به مقلدا الى نحو الخيرية فقد علم بما قرره شيخ الاسلام ابراهيم بن
 وجه اختلاف ائتنا وانتشار مذاهبهم وكثرة اتباعهم وظهور علومهم وتسميتهم اهل
 السنة وكذلك كل مجتهد وافق اجتهاده ما عليه الآية الاربع يقال فيه انه اهل
 سنة واذا قال قولا مخالفا للكتاب الله وسنة نبوته فهو رد وقابل مبتدع مخالف
 للسنة والجماعة **قال ابن حجر** في اشرافه صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا
 هذا ما ليس منه فهو رد هذا الحديث بعد وود من اصول دين الاسلام وقاعدة
 من قواعد فقهنا من احدث في الدين ما لا يشهد له اصوله فلا يلتفت الى
 هذا المخرع **قال النووي** هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في ابطال الشكوك
 واتساع الاستدلال به لذلك **قال الطوفي** هذا الحديث يصلح ان يسمى نصف اوله
 الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات حكم او نفيه
 وهو مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية في كل دليل
 كقولنا كل عمل وقع فيه مخالفا لما كانت عليه الصمابة ليس من امر الشرع وكل ما كان كذلك
 فهو رد فهذه العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث وانما يقع النزاع في
 الاولى ومنه ومنه مثل ان يقال في بنا المدارس مثلا هذا عمل مساو لما امر الشرع به
 من المبرات وكل ما عليه امر الشرع فهو صحيح فالمقدمة الثانية ثابتة والاولى فيها النزاع
 فنصير رد المحدثات والنهي يقتضي الفناء لان المنهيات كلها ليست من امر الدين
 فيجب رد ما اصابها ما لا يثبت في قواعد الشرع بل يشهد له شيء من اوله او قواعده

بعضه

فليس

فليس برة على فاعله بل هو مقبول منه وذلك كمن انحر الربط وخانات السبل والدارس
 وسائر انواع البر التي لم تعهد في المصداق الاول **قال ابن حجر** وكذا بنا اربع مقامات باسم
 اصحاب المذاهب الاربعة فيها والمصداق فيها فانه موافق للاجتهاد في الشريعة اصطنا
 المعروف والمعاونة على البر والتوقيف لوجود الاستفاد به في الحر والبرد والمطر والقرب
 من الامام واستماع الخطيب للجمعة وعدم الضرر لاحد فهو كما ذكر وكما تضمنت في جميع العلوم
 الثلاثة الشرعية وكما صيغ الكتاب والسنة والعلوم على الاسانيد والمتون وكتابة
 النشرات في المصاحف ووضع المذاهب وتدوينها وما كان منها مناهج الى الدين بواسطة
 او وسائط فانه مقبول من فاعله ثابت مدوخ عليه فمقدار كان توقف عمر بن الخطاب
 او لا في موافقة ابن بكر رضي الله عنه في جميع القرائات يكونه على صورة البدعة وكذلك
 زيد بن ثابت فانه قال كيف نفعل شيئا لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله
 انه الحق حتى شرح الله صدره لما لذلك وراوا انه حقا وكما وقع لعمر رضي الله عنه في جمع الناس
 لصلاة التراويح في المسجد قال عمر نعت البدعة هي لانها وان احدثنا ليس فيها رد
 لما عصى بل موافقة له صلى الله عليه وسلم او على الترك تخفيف الافتراض وقد نال
 ذلك بوقا من قبل الله عليه وسلم **وقال ابن حجر** الشافعي رحمه الله ما احدث وخالف كتابا او سنة
 او اجاعا او اثرا هو البدعة الضالة وما احدث من الخير ولم يخالف شيئا من ذلك فهو البدعة
 المحمودة والحاصل في ذلك ان البدعة الحسنة تنفع على نيتها وهي ما وافق شيئا من سائر
 ولم يلزم من فعله تحذير شرعي وشيئا ما يجوز من كفاية كتصنيف العلوم **قال ابن حجر**
 شيخ الاسلام ابن تيمية فان حديث ستفترق اثنى يدل على مفارقة كل فرقة لا يرى
 كما فارقت الشيعة وليس فيه ما يدل على الاشراك الاثني عشر وسبعين في اصول العقائد
 بل ليس في ظاهره الا مباني الثلاثة والسبعين كل فرقة لا يرى وحيد في علوم
 ان جهة الافتراق جهة ذم لاجهية مدرج فان السبع امر بالجماعة والابتلاع وذم التفرق
 والاختلاف مقالت واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقاروا لا تكونوا كالذين تفرقوا
 واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات والاولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود
 وجوه الا لوجهين الذين تفرقوا بينهم وكانوا شيعات منهم في شيء **وقال**

ع

ق

أختلف فيه وما خرج الذين أو ثوبه من بعد ما جاتهم البيئات بغيا بينهم وقال وما تفرق الذين
 أو الكتاب الآن بعد ما جاتهم البيئة فاذا كان كذلك فاعلم الخوايف مقارفة
 للجماعة وافترقا في نفس أولي الخوايف في الذم واقلما افتراقا وموافقة للجماعة
 اقربا إلى الحق فان أهل السنة والجماعة اقل اختلافا في اصول دينهم من سائر الخوايف
 وهم اقرب إلى كل طائفة من طائفة إلى ضد ما فهم الوسط في أهل الاسلام كان أهل
 الاسلام هم الوسط في أهل الملل فهم في باب صفات الله بين أهل التعطيل وأهل التثنية
 وفي باب أهل القدس بين أهل التكذيب وأهل الاحتجاج به وفي باب الاسماء والاحكام
 بين الخلافة والجماعة فلا يغفلون عن علم الله عنه مألوهه ولا يفضونه ولا يكفرونه تكفير
 الخوارج ولا يكفرون أبي بكر وعمر وعثمان كما تكفرون الروافض ولا يكفرون عثمان
 وعليه لا تكفرون الخوارج بل قال ابن تيمية ان الشيعة ظلمت لعلي رضي الله عنه وأئمة أهل
 البيت في جميع اصولهم التي فارقت فيها أهل السنة والجماعة فاشهد قد ثبت عن علي رضي
 وأئمة أهل البيت الثبوت اثبات الصفات به نعم واثبات القدر وفي خلافة الخلفاء
 الثلاثة وهم فتنون في ذلك وفي الامامة اختلافا كثيرا فاقول قولهم هو المأخوذ عن البيئة
 المعصومين في الامامة وفي المنتزعة في النص على الامامة فمنهم من يقول المنتزعة فلان ومنهم
 من يقول هو فلا ت ومنهم من يقول نص على الامامة بعد الحيرة على ابن الحنفية
 ومنهم من يقول على زين العابدين ومنهم من يقول على ابنه الباقر ومنهم من يقول
 ابنه زيد وهكذا وزيد رحمه الله كان اما جليلا استشهد في حفر سنة احدى وعشرين
 ومائة وكان من مذهبه انه يجوز الزوج على ولاية الجور فبايعه خلق كثير من الكوفة
 وكان ابرها يوسف ابن عمر ابي الجراح واجتمع عليه طائفة من الشيعة فقالوا له
 تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نبايعك فابى فقالوا له انك ترفضك قال لا يرضون فانهم راؤف
 من ذلك الوقت سموا راؤفة وسميت شيعته زيدية فقاتل يوسف ابن عمر فقتل
 رحمه الله وكان زيد قد نكح تصدق الى قواة علم الاصول على وأصل بن عطاء
 رئيس المعتزلة واقتبس منه طريقة الاعتزال وكان يتكلم في القضاء والقدر على
 خلا في ما عليه أهل البيت فكره منه الباقر فذكره وكان يقول على افضل من أبي بكر وعمر
 وبقيت الصحابة الا انهم فوضوا خلافة الله أبي بكر لصلى الله عليه وسلم ولبوا امامته

بين الوعيدية والمرجعية
 وباب الصحابة

المفتول

المفتول مع وجود الفاضل فلما قتل زيد في خلافة هشام بن عبد الملك قام بأمره بعده
 ولده يحيى ومضى إلى خراسان واجتمع عليه خلق كثير لخصته ومقاتلة العدائين فلما بلغ هذا
 الخبر ولدعة جعفر الصادق كتب اليه ينهيه عن ذلك وعرفه انه يقتول كايه فلم يسمع منه فقتل
 رحمه الله ثم تفرقت الزيدية ثلاث فرق **جارية** وهم القبايع وهم القبايع وهم القبايع وهم القبايع
 جارية وان النبي صلى الله عليه وسلم نص على علي رضي الله عنه بالوصف دون التسمية وان الامامة
 بعده لبني الحسن والحسين ثم إلى علي بن الحسين ثم إلى الحسين ثم إلى محمد بن عبد الله بن الحسن **سليمانية**
 وهم اتباع سليمان بن جرير زعموا ان الامامة شورى وانها لا تقدر برجلين من المسلمين وتقع
 امامة المفتول مع وجود الفاضل واشتوا خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولكنهم قالوا
 رضي الامامة من اتباعها خطأ لا يبلغ درجة الفسق وقطعوا بشك في عثمان وطاعة الزيدية
 وقايمه ثم انهم قطعوا بانهم من أهل الجنة لما ورد من النصوص في حقهم وهذا قول شاذ
 وطعن في الراؤفة لانه قولهم ان البداءة لا يزعم الله في **تبرية** وهم اتباع كثير لا يتر
 وهم في الاعتقاد كما قبلها فيه الا انهم توقفوا في عثمان ايو مؤمن او كافر وقالوا ان نظرنا
 الى ما حدثت قلنا بكفره واذا نظرنا الى ما ورد في حقه بان من العشرة المبشرة بالجنة
 قلنا بايائه وماذا نرى من هذا الدليلان وجب تفويض الامر الى الحكم الحاكمين وتوقفنا
 في امره واما ابوه زين العابدين فبدين الله سره ثن كبار التابعين وساداتهم علماء ودنيا
 اخذ من ابيه وابن عباس والمصور بن حمزة وابي رافع وعائشة وام سلمة وصفيه
 رضي الله عنهم وعن غيرهم روى عنه خلق كثير منهم ابوسلطة ابن عبد الرحمن وحسن الانصاري
 والزهرى وابو الزناد وزيد بن اسلم وابنه محمد الباقر قال حسن هو افضلها حتى
 رايته في المدينة قال ابن سعد ما كانا نرى كثيرا الحديث ولم يسمع المشوع وصدقته
 السر والفضائل ما هو معروف وكان من صلاحه وانصافه يقتضيه بائس الكبار
 وبما ليس زيد بن اسلم مولى عمر فيقال له تدع بائس قومك وبائس هذا فيقول انما يخلص
 الرجل حيث يجد صلاحه قلبه واما ابنه محمد الباقر فمن خيرا راحل العلم والدين قيل انما
 سى الباقر لانه يقرأ العلم واما ابنته جعفر الصادق فانه روى عن محمد بن المنكر ونافع
 والزهرى وطلحة وغيرهم وروى عنه مالك والثوري وابن عيينة وابن جريج و
 شعبة والقطان وغيرهم واما موسى الهادي بن جعفر فانه ولد في المدينة سنة بضع

صلواته وسلم وقال صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد قال
ابو حفص النسابوري من اقر السنة على نفسه فولا وفلا نطق بالحكمة ومن اقر اليهودي
اليهودي نطق باليهودية واما اهل الشيعة فانهم اشترطوا في الامام العصمة وتركوا
الجمعة والجماعة ففصلوا عن الصواب في ذلك وقالوا لا ترضى الا امامات اهل البيت
وما وقع لهم من الخلافات فكلا بغير دليل ولا مستند وقالوا معا دعائهم اذا تقدم
العالم على ما يعثر لها على اصل بدا فلذلك كانوا في اثنين بدعية اهل اهل هوك فخالفين
لما كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه عليه من ملازمة الجماعة والجماعة والاياد وهذا
وجه تسمية من عدا اهل السنة وجماعة والصلاة في الجماعة من شيعته بالاسلام الظاهر
التواتر فمن رغب عنها وتركها وطن ان صلاة المنفرد افضل فهو بدعي مبتدع ضال
وبالتفاق الائمة الاربعه وغيرهم انها تصلي خلف المنفرد الذي لا يعرف منه بدعة
وانما لا ترك بالتفاق علماء الاسلام كما كان يصلي امير السرايين من الصواب جماعة
واما اهل البدع فمنهم من لا يصلي الا خلف من هو معصوم في زعيمه وزعيم وليس بعد
الشيء احد معصوم في كل ما يخبر به وياق به حيث يجب تصديقه في كل ما يخبر به
وطاعة في كل ما اوجب وامر وهذا مختص بالانبياء ولا ينبغي بعد نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم ومن اهل البدع من لا يصلي الا خلف من يوافقهم في بدعتهم كما هو مذنب طوائف
من الشيعة واما اهل السنة والجماعة فانهم يصلون خلف من لم يعلم منه الا الخير فقد
كان الصحابة لا يدعون جمعة ولا جماعة على ان الجماعة وكعدين يمتثلان خلف
الفايق والمبتدع فان الصحابة كانوا يصلون خلف الخاج وصلى عبد الله ابن
مسعود وغيره من الصحابة وغيرهم خلف الوليد بن ابي سفيان وكان قد شرب
الخمر وجلد عذات رضاه عنه وتبنت ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر ان سيكون
ولاة امر يظنون الناس ويستأثرون عليهم وانهم يؤخرون الصلاة ومع هذا
نهي عن متابعتهم ما افادوا الصلاة وامروا بالصلاة خلفهم ومن تعصت اهل
البدع انهم لا يصلون الا خلف من كانت على طريقتهم واهويتهم ويذلك خروجا
عن السنة والجماعة واما اهل السنة لم يبقا رقا جماعة المسلمين وليس لهم اهلوية
اهل البدع ولا غلو ولا سيل من السنة اصله وقد خالفهم الشيعة واضرابهم في قولهم

ان العبد

ان العبد يخلق افعال نفسه فكان اول ما ابتدع هذا القول معبد الجهن وقيل من اهل
البحر والنام فيهم من كان قد سبق من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعبد الله
بن عمر وابن عباس وجابر وواثلة رضي الله عنهم فصار الناس في ذلك على ثلاثة
اقوال طرفين ووسط فاهل الطرفين القدرية العتاة قالوا ان اصل خلق
افعال العباد ولم يخص المؤمنين بصفة يميزهم بها عن الكفار حتى امنوا وان نعتهم
على ان جهل واضراب وعلى ان يكون عمر وعثمان وعلى على يقين الصحابة سواء وان
لكل من الفريقين قدرة على الايمان بتسوية وقالت اهل السنة بل الله اعلم على
المؤمنين بما لم ينعم به على الكفار قال سبحانه وكل من عبد الله حبيب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم
وكره اليكم الكفر والفوق والعصيان وقالت البدعية ان الله لا يهدي احدا
ولا يضلهم لكن هذا قدرى نفسه وهذا اصل نفسه وقال اهل السنة بل الله يضل
من يشاء ويهدي من يشاء من يهدي الله فلا مضل له ومن يضل فلا ينجده ولا يارشده
وقصة ابي اسحاق مع القاضي عبد الجبار وقصة الشيخ مع الجباري شهرتان الطرف
الاخر الجباري قالوا ان العبد لا يفعل الا خيرا ولا شرا وقال اهل السنة العباد
فاعلمون فاعلمون ما يحبون للغير والشر والله خالق كل ذلك ومقدره والعباد لهم ارادة
الخير والشر والله المقدر الخالق فان افعال العباد فاعلمهم وهم الذين يصلون
ويحبون واستحسانه اعطاهم قدرة على فعل الحسنات وفعل السيئات لا يسأل عما يفعل
لكمال علمه وحكمته وعدله ورحمته لكل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل وحدثت القدرية
بجوس هذه الامة حسنة الترمذي وصححه الحاكم قال العلقى المراد انهم كالجوس في اثبات
فاعلمين لا في مقتدر الجوس ومن ثم سألنا افاضتهم الى هذه الامة قال القاضي انما جعلهم
بجوس لان مذهبهم مذهب الجوس في قولهم بالاصليين وهذا التور والظلمة يزعمون
ان الخير من فعل النور والشر من فعل الظلم فصاروا اشوية والقدرية يضيفون
الخير الى الله والشر الى غيره والله خالق الامرين معا لا يكون شي منها الا شئته فها
مضافا اليه خلقا واجبا والى الفاعلين لها عملا والكتاب با وقال صلى الله عليه وسلم
اما بعد فان احديث كتاب وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الابد
فدناها فتولاه الهوى قال عياض ربه يناه في مسلم بالضيوف الهاج فتح الدال في غيره

بالفعل فيهما مع سكون الدال وفتر النون والياء بالترقي اي احسن الطرق والمذهب
واما الاولى فمعناه الدلالة والارشاد قال تم وانك لتتهدي الى صراط مستقيم ان هذا
القرآن يهدي للذي هو اقوم ويرد بعض اللطف والتوفيق والتأيد وهو الذي تغرد
سبحانه به ومنه قوله انك لا تهدي من اجبت وقال القدرية حيث جاء الهدي
فدولبيان بناء على اصلهم الفساد في انكار القدر وردد عليهم اهل السنة والجماعة بقوله سبحانه
ونم واحد يدعوا او دار السلام ويهديهم الى صراط مستقيم ففرق بين الدعا والهداية
وقوله وشرا الامور قد ثابها قال في النهاية جمع محدثه بالفتح وهو ما لم يكن معروفا
في كتاب ولا سنة ولا اجماع وقد اختلف المفسرون وابن الحاج في البداهة الشيعية فجمعافاوعيا
وقوله صلى الله عليه وسلم وكل بدعة ضلالة عام مخصوص اذ المراد غالب المبدع وهو ما لم يقع
على وفق الشرع ولا على قواعد اذ المبدع فيه اقسام واجبة ومندوبة ومحرمات ومكرهات
ومباحة وقد اخرج الطبراني في معجم الكبير وبنعدي في كامله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اتقوا القدر فان شعبة من الصلابة قال العلقمي
اجتنبوا الكلام في القدر قال في النهاية عبارة عما قيل له وحكم من الاثر قال ابن جرير
والمراد ان الله علم مقادير الاشياء وازمانها قبل ايجادها ثم اوجدها على ما سبق في علمه انه يجرها
فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وازادته هذا المعلوم بالماضي العقلية والنقلية
وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين والقدرية هم المعتزلة لاسنادهم الافعال
الى قدرتهم وانما هم القدرية فيقولون من يقول بالقدرية وشرة مما يبعث في اول
باسم القدرية فانه مثبت فهو الحق ان ينسب اليه من نافية فنقول كما وقع تسمية مثبت
اليه تسمية نافية اليه ايضا اذ يبالغ في نفيه لا يثبت له قال الراغب القدرية
على القدرة قال السعدي القدرية من اسرار الله اختصر العليم الخبير وضرب دون
الاستقرار وحجبه عن عبود الخلق ومعارفهم لا علمه من الحكمة فلم يجعله يسمي من لا يملك
وقيل ان اسرار القدر تنكشف لهم اذا دخلوا الجنة ولا تنكشف قبل دخولهم ومن بحث
في القدر لم يأت ان يسمي قدرية او جبرية والعباد ما يورون يقولون انهم في الشرع
من غير ان يطلبوا سنة ما لا يجوز طلبه وقال ادم لموسى عليه السلام اتلو على من قد ربه
الله على من قبل ان اخلق بالحق عام قال صلى الله عليه وسلم حج ادم موسى اياهما بالحق وهذا

والحديث من اقوى الادلة في الرد عليهم والقدرية على قسمين قسم الكون البارئ عالميا
بشي من اعمال العباد وقبل وقوعها منهم وانما يعلم ما بعد وقوعها وقد انقضوا والقسم الثاني
يطبقون على ان الله عالم بافعال العباد وقدرته لهم واقعة منهم على جهة الاستقلال
ويؤيد ذهبنا بطلانهم وانما الكون يتعلق الارادة بافعال العباد في ارضه تعالى القدر
بالمحدث وهم بجوهرات بما قاله الكون في دعائه انهم يقولون ان يجوز ان يقال في الوجود
خلاف ما تضمنه العلم فان يتعوا فقد وافقوا اصل السنة وان جازوا الزعم لبنة الجهل
اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وفي طبقات ابن السكيت بن الراسع بن سليمان قال
سئل الشافعي رحمه الله عن القدر فانه
ما شئت كانت وان لم اشأ وما شئت ان لم تشأ لم يكن
خلقت لعباد على ما علمت على العلم تجري الفتي والمن
على ذاك كنت وهذا خذلت وهذا كنت وهذا لم تكن
فهم على وسنة سعيد وسنة قبيح ومنهم من
وفي الحديث اني ابدان يقبل على صاحب بدعة حتى يدع بدعته وفي النهاية البدعة
بدعتان بدعة هدى وبدعة ضلالة فكذلك كان على خلاف ما امر الله به وسو له
فهو في حيز الذم والاشكار وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله اليه او حض على اوله
فهو في حيز المدح وما لم يكن له مثال كنوع من الجود والسخا وفعل المعروف فهو
الافعال المحمودة قال ابن جرير اصلها ما احدث على غير مثال ويطلق في الشرع على
مقابلته السنة فتكون مزمومة والتحقيق انما ان كانت ما سدرج تحت مستقيم
في الشرع فهي مستقيمة وان كانت ما سدرج تحت مستحق في الشرع فهي حسة والآ
فمن قسم الباع قال النووي في احداث ما لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي سنة الى حسنة وقيحة وقال ابن عبد اللام تعتبر بها الاحكام الخمس
والطريق في ذلك ان تعرضها على قواعد الشريعة فان دخلت في قواعد الايجاب فهي
واجبة كعلم النحو او التجريم فحرمته كذهب القدرية والجبرية والمرحمة والمجته والرد
عليهم من البدع الواجبة او المنعوبة كاحداث الربط والدارس قلت وكذا
المقامات الاربع قول القبيح وكل احسان لم يعرض بعهد في العمر الاول او الكراهة

فالزوج محذور ولا يضطر الخلق الى امام يطاع بجمع امرهم ولا يكون ذلك الا بالبيعة
 من تعتبر بيعة فالحالمة فيها تشويش شير للفتنة انتهى بعناه من الاحياء قلست
 فاذية به خرجوا في اليمن عن طاعة ولي الامر بعد تمام البيعة لم فاذا استحقوا ان يقالوا
 حتى يفلوا تحت الطاعة فقد خرجوا في الاعتقاد وعن الطاعة والاعتزال والجميع شيعه
 منهم القلاء ومع اصناف ما ينبغي لما قل ان يذكر اموالهم واصنافهم وانتماع ومقالاتهم
 ونهم النصريه والرافضة قبحهم اجمعين واما اهل السنة والجماعة فقد اتفقوا على اصول
 الدين وان كل رسول من رسل الله صلى الله عليه وسلم اذ اجمع يجب اتباعه وان نقل لما قدمه من الحاله
 حق وان من خالف بعد علمه بذلك كفر وانفقوا على ان طلب الرخص بالكتاب ولا سنة
 فسق وعلم انه لا محل للفتيا بغير الكتاب والسنة وعلم انه لا محل لاحداث بحلل ولا حرم
 ولا يجب بغير دليل من قران او سنة او اجماع او قياس والقياس هو منهموم لفظ
 نواردي نص القرآن والسنة وفيه ان الله سبحانه يسي باسمايه الحق نص عليه في القران
 وعلى اجاب توفير القرآن والاسلام واتباعه عليه وسلم والخليفة والفاضل والعالم
 وتعايد والجماع كل عصر اجماع صحيح اذ لم يتقدم في تلك المسئلة خلاف واما اهل البدع
 الايد كون بقادراتهم يعرف ويحكموا على شيعهم لا يعرفها كسند ولا حجة
 واذ اطلاب انما قل منهم بالبدليل عجز ولم يثبت ما منهم احد وهم بالصدق في نقله ولا
 بالعلم في قوله بل غاية ما يعتمدون عليه ان يقولوا اجتمعت الغايقة بمقنة ومع عند
 انفسهم غايقة المحقة الذين عند انفسهم مؤمنون وسائر امة كفار ويؤمنون
 انما علم الحق وغيره الباطل لان فينا الامام المعصوم ويكون سير ومكايات
 اذا اطلبتهم باسناد ساهم بجهلوا على رجل مع وف بالصدق في حساب حرام ان يكون
 سمعه من اخر مثله او قرأه في كتاب ليس له سند وان يجتوا احدا من المشهورين
 بالكذب والبهتان ولا يعتمدون قط ان ينقلوا شيئا مما يعرفه علماء السنة بالتوفيق
 والصواب ان من سوى الانبياء من المشايخ العلماء العالمين والمفكر اذا اجمعوا
 على حكم فاجماعهم حجة قاطعة لا يجزمون على ضلالة وانما تتنازعوا في شى رذوه في
 الله والى الرسول اذ الواحد منهم ليس يعصم على الاطلاق فتد قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء فان النبي لم يورثوا دونهما ولا يباروا وانما

ورثوا

ورثوا العلم فمن اخذه فقد اخذه بخط وافر قاله ابن تيميه واما قولكم ان اهل السنة
 ياخذون بالحديث في اصول الدين وفيه الصحيح وغيره فهذا قول عليهم باطل فان عقلا
 ليست مبنية الا على ما هو صحيح وهم ادرى بالحديث وحملته وصانعتهم منهم اصحاب
 الكتب الستة واعلم وان وزاعي وشوري ومانك والشافعي واحمد والبيهقي والطحاوي
 والدارقطني والدارمي والطبرسي والبخاري والبيهقي وابن جرير والمجاوي وشعبة
 والخطيب وابن المباركة وابن ابي شيبة واصحاب النسخ والخرم والتعديل بهم اسم
 تعالى اجمعين او ليك اباي فحين علمهم اذ اجتمعنا يا جرير المجمع فهذا قد عرفنا
 من يؤخذ عنه العلم منهم ومن لم يؤخذ عنه كيف تزعمون اننا نجهل مقدار اهل البيت بل
 انكم انتم لا تعرفون اهل البيت بل لا تعلم عنه وبيع غيره وتزعمون انهم كلهم صنفون
 لا جنتهم وانه يتعمت تقليد كل واحد منهم صغير كان او كبيرا في العلم وهذا تجاوزه
 فقال الله سبحانه وسال ان يهدينا واياكم سواء السبيل

اذا شئت ان ترضى لنفسك مذهبا فقال به الزنقي وتجو من النار
 فذرت بكتاب الله والسنة التي آتت عن رسول الله في نقل الاخبار
 ودع عنك اهل الزيغ والفرق التي يتوذك راعيها الى كثار ولغار
 وسير خلف اصحاب الرسول فاتهم بخونهم هدى في ضوئها يهتدون السار
 فاك فرقينا الحق باسنة واصصري سبيلا خيرا ياكل البار
 امن حاد عن سير الصحابة وقا لف الكتاب ولم يعايات خبا
 ام المعتدي بالوحى ليترك منهم الغمابة مع حب القرابة الاظهار
 ثم بعون الله وتوفيقه يوم الاثنين عا شهر ربيع الثاني
 من شهر ربيع الف والستين وسبعمائة
 وذلك على يد اقرعيا واليه محمد بن الشيخ محمد بن العوفي قد علم عنهم
 وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه وسلم تسليما كثيرا آمين

الحمد لله الذي اثار السنة ونشر ايامها واهلها على سائر الفرق وشيخدارها واولادها
لا سيما بطائفة قاهرين على الحق لا يفر من خذلها وخالفها اخذوا منها خير ما فيها من البر والهدى
واختاروا ما فيها من الاخلاق والادب وخصوها بما تادى به ناسها وبطلانها والصلوة والسلام على
سيدنا محمد وآله باقاع شتى وسنة خلفاء الراشدين واجيالهم واجتباب الهدى
واظهارهم بنياتها واساسها وعلى الله وحده اية اهل السنة ورؤسائها
فان افضل ما يستعمل به او لا يباب احيا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاحياء بعبادة او قولا
مع الاخذ من السنة والاتباع وابطال بدع الضلال المردية اهلها منكم ولا ريب ان
عليه وسلم من احيى سنة من سنتي قد انبثت بعدى فانه من الاجرم مثل من عمل بما من
يقص من جوارهم شيئا ومن ابدع بدع ضلالة لا يبرحها عنه ورسوله كان عليه مثل
اتام من عمل بما من غير ان ينقص او زار انسان شيئا رواه الترمذي وحسنه هذا واعلم
انه قد اورد بعض متعني تزيديهم من اعتراضات اهل اهل السنة المجدية فاجبت
بما حجب عنها على حسب ما يفرق مع اعتراض بقلة بضايق ووحى لكن مستعير بالله
الكرم المتاح طاب منه التوفيق للهدى والصلاح مع الملاح ونعمه في العقيدة والقول
والعمل من جامعة سدة البعاج ومن خالفه من جهة الذين كلهم منهم مهتد هادى
في الاحترافات قولهم ما جواب اهل السنة والجماعة لم تقموا بذكر حل هذه القضية
فاجبه لهم من الله او من رسوله او انما سنة او متابعتها فان لم تكن من كتاب الله
فهي من عند انفسهم فتكون بدعة لا سنة الى اخره فاقول وبالله التوفيق اما نسمة باهل
السنة فتسمية بعبادة وافضل لانها معنى اللغة اهل السنة في هذه الطريقة السلوكية وبالله
ما مل على غير مناسق ولا شك ان اهل السنة سلوا عن سنة صل الله عليه وسلم ومرتبة
احكامها رضوان الله عليهم عملا بقوله لم يردكم الله اسوة حسنة ان خصلته
حسنه من حقها ان يوتى بها وقاس به وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
واقتوا الله ان في مخالفة رسول الله ان الله شديد العقاب لمن خالفه فان الله يبعث
العلماء يفتنون وقال تعالى انكم جيون به بسيرة فاتبعوني مع الله ان الله يبعث
رسولا الله السنة على ادب النبوة صلى الله عليه وسلم وعن ابي جعفر الزاهد ابن سارية
قال فظن رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون

فعلنا يا رسول الله كما بنا موعظة مودع فامعنا قال اوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة
وان تاملتم على عبد وان من بعض منكم فيسير في الدنيا فالكثيرا فاعلمكم سنتي وسنة اخلفت
الراشدين المهديين فعضوا عليها بالنواجذ واماكم وقد ثارت الامور فان كل بدعة ضلالة
وعن ابي هريرة رضى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الذين آمنوا
وما امركم به فافعلوا منه ما استطعتم فانما احببكم الذين من قبلي كثرة ما يلهم واحببهم
على احبهم وقال عليه الصلاة والسلام من سلك سنتي فقد سلك سنتي لا يضره شيء من
عنه ولا من رغب من سنتي فليس في ذلك شيء الا ما دلت عليه سنة بتسميته عليه الصلاة
والسلام فرفقه سورة سنة فلا جرم ان سالكها يوصفون بانهم سنية وان هذه الوصف
ثابت لهم بالسنة ومعنى السنة لانهم السالكون طريقه وطريقه اصحابه دون غيرهم اذ لم يمتد
شيئا فافضل شريعته لا في اصول ولا في الفروع بل في القوافي وجوب الاتباع وفي اقامته
التكبر من الابتداع والخالفة السلف قولا وفعلا والاعتقاد بما هو معلوم ومقرر ومدون
فلا يحاول تنويره ومن اراد كونه في ذلك فعليه بكتب اهل السنة اصولا وفروعا لا يبدل
الذات الا بجملة وغيرهم ولا يكثر ثبوت هذا الوصف لاهل السنة الا بما جعل اللغة او
لهم في تسمية او كلاما او معاندا او متعنت ولا يخفى بانكار المذكورين وان كثرة
وطوا الافاق فانما قولهم كل من فرق الاسلام بين اهل السنة معه وان الحق بيده فهو جرد
لا دليل بالجملة اذ لم يقع في الشاهد رجوع صحيح حقا الى الكتاب والسنة وقول الصحابة ولا يمتد
مخرج قطعانها وباطنا وعلى رؤس الاشهاد الا لاهل السنة نعم خير ما اذ ضم الفرق بين
يا كتب والسنة لكنه استدلال بوجوب خالف للفوائد الشرعية وتخرج اللغة عن
وناركون في عقول المستقيمة والنفاء السليمة والنفط لا الهية من عهد آدم الى ظهور فرق بين
فان في هذا الاستدلال مع مخالفة قواعد الشرع وصرح اللغة والعقول الكاملة ونظر
الالهية ومن طهر في بطلان هذا استدلال فلا معرفة له اصلا ولا اسم لشدة جرد
عبد الله صلى الله عليه وسلم راحة بل ولا الشرعية من الشرايع وذلك من سوء التصرف
اذا صاحب التصرف الذي يعقد قولاً لم يرد كلاما دل على خلافه بأي طريق اتفقت له
فالادلة التي لا تقبل ما اعقده عنده من دفع الصائل لا يباي باي شيء دفعه لانه اذ لم
الحق والله العبد لا شعاع عن ولا تتناقض بل لينة في بعض بعضا ثبت بهذا انه لا يعي

لست
من السنة والجماعة
فانما احببكم الذين من قبلي
كثرة ما يلهم واحببهم
على احبهم
فانما احببكم الذين من قبلي
كثرة ما يلهم واحببهم
على احبهم

ان افق لم يكن في جملة امام احمد وان استدلاله غير صحيح مع هذه المجموع الكثيرة والالوف
 شترة وحجاجة له بصورة الخطا واخبار بايديهم لمعنا في موافقتهم ليكتبوا قوله وهو في كل
 مرة يقعون وبطل اولهم كما تقدم مع انه اذا كان ليس صاحبا جاء ولا مال ولا سيف ولا سوة
 ولا استخيا منه احد من اصحابه في المناظرة بل كان كل منهم يحسد جهده بحيث يفرغ وسعه
 في اقامة الحجج عليه غاية ما يمكنه من الحاجة والمناظرة بينهم وبينه لم تكن الا بحضور
 جمع منهم ولجنتهم وانقرت عند المصلحة ومن يركن اليهم فلا يتاقي المعاباة له من احد
 منهم ولا الرقي به بوجه ما وافقت هذه وكان يقعون كل مرة اعظم ما قبلها وتجمع كل مرة اعظم
 الحجج واعظم بحيث يستهينون ويستهينون بالجمع انكسبت مع انه لم يكن في الحاجة والاشارة
 لعمدة ما دم يتوقف في جواب مرة ما ولم يتلعم في كلمة ما فلعمر الله هذا لا لعل بقوة دليل
 السنة وقطعته ووهن دليل اليه كثر بل بطلان وجوع خلفه واتباعه حيث ان قوله
 ليعجزهم عن اقامة الدليل على معتقدهم ولذهم بسنن الا لا يصح غير هذا قطعاً وما اقرن
 المعقلات خلف في مثل هذا اذ رجوع الجوع كثرة الى قول واحد لا يتاقي الا ان يكون دليله
 غير من الشرح وهذا يتاقي العقل جميعهم وقال انه اذا لم يكن لا يدل السنة برهان ميلان
 الاستدلال للمصنف بالكتاب والسنة لهم وورثه هذه الفسقة المعجبة والمحنة غريبة
 فكان فيها كفاية للعامل المصنف وجملة للعامة في معرفة كيف واقوال الصحابة والتابعين
 وتابعيهم تشهدهم وتصدق وكيف وهو تغاير في جميع الاعصار وامصار الاسلام شرقاً
 وغرباً من سالف الزمان والى الان وحق تقدم الساعة يعون المذاهب وان دعتهم وحقتهم
 لشرعة ثبتت وسنتهم التي بها عمت من امته ائمة اعيان قال عليه الصلاة والسلام لا تزال
 خليفة من امتي قائم حتى ياتيهم امر الله وهم قائمون وقال عليه الصلاة والسلام لا تزال
 خليفة من امتي قائم حتى ياتيهم امر الله وقال عليه الصلاة والسلام لا تزال خليفة من
 امتي قائمون على امر الله لا يظلم من خلفه وقال عليه الصلاة والسلام لا تزال
 خلافة من امتي قائم حتى ياتيهم امر الله وان لا يظلم من خلفه بل لا يظلم من خلفه بل لا يظلم
 على خلافة من امتي قائم حتى ياتيهم امر الله ومن المعلوم بالضرورة ان معنى قوله لا يظلم
 ولا يستقيم الا لاهل السنة سوى كان غما للظهور او الغلبة لانهم القامون من سنة واحدة في
 والمقارب وسائر اقطار الارض ونواحيها وهم الغالبون كل فرقة من فرق بل سدر وهذا

شحسق لا يكره الا ما يبر فلا تقول بذكره اذ لا يثبت على جسر ان يقهر به عنه فيقول مثلاً
 هو رافض او زيدي او قدرى او جبري او مرجي او غير ذلك الامع بسندع مثله ولا نرى
 مبتدعاً يجرى سنننا الا غلبة السنن بعون الله وابطل حجته وناصيك بقصة الامام احمد
 مع الخلفاء وعصبتهم وتباعهم وليلال ذلك وان كان لبعض اهل البدع ظهور في بعض انواحي
 فهو ظهور في غاية الخفاء اذ هو في ناحيتهم المختصة بهم وكنت ولايتهم وشوكهم غاية عن اضلا
 فلعمر الله لا ظهور ولا ظهور حق واحد بينهم بعض من اهل السنة وجوده كذا وجوده في
 لا يجسر ان يتكلم معهم الكلام الع في فضلاء عن ان يزد عليهم في دينهم ومعتقدهم الذي وجدوا
 عليه اباؤهم وهم على آثارهم معتدون فظهورهم في ولايتهم كظهور جماعة اعيان بين الاوت
 ثم ان تسمية اهل السنة بهذا الاسم تسمية ثبتت لهم بالجماع الناس ايضا فانما سمع جميع
 فرق الامم حتى المتكبرين عليهم بسعوا بهذا الاسم ولا يسمع احد قط بصفاً با نفا بدعية
 وكيف يجري على السنة جميع الناس من سلم ونا فروسي وسندع وصغير وكبير شئ بسندع لا
 اصل له ما من ان هذا خطر لعامل بال ولا شئهم خيال ولا يرد من اصل هذا السؤال
 فكيف يغلب له استدلال وكيف يرد وقد سئل عليه الصلاة والسلام شرعتم الفرائض
 وهم المتبعون لها ولا خدوت بها دون غيرهم كما قررنا ذلك بدليله قايي ما يبرنا زرع في
 يونس هذا الوصف لهم في ما شئت يبرم ان هذا الوصف ثبت لهم لا دليل قال له الصلاة
 والسلام من اخذ سنتي فهو مني ومن رغب عن سنتي فليس مني وقال عليه الصلاة والسلام
 من ترك سنتي دخل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم تركت فيكم شيئين لن تضلوا احدهما
 كتاب الله وسنتي وان افترقا حتى يردوا على الوتر وقال صلى الله عليه وسلم تركتكم على البيضاء
 ليلها كنهاراً لا يزيغ عنها بعدي - هاتك ومن يمشي سنك فسيرك اخلافاً فافترافك
 بما عرفتم من سنتي سنة الخلفاء الراشدين المهديين عضواً عليها بالنواجذ وعليكم بالتمسك
 وان غير اخفها فان المؤمن كالحمل الابل حيث يات فيد انقاد فعلم بهذا ان العامل
 بسنة والتمسك بها يوصف بالسنتي ومن عداه يوصف بالامم بدعي والله اعلم وقدم
 صل الله عليه وسلم البسطة واهلها في احاديث كثيرة منها قوله صل الله عليه وسلم انا بعد فان
 اصدق احديث كذب الله وان افضل الهدى هدى محمد وشر الاور حداثتها وكل كلمة
 بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقوله صل الله عليه وسلم اهل بيته

خلق الخلق والخالقة وخلق الله عليه وسلم ما أحدث قوم بدعة الا رفع شأنه من السنة وولاه
صلواته على قوم من اهل ان صاحب بدعة فقد اعان على صدم الاسلام الخيرة كذا في الاحاديث المتقدمة
بدم البعثة واهلها واقاصيل ان تحول مخالف لاهل السنة يلقى في جهنم فخالقه لا ما ديت
شيوته التي لا تغرق قناتها ولا يسيل الى مقابقتها الا السمع والطاعة والاذعان والقبول
فاخيرة كل الخيرة في تسليم له والقبول به وان خالفه من بين الشرق والغرب وما يؤيد ثبوت
هذا الوصف لهم ايمانهم بانفسهم خيرة وشره وعلوه ومرة فهم يعتقدون اعتقادا جازيا لا يزول
بمنطقك استكراك ان كل حادث في العالم فخلق الله وخلقه واعتداه لا خالق سواه ولا موجد
لشي الا هو خلق الخلق وصنعتهم ووجد قدرهم وخلقهم جميع افعال عباده فخالقه
له وسعاقه بقدرته تصديقا لقوله سبحانه الله خالق كل شيء وفي قوله الله فخلقهم وخالقهم
وقوله انا فخلقناهم بقدره وقوله ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في السماء الا وكنا
من قبل ان نبرأها وقوله قل ان يصيبنا ما يات بكم الله لنا وقوله قل كل من عند الله وقوله
واسروا قولكم او اجهروا به انه عليم بذات الصدور والاعلم من خلق وهو الخالق الخبير
امر العباد بالعبادة في اوقالهم واسرارهم واظهارهم لعلهم يوادوا فاعمالهم واستعمل على العلم
بالخلق وكيف لا يكون خالقا لخلق العباد ومرتبة تامة لا تصور فيها وهو مطلق قوة
ابتن العباد والخرافات مما كره وتعلق الهدى في الدنيا ما الذي يقصر تعلقها عن بعض
الحركات دون بعض فكيف يكون الحيوان مستقلا بالاختراع ام كيف يصدر من العفكرات
والفكرات وسائر حيوانات من لطايف الصناعات ما خير العقول ذوي الالباب
فكيف انزوت هي باختراعاتها دون رب الارباب وهي في غاية تفصيل ما يصدر عنها
من اكتساب جهيزات هيئات مجزات وذات المنوعات والقدرة بالخلق والنفوس
جنبا والسمرات اما وكنهم ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسي
بعد قوله تعالى قل كل من عند الله فالجميع بينهما للعلماء كثير مستفيض مشهور في كل عصر
واشهر من ان يشهر من آراء الوقوف على تلك العملية بالتفاسير وكتب الاسرار والكتب
عن انبيائهم في قوة الخلق في ذلك من غير ان اعلم ان افراد سعيته باختراعاته وحركات
العباد وخرجها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل اكتساب بل الله خلق القدرة وتقدر
جميعا وخلق الافتقار والافتقار فالقدرة في وصف العبد خلق الخلق وليست بكسب له والحركة

خلق الرب

خلق الرب اربنا ووصف للعبد وكيف فانه ذات مقدورة بقدرته هي ومنه فكانت
الحركة نسبة الى صفة اخرى تسمى قدرة فتسمى باعتبار تلك النسبة كسب وكيف تكون
جها وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة والقدرة الضرورية
ام كيف يكون خلقا لا يبرر وهو لا يحيط بتفاصيل اجزا الحركات المتكسبة واعداد
واذا بطل الطرفان لم يبق الاقتضاء والاعتقاد وهو ان المقدورة بقدرة الله اختراعا
وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق بعينه بالاكتساب ويسمى ضرورة خلق
القدرة بالمقدور ان يكون بالاختراع فقط اذ قدرة الله في الازل كانت مطلقة
بالعالم ولم يكن الاختراع حاصلا بها وهي عند الاختراع متعلقة بنوعا اخر من التعلق فيه
ويظهر ان تعلق القدرة ليس بخصوصا حصول المقدور بل اعلم ان العبد الذي اكتسب
له ما يخرج عن كونه مراد الله سبحانه فلا يخرج في الملك والممكنات طرفة عين ولا قلته فالمر
ولا لفتة تافهة ان يقض الله سبحانه وبارادته والشيء منه الخير والشر والنفع والضرر
والاسلام والكفر والعرفان والمنكر والفوز والخسران والقواية والرشق والطاعة
والعصيان والشك والايان لاراد لقصايبه ولا معقب لحكمه بفضل من يشاء ويهدي
من يشاء ولا يسأل عما يعمل وهم يسألون ويدل عليه من النقل قول الامام فاطمة
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وقوله سبحانه وتعالى ولو شاء الله لهدى الناس جميعا وقوله
سبحانه ولو شئنا لاتي بنا كل فسر هذا ما لا يدرك جهة العقل ان الفاعل الجوام ان كان
الله لا يريد بها وانما هي جارية على وفق ارادة ابيس لعنه الله مع انه عزم الله ان
يكون الجاري على وفق ارادة ابيس الجاري على وفق ارادة الله لان المعية
على الغالبية على الخلق بل لا ياتي على الامنة عام ولا يوم الا وهو اكثر معاصي ما قبله وآمر
ما قبله كما ثبت في الحديث الصحيح وهذا مشاهد في الحق فلا يتناقض انكاره
فيكون على زعمهم بل يدعي الضلالة الواقع لاجل في هذه الامنة وما بعد ما على
وفق ارادة الله تبارك وتعالى وتقدم ثورا قليلا بالنسبة ما يقع على وفق ارادة
هو قوله ابيس لعنه الله ولعن اتباعه فليت شري كيف يستجيز المسلم ام كيف يحسر
ان يرد عند الجاهل في البلال والاكرام الكثير المتعالي الى رتبة لا يرضى امير له ولا
زعيم قوم قريته اذ لو كان سياتي بعد وزعيم القريته اكثر ما يتم لزعم القريته لا استغنى

واصل من حيثنا اهل السنة قاضية سلفا وظلما انه متعين على كل ما قل ان يؤمن بان كل شئ
بقتضاء الله وقدره فلا موجود سواه الا وهو حادث بفعله وما يفيض من عذله على احسن
الوجوه واكملها واتمها واعدها احسن كل شئ خلقه وانه حكيم في افعاله عدل في اقسيمته
لا يقاس عدله بمعدل العبيد اذ يتصور فيهم الظلم يتصرفون في ملك خيرون ولا يتصور ان يعلم
من استعمله لا يصار فيه لغيره ملكا حتى يكون تصرفه فيه علما فكلما سواد من جنت
واشيس وشبهاتك وملك وسماه وارض وحوان ونبات وجوه وحرص ومدرج
ومجوس حادث اخترعه بقدرته بعد العدم اختراعا وانتاه بعد ان لم يكن شيئا اذا
كان في الازل موجودا وحده ولم يكن معه غيره فاحدث خلقا هذا بقدرته
وتحقيقنا سبق من ارادته وعلمه وناحق في ارضه كنهه لا لا فتقاره اليه وحاجته وان
ستفضل بالخلق والاختراع والكيف لا عن وجوب ومتطول بالانعام والاصلاح
لا عن لزوم فله الفضل والاحسان والانتان اذ كان قادرا على ان يعقب على عباد
انواع العذاب ويبتليهم بفروغ الآلام والاولي اب وتوفيل ذلك لكان منه فضلا
وعذلا ولم يكن منه قبحا ولا ظلما وانه سبحانه يثيب عبادا على الطاعات بحكم الحكيم والوهم
لا يحكم الاستحقاق ولا لزوم اذ لا يجب عليه سماع شئ ولا يتصور منه ظلم ولا يجب عليه
لا حدق وان حقه في الطاعات وجب على اهل الحق بالاجابة على لسان انبيائه عليهم الصلاة
والسلام لا يجوز ان يعقل ولكنه سبحانه بعث المرسل وامرهم ففهم بالجمرات القاذرة
فبلغوا امره ونهيه ووعده ووعبه فوجب علم خلق تصديقهم فاجابوا واثبتوا
هم والرجوع الى قولهم وعظم فانت قلت حيث الاشياء ما يقضاه وقدره وحيث
المقدر كائن لا محالة وانه لا يكون لا ما قدره الله وسبق له به فافaire العمل وحله
تأثير في رفع المقدر فالجواب ان هذا الشهد هو الحق ان شهد الله الله وسبقه
بالاسباب لان شهدنا بحدوثه عن الاسباب فان ذلك شهدنا به من يشهد
منه القلط وجوان انما حال لا تنفع وان الاسباب لا تقيد وجوبها على كل عمل
فاسد ولا ريب ان هذا الاصل الفاسد الذي وقع فيه يثير من الناس في الف
لكتاب والسنة وايمة الدين وخالق الصريح المعقول والحق والمخاطبة فان من
له اجر في عبادته الالهية في هذا النعم على اسباب ومبانيات تشارك بتلك اسباب

فيقال ان سبق القضا بالنبات ثبت بل رتب السبب بالنبات هو اقتضا لا والى ذلك هو
المبصر وترتب تفصيل المبانيات على تفصيل الاسباب على الترتيب والتقدير هو
المقدر والذي قدره الغير قدره بسبب والذي قدره الشوق قدره بسبب فلا تناقض
بين هذه الامور عند من انفتحت بصيرته انتهى كلام ابن القيم واجبت عليه وانما الى
رسم الله وفيه شفا العليل قلت فعلم من جميع ما قرره ما اهل السنة في القدرات
ان الواجب على العاقل الموحد الموقن باليوم الآخر الرغب في الوقوف على شريعة
سيدنا وحيثنا محمد بن عبد الله ليحل به وبمنه ويتبع اصحابه وسائر سلف
اُمته ان يؤمن بالقدر خبره وشرو بالاسباب التي جرت انما دلائله والهيبة والشواهد
العقلية كما وركزت في الفطر الربانية كما قرره مرارا فالاقتضار على بيان
بالقدر دون الاسباب خطأ قبيح وبالاسباب دون القدر شرك صريح واستو
بينها هو الاعتقاد الحق الصريح بان يؤمن العبد بالقدر والاسباب جميعا مع
انصديق بانها لا تؤثر بنفسها بل بمشيئة الله تعالى لان من لم يؤمن بالاسباب
فقد رد الامر والظهر الوارد في الكتاب والسنة الواقع علم وجوب استنائها
اجماع الامة والعمول المستقيمة والفطر السليمة وبطل الامر والنهي موجودات
في الغالب الا الى الاسباب المتاحل لنا التي هي من جملة القدر فمن لم يؤمن
بها فليرد الامر والظهر المذنب يعني الشريعة عليها اذ لم يخل عمر من امر وهي
وليزم من هذا الاعتقاد الفاسد ابطال الشريعة راسا وهذا كفرين ومن
لم يؤمن بالقدر فقد رد الدلائل القطعية المبرحة بشوكة التي لا شبهة لها فكل
فيرا بوجه شامخ وجيه وهذا الخلق كفر من الاولي بالارباب انتهى الجواب بعون
المكروهات على طريق الاختصار والاطمئنان من قولهم من ان ثبت لا حل السنة
هذا الاسم الفجور وشها قولهم واسم الجماعة ما المراد به الخ قلت انما جوت
اسم الجماعة لا على السنة فواضح ايضا راسا منه لانهم يجمعون على اقامة الجمعة
في الايام والاصار اذا اجتمعت بشروطها وليس فيها عمة امام كما يزعمون
اهل البدع فيعطون لها لذلك ككن الجماعة فرض فيجب فعلها خلق كل امام برا
كان او فاجرا ولا يرضوا لها في تركها الا بعدد من الاعذار المقررة في كتب الفقه

وليس من عدم عصمة الامام كما يزعم اهل البدع ولا من يحضون على اقامة الجماعة ايضا
لكن من شرطها لها من اوجها عينا ومن اوجها كفاية ومنهم من
سنتها بتاكيد وعلى جميع الاقوال فلا يرد خصوصاً في تركها الا بعد من الاعذار المقررة
في كتب الفقه وليس منها عدم عصمة الامام فلا يشترط عصمة احد من اهل السنة لكن
الامام احد اشرف الناس في غير الجماعة والعهد لا فيه ان تعذر خلف عدك
واما العصمة فلا يشترطها فيه احد منهم لان العصمة انما تجب للانبياء وانما يلحق بهم
غيرهم في كل زمان لا سيما بعد القرون الثلاثة التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فاما غيرهم فقليلة في غيرهم
فغالب من العصمة على ان لا تنعزل في غير الانبياء بل يجيزها الا انما نراها نادرة وقوع
فكيف يبين على شئ نادر او وقوع بل لا يكاد يوجد بعد القرون الثلاثة لا سيما في هذه
الازمنة حكم شرعي بل اصل عظيم من اعظم اصول الشريعة واعظمها وكيف لا والجمعة عند
الاسبوع وفي الاجتماع لها من الخير الجزيل وكثير الذنب العظيم وروية المؤمنين بعضهم
بعضاً والكتاب بعضهم من بعض فيه وحصول بركة بعضهم لبعض وصلاح بعضهم لبعض
وغير ذلك مما لا يقدر قدره الا الله والجماعة تكون في كل يوم وليلة خمس مرات وفي
كل منها والمشي إليها من الامر وكثير الذنوب وغير ذلك مما لا يعلم الا الله وحمل المقيمين
لهذين الامور العظيمين المهافتون عليها الحاضرون عليها الا اهل السنة والجمعة
وغيرهم وهذا امر محسوس مشهور في سائر الاعمار وفي جميع القرا والامصار
اتباعاً لهذا النبي المختار ولطريقة ائمة السادة الافهار وسيرة السلف الصالحين
الاخيار فلما كان شأن الاجتماع بالجمعة والجماعة والعهد والكموف والاستقفا
والترابح كما قررنا وصفوا بالجماعة فهم اهل السنة والجماعة حقاً ومداً قايماً لا يل
الفعيلة التي قررناها ما كان هذا شئ ضروري بدهن لا يحتاج الى نظر فقلنا على ما
كابر في ذلك فلا الحق منه ولا شئ من عصبية وضيق في مثله وادافان كذا كذا ما علم ان
ما خذ من الاجتماع بالجمعة والفعل الجماعة في السنوات الخمس والعهد والكموف والاستقفا
والترابح لان الاجتماع كما توجه السائل وهذا امر جلي واضح كما قررنا واما من يشترط
عصمة الامام فلانه احوال الجماعة والجماعة لانا ما راينا في زماننا ولا سمعنا بغيرهم

فانما

فانما يل بذكر لو اشار بل لو طرح بترك الجماعة والجماعة لكان اقرب لانه على وجودها
على امر يكاد ان يكون محالاً خصوصاً في هذه الازمنة اذ قال الامام احمد وغيره ما
عصم الا الانبياء اي وجوباً او في الغالب ولعمري ما هذه الاحيلة على ترك الجماعة
والجماعة ليتم مخالفة اهل السنة المصيرين عليها المجاضين عليها وكيف لا وصفاً
اعظم شعائر الاسلام وانما اجتماعات اولى النعم والاحكام وبها يتميز اهل
السنة من اهل البدعة لانهم فوائده ان انتهاون بها وبحقها غلال بسين وانما
على الشريعة عظيم فائق عاقل يحول به هذا القول بخاطر بعد قوله عليه الصلاة والسلام
صلوا خلف كل برو فاجروا ولم اذكر دليل الجماعة والجماعة في هذا الجواب لانه
ليس المسئول عنه ولشهرته ووضوحه وتتبع اهل السنة في المحاضرات فضلا عن
غيرها استمر الجواب عن تسعة اهل السنة بالجماعة ومنها قولهم ائمة هذه
الماذهب الاربعة هل هم الذين استصوبوا وحضر والمذاصب فيهم فاجبتهم
على ذلك والله ورسوله نصاً عليهم الخ اقول والله التوفيق الاني
الاربعة على اختلاف طبقاتهم وضوان الله عليهم لم يتصوبوا انفسهم للامامة
بل ولم يريدوها كما هو شأن السلف قاطبة وشأن الابرار لامة ومن طعن
ذلك فيهم فغداً يذنب عظيم وانما حليم وسخط من الله عليهم لجهته اياهم
بنسبتهم الى ما فيهم من بريون منه ويوجب الرياسة والتقدم الذي لا يرتكبه
الاعبد لنفسه وشيئاً له وهو له ذلك لا يصدر من ادنى موقع فضلاً عن هوك
الائمة الذين ايدى الله به العلم والعمل وزيينهم بزينة التقوي وصانهم عن الزلل
واكرمهم بانهم الثاقبة فمما قالوا الا قران محابستهم وفي الهمة وكسلهم حصل
من المداومة على العلم والعمل دقيقة ملل ونور يصايرهم فاستضاءوا وضواوا
على كل موقع حال عن البدعة والعصبية والجدول فلما قدموا على كل عالم وبجهد
وبقل من محاسنها رضاه عنهم ان ينسب احد منهم الى ادنى دققة تدل على الركة
أو حجب التقدم الناشئ من الرضى عن النفس اذ لا يرضى به ادنى موقع
من الامام فضلاً عن ائمة الاسلام حافظي شريعة سيد الانام الذين كل منهم امام
ائمة عظام بل هم المعقودون في الاقتدى بهم الى يوم القيمة وهيئت علمت انهم

لان ما يشبه اهل البدعة اليهم او الى احد منهم من بدعتهم لا اصل له بل هو كذب مفترى
اول من شاع في ذلك وقت الحديث المعتمد ولا في غير ما كتبت الاية واهل السير
الذين يعمل بقولهم ويعول على نقلهم فعمل بذلك ان اهل البدع ليس لهم امام يقتدون
به في بدعتهم الا الميمن لعنه الله ولعن تابعيه فهو امامهم وخصيمهم ورسولهم والخال
ان سبهم مبتدعهم القى بتدعيه الى اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت واذبح البهتان
كنسبتهم اهل السنة الى بعض اهل البيت فهو من قطع الزور والهديان بل راووا
في كتابهم كتب اهل السنة او سمعوا من احد منهم اذ لم يكن في احد من اهل البيت
او خروا لانتقام من اهل البيت فيبينوا الكتاب الذي وجدوا فيه شيئا
من ذلك او شخص من العوام فضلا عن العلماء الذي سمعوا منه شيئا من ذلك يذكرون
ان كانوا صادقين والافهم كاذبون مزورون على اهل السنة ويثبتونهم بما هم
بريون منه على انهم لم يثبتوا اهل السنة واعتهم يزعمون ان اهل البيت السنة
يقتضون اجلا لا شراف لكونهم يزعمون انهم من اتباعهم مع انهم برون شتم والخال
ان اهل السنة يفرشون انهم متطهرون عليهم بالاقتداء بل يستترون برزاعهم
انهم من اتباعهم خوفا من سفك دمايهم فهذا كله حق وصدق لا شك فيه الا جاهل الحركة
الواجبة الحقيقية واسحب الحقيقة القبيحة والافهم القبيحة والاصل انهم
الفرقة الزيدية من اهل البدعة انهم مقلدوا الزيد بن زيد عنده في اصولهم وفروعهم
كزعم غالب اهل البدع انهم مقلدوا الابرار الشافعي في اصوله وفروعهم ومن المعلوم انهم
انهم في زعمهم كاذبون على الحق ناكبون وفي الباطل خاضعون وفي الهوى واقعة
واغبيون او اصول زيد والشافعي وفروعهم ليس شئ من اهل البيت من اهل البيت
وجود لا قول ولا زيدية وغيرهم احدثوا شيئا وابتدعوا شيئا من عند انفسهم
لان الكتاب والسنة ولا عن احد من الصمابة والتابعين بل انما هم فيما ليس
اللعين لعنه الله ولعن اتباعه جميعا يبيع فخره بعبادة اهل البيت عن هذا الاعراض
الذي لا اصل له ان اهل السنة والجماعة يجمعون على وجوب حجة علي السلام
تتابعين فمدى النور فيهم واهل البيت والتابعين وتابعهم عليهم الصلاة
والسلام على انهم ينبغي تشادب معهم واجلالهم وتوقيرهم وتعظيمهم غاية العقاب

وعلم بغنى

وعلم بغنى كل بدعي ومفترى فاني من كان وان انتسب الى اهل البيت وغيرهم
من علماء اهل الاسلام وهذا اخر ابواب عن هذا الاعراض الذي لا يرد في اسلمه
عند اولي النها وامام ومنهسا قولهم بقوله المقامات المنسوبة قول الكعبة امام
الله شرفها يصلون فيها باربعة ائمة في وقت واحد بل كانت السنة على ذلك
الحق اقول والله الموفق بفعل الجماعة مرة بعد اخرى لا اصل اصيب في السنة بل
اذا ن فيه عليه الصلاة والسلام وقيل بحضرة علي عليه وسلم ثبت من رجاله
وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا ويصلي معه ولعله عليه الصلاة
صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد سبع وعشرين درجة والا حاديت في هذا المعنى كثيرة
وليس في شئ منها ان الجماعة لا تفعل كل صلاة الامة واحدة بامام واحد وفي مكة الى مقام
واحد لان في اجتماع جميع اهل البلد والقرية او المحلة لكل صلاة ليصلوا دفعة
واحدة شقيقة وحرها فضيل شرعا فلهذا شرع فعل الجماعة لكل اثنين في كل صلاة
الصلاة سواء كانت الصلاة اداء او قضا اول الوقت او اخره او وسطه اذ لا محذور
في تكرار الجماعة حسب الحاجة والناس على هذا سلفا وخلفا من مشروعية الجماعة والى
الآن ويرون في هذا ورواه ما به جبريل بالشيء عليها الصلاة والسلام في اليوم الاول
اول الوقت وفي ايام الثانی اخره تحريضا للجماعة وبيان التاكيد ما ذكرنا
صلى وحده في احد اليومين او احد الصلوات بحضرة عليه الصلاة والسلام ولم ينقل فدل
ذلك على ان الجماعة من علم شعائر الاسلام وانما ينبغي المحافظة عليها وانها مشروعة
لاثنين فما فوقهما وانما يجوز في قدر الحاجة بلا شك ولا ريب اذ ليس في الاول ما يدل
على ان الجماعة لا تجزى عن الترتيب بل فعل جبريل عليه السلام تعق في تكرارها ما تقدم
معا شئ من علم كمن حاجة اذ لا فائدة فيه مع صلاة الربعة ائمة او اكثر او اقل في
وقت الى المقامات التي حول البيت لم ينقل وقوعه في هذه الصلاة والسلام وعهد
امامهم ولا عدم وقوعه وان اصل جواز ولا محذور في ذلك فان قلت حيث لم يثبت
وقوعه في عهد علي الصلاة والسلام وعهد ائمة بعده فيو بدعة قلت ان سلمه بدعة
فهو بدعة حسنة اذ ما راها المسلمون حسنا وهو عند الله حسن وليس ذلك من بدع الثلاثة
التي وردت في السنة لان البدعة تنقسم عند الامويين الى اقسام خمسة واجبة وسنة

وحرمة ومباحة ومكروهة وحمل تفصيلها كتب الأصول فلا يطول بذكره لشهرته غاية
 الامر ان بدعة الصلاة التي هي المعمول عليها التمسك في الحرمة في المكروهة وما نحن
 بصدده ليس واحدا منها او صلاة اربعة ايمنة او اقل او اكثر واحدا بعد واحد كل واحد
 الى مقام لا يحدور فيه باتفاق الامة الذين يقولون على قولهم ويرجع الى عرفهم ومكرهم فلا
 يقع وصف اهلهم بانهم بدعية اذ لا ينافي الوصف بالحقيقة اذ ارتكاب بدعة من بدع
 الصلاة وهذا علم انزل ان بدعة ليس بها قطعاً ولا التفات الى المعتنقين اذ لا
 فرق بين ان يصل الجميع واحداً بعد واحد الى مقام واحد او كل واحد الى مقام ومن زعم
 الفرق فليس بينه وبين قطع ما هو اولى في ذلك لا بعدا والعبادة في البقاع الثرية
 وان عاقل يظن ان لب ان هذا لا يرضى به الله ورسوله او ادنى خلق الله في الحال الا ترى
 ان الاجماع للتراويح في جميع ساجد القرى والامصار لم يكن في عهد عليه الصلاة والسلام
 ولا في عهد صاحبه وصديقه ابي بكر الصديق رضي الله عنه ذي القيمة والوقار ووقع الاجماع
 المسلمين على مشروعية والاجتماع لها في المساجد وغيرها وقد سماها بغير ضرورة
 بدعة يقولون في البدعة هذه التي تناهون عنها افضل ولا تنهى عنة الاثم
 بدعية علم ان صلاة الامة الاربعة الى المقامات المذكورة وقع من مدة مدبر
 ومفت عليه اعصار طويلة ولم يسمع فيه نكير منكر لان علم ولا جامل ولا سني ولا
 بدعي مع كثرة الصلاة قبل الان بكل رقة وقلة الان بل عدتها من كل فرقة جميع
 من تقدم اقرؤا على هذا التعمد الذي لا يحدور فيه واجمعوا على موازاة بلا شك
 فيه ومعلوم انه لا يلتفت الى الخلاف بعد انعقاد الاجماع بل يكون مردود على الحد
 بلا نزاع ولا يخفى فلا يبرر هذا السؤال من اجله بل سأل به سخي في العقل لجهله بل ينبغي
 لهذا ان من اجله فلو سكنت عنه لكان اولى به واجل واستر له والكل مع ما اطلع
 عليه من حيث جميع علماء الاسلام ولم ينكره احد منهم بل ولا من العوام وانما انما
 تزعم ان بدعة واهله بدعية فالواجب ان تلام غاية التلام ولا يلتفت لقولك وجم
 الوجه بين الانام وهذا اخراجك عن السؤال والله الهادي الى الصواب واعلم اني
 تركت اسما لهذه الاعادة التي ذكرتها في هذه الوقفاست دون الاختصار وتزلت
 بيان مخزنها في غالبها وذكرتها مرسله لشهرتها وقصدا للاختصار ايضا بعد هذا

كيف شرف على اعصار
 واهوام وسنون تقادير
 وازمانهم

ما يسهو

ما يسهو له لهذا العبد الضعيف معترفا باعظم الذنب والبلغ التقصير وتلك البضاعة
 مع شغف التمسك عن الاجوبة عن هذه المسئلة الواردة الى وشق الشا من بعض معتق
 الزيدية من اهل البدع المتسبين الى الاسلام وما هي اشياء الله الاسكة قامعة
 ولا يشك في ذلك الا من نفسه ابيه وعن طريق الحق زايعه وعلم البدع المظلمة ناشية
 وفيما راعه الا اني اورد عليهم وعلم ساير اهل البدع المظلمة المتأيد من للشرعية
 البينة النقية وهي التي عليها اهل السنة سوانيت مختصين في غاية الايمان الاول
 ما هم عليه من مخالفة اهل السنة في الأصول والفروع هل ذلك شئ علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وابوبكر وعمر وعثمان وعلموا الحزن والحسين وسائر الصواب والتابعين وتابعهم وكنوه
 عن الامة فلم يخبروا بما به اوشى لم يفعلوه واهل البدع علموه فان قالوا ذلك شئ لم يعلموه
 فهذا يجمع الحق بل عين الحق فكيف يتمم ان يعلم اهل الدنيا والاخرة قاطبة شيا
 من اصول الدين او فروعه لم يعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ابوبكر ولا عمر ولا عثمان ولا
 ولا الحسن ولا الحسين ولا سائر الصواب والتابعين وتابعهم فلو علم ان هذا كفر
 مبين ومضلل مبين وطغيان كين وان قالوا علموه وكنوه فلم يفرؤا به فهو اذ هو امر
 لانه يلزم منه اعظم الفساد واتهام النبي ذي العفة والساد والجمعة الشامة جميع
 العباد مع بذل المجهود وكال الارشاد بانه حكم بعض اصول الشرع وفروعه وذلك من
 اعظم البلغ الى الله واعظم كفر والفضائل من سوء الفهم والتدبير في الحال والمآل فلو علم كل
 اذ الدليل القطعية من كتاب والسنة والاجماع هل الله عليه الصلاة والسلام لم يخبر
 الله جميع شرعه حق البلاغ ولم يقع منه وقبفه تقصير في بيان شرعا من اصول وفروع
 وما به ادنى استغناء وهذا لا يشك فيه من له ادنى مسكة في دين الله مع ادنى عقل يحزه
 عن مخالفة الحق والامتناع ولو كتم صلى الله عليه وسلم شيا ما امر بتبليغه كتم عليه الصلاة
 والسلام الايات التي فيها عتابه وبعضها من ذكر حاشاه حاشاه وان
 ادعوا اليه لقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن احد من الصواب والتابعين وتابعهم
 شئ من اصولهم او فروعه ووصل اليهم جميعهم ولم يعمل الى اهل السنة فهذا المذهب
 الغابر والموال يعرف عند اهل البصائر فان علموا السنة فمنهم من يزلوا منهم
 وانفسهم واموالهم وقال اكثرهم البلا شرعا وعربا واماما وورا لاجل حفظ شرع

وبه نؤمن بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال بكم الله العظم
الحمد لله توحيد محال كذا ونكوت. المعز بالخال والكمال والعبود. والناوه على فيه بخار
بالفعل والبالو على الله وصحة مخصوص بالشفقة وكذا **بسم الله** سمي له على عظم
ما هو مدار الاسلام. ويوضح ما هو سواد سعادته اله نام. جعلها حقه فخرت وكونه قد
والتصاف. هاجم ساء. عبود. والاشفاق. الخاص طريق في حياه سنه رسول الله المفا فان بن
الوقاات. ابوا عا. في عبيد الله خا بن محمود سلطان. هو الذي صرح عن ان المعانيه خو جمانه
الاسلام. واسطر على العائين بحايب الفضال والاعظام. وخص من شهم العالم سارا الامزاز وكرام
لا زالت اقلان ارض مشرقه باخار معدته. وانصاف لغيرات مورقة بحايف رافقه. ويرحم الله عبدا
مقتد. قال آيتنا فانه لله مثل بشراء وربتها على مقدمه وثلاث موافق وقائده اما **الحمد لله** في الباعث
لشوقه لثقله بل استوحيد اعني لا اله الا الله وعلم الكلمة لا شئ لجنس وبسي لا التبرية والانه
لا ان معنى منقول من الله تعيم الاسم ان عبدا فعنا. معبود. فهو صفه وهو مله ب الاسم ان عبدا
معد صاحب كشاف الله اسمه صفه واستند عليه بانه في موصوفا صفه يقال له قد هو لا
يقال له في الله فيعنا مبي على ان كل ما يقع موصوفا محويا لاصفه كذلك فهو اسم في مقابلة الصفه ان
ما يدل على ان مبهمه باعتبار معنى معين قوم جاز. الاسم المقابل لاصفه بخلافه وهو محل بحث كثير
في معنى الفقه منه اسم في معنى بل ان فصل وكره مفردة وسبب بناءه ثقله معنى من معنى
ما هو الله او تركبه مع ذواله رقيه على بديده من اسم المحمور على محله الذي هو الرقيه وحمله
على صفه متعذر ان عمل لا سبب معنى في كلمة الله بصفته وبغيره لا يجوز ان هو سلك او
موجود او ما يتوهم في سائر اوق. تعرج. ويجوز ان منشأ من عا. افعا موق. بغيره. حق على في
وجود عند الله سوى من تعان. اعني في معارفه الله عا. من كل الله واعمال. هذا المقام من خارج
الاعظام ومساح الاكثار. نعم استظروا بان خبر المحذوف ان كان هو الممكن فهذه كمله. على
وبه الله حان بل فاعلم على ما به فلا يكون خاص في توحيد معتبر في الايمان وان كان هو
الموجود فلا يبعد على في المكان وجود معبود بافق غير الله تعالى بل ما دل على في وجوده فلا يكون
الخاص به فان قيل فانه حذف خبر اسم الله الذي هو المذهب ممكن فله في الخبر

بافق غير الله تعالى وكذا المقام وجود الله تعالى فافق غير المحذوفين قلنا نعم بذهب الله
عند المحذوفين على سبيل الجديه ولزم على كل عدد محذوف كما سمعت قبل كوزان عند الخبر
متعدد اى ممكن موجود ولا يخفى في جدينا منقول عدد الامكان وحده الله كذلك لان هذا
راقتنا الشوكس في اعداد تعدد الآفة في وجوده وان القرينه وهو في الجنس اما يبعد على في
الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده وتعالى الله غيره لا سان اعطاه وعلم الله
غيره كذا في النوع وقد عاينت يجوز خذرا لاسكات وكفى ذلك شاء على نعم قا. العلم في قوة
الله هو الذي اسبق ذكره في تقدير المثال بالمال لا اله الا الله لا معبود باحق ممكن الا هذا الخبر الحين
الواجب الوجود تعذر قدس فلا السكال اذ فيه نفي امكان الاستعداد الغير فانبات اجنبه تعالى وقد
بطون الاساره وانت تعلم ان هذا التوحيد جيد يتم ما نقله عنهم من ان العلم في قوة الله هو
الغاري اسبق ذكره وفيه ناسل وفصل معويه هذا الاشكال ذهب صاحب الكشاف ومن
تبعه ان الله واجابه في هذا المقام وان الله ان يقدّر الخس بل الله مستعد ولا اله غيره وكان
اسمه الله ان مستحق للعبادة وادمل لا والافادة للحر ونيل ما جعل اذ الله في موضع الاستعداد
على غلب الكلام لان الله انما سكر فلا يصح ان يكون مستعدا غيره المعروف بان الله تعالى هو الذي
في شئ يوانا ووجوده لا توه الا بالله ولا حيوات الانسان وباجمله الله ديم في مادة خبر لا بها
كثرة شأن ذلك التوحيد المنقول من صاحب الكشاف على عدد ان الله على مواعدا حربه في دفعه
شكاف المذكور الذي عند من معبدا لان حمر استحق للعباده وهو معنى الا لله في الله تعالى من
نما هو معبود في الايمان وليكن قلب كلام نعم في ذلك كمن عدى منه معا وحمر الله هو الذي
في الله عا. مقرر في هذه الكلمة بدون القول بالقلب واختار بعضهم في الكلام بجه هو المحذوف
المحذوف هو موجود ووب الله على ان يكون المعبود باخو غير الله عا. في المعبود
لا يمكن ان يكون عذو من التوحيد في كل ما لا يكون موجودا هو من سبب التوحيد في الله
فمسلم في وجود المعبود باخو غير الله عا. في الله لانه وان كان الله واجب التوحيد ووب
و من موجود يكون موجودا لله وقد ذكر في الله ليس موجودا. سئل الله ان الله تعالى
التوحيد في استحقاق لعباده غير الله عا. واستحقاق لعباده وان كان مسلم ما في شئ من
الموجود كمنه من سبب عند الكفار لا هم يعبدون الاصنام والاشجار من امد لا يعتقد كذا
واجبه الوجود وانهم من عيوننا انما مثل انبياء وكواكب صويه وتقر بون بعد عا. في

على خلافه ثم اعلم انه لم يزم انما استلزم صفاتهما استغناء الصفات عن الوجود لما هو عليه
 معار موصي بالذات بالنسبة اليها وما هو عليه قد انما على المحذور وانما هو عليه لا يحتاج هو
 لغيره مع توهم عدم الصفات استلزام كون صفات ممكنات مستغنية عن الوجود عن كون صفات
 غير ممكنة فلو لم يقدّر الواجب لذاته وكلاهما خلف وتسلل في كون عدد الواجب فان زاد احد
 ووجود ممكن ان يحد من قدر على ارادة عدمه ولا يقدّر عليها فان لم يقدّر لزم تجزؤه دون عدمه ممكن
 في حد ذاته والناهي من ارادته ليس الاختيار احدهما صرف مقصود وان قدر ممكن محققا في نفسه
 الممكن مع انما حصل مرادهما معا ولا يحصل مراد من منهما او حصل مراد احدهما دون الآخر
 او في سلسله اجتماع المتضمنين والناهي سلسله ارتفاعه من صفات مع تجزئتهما والناهي سلسله
 احدهما والآخر سلسله كنهها باصله فمسائلهم عدد اربعة امكن التحالف وهو سلسله مكان احد
 المتخالفات اربعة فكون الملزوم الاول باطل في حد ذاته وهو مرهات اربعة كنهها سلسله واحدة كونه
 وكان لهما الله في استندت اشارة اليه وتسلل في نفسه وهو لا يمكن احرازه مع المتخالف
 بان حاله لزم ان تجزؤه بغيره فلهذا في نفسه على ارادة نشي سلسله ابقاء
 التناقض في سلسله لزم تجزؤه بغيره فان هذا في نفسه في حد ذاته وفيه يعلم قدرة على
 الارادة فلو كانت ارادته ممكنة بالذات وممثلة حسب تعلق ارادته الاخرى بالظروف المقابلة له
 ولا سلسله سائر علو لاراده على تجزؤات حقوق ارادته في وجود شي شرطه عند نفسه مع انه
 لا يزم تجزؤا اصلا فيكون ان يقدّر بوجه اخر بغيره عند هذه الخدشة وهذا مع ما كان
 يكون في قدره احدهما وارادته ضعفت او لا فان كان لزم التمسك والافتراف الممكن جازا للواقع
 ممكن تعلق اراده احدهما بطرف وتعلق اراده الاخرى بطرف اخر فان وقع مرادهما معا يلزم اجتماع
 التيقضين والناهي يقع مراد واحد منهما اصلا لزم ان يقع التيقضين وان وقع مراد احدهما دون
 مراد الآخر استلزم مع التجميع بلا مرجع في التفرع في اربعة قصور في نفسه من جهة ارادته
 وقد علم من هذا البرهان بوجه اخر وهو انه ما كان كلاهما قادرا على جميع امكانات في نفسه لزم
 احدهما طرفا مانعا من تعلق اراده الاخرى في تعلق ارادته الاخرى بالظروف الاخرى فان تعلق ارادته
 ممكن في مذهبنا في الذات وان كانت مانعة لزم التجزؤ مع مرجع بلا مرجع في نفسه بوجه اخر
 يستلزم في نفسه لزم تجزؤه بوجه اخر وهو انه ما كان كلاهما قادرا على جميع امكانات في نفسه لزم
 جميع امكانات او لا وانما يتلوا في اربعة امكانات لزم ان لا يوجد ممكن اصلا لانه لو كان موجودا لسلزم

التجميع بلا مرجع او توارد العنصر المستعمل في احدى احدى معا وان اللازم منه انه لو كان موجودا
 فوجوده اما ان يكون باحد معان فظا او بهما او بكل واحد منهما وكل قدر لزم به اما على الاول فلا ولتبعه
 كل ممكن او كل صفة ما على البصيرة فيكون وجوده باحد معان دون الآخر مرجعا بلا مرجع واما على الثاني فلم
 تجزئهما معا ولا بكل واحد منهما غير مستقل في الاعداد وعلى الثاني لزم واد اعلم من استعماله على
 معلول واحد صحي وانما يخلل في اورد عليه اولا ان لنا ان تحارر السوال اول ومنع انه سببه كل ممكن
 في كل منهما على السوية لم يجوز ان لا يكون لبعض المتخالفات متبعية محتملة من احدهما ولتبعه
 منها سببه كذلك الاخر وانما ان لنا ان تحارر السوال الثاني ونقول ان لزم ان تجزؤه بغيره
 اعلم اننا لو كان كل منهما قادرا على الاعداد بالاستقلال لكان حلولا لارادتهما بالاعداد بالاسيركاك
 وتسلل هذا الكلام انما كان حلقا بعدد مع الاعداد فلا تشقة والتبعه وهذا في نفسه
 كنهه بحد ذاته فان ما لم يقدّر على وقوع اراده فلا يمكن حلولا لارادته على سبيل دسركاك كان تأخير
 التقدرة في نفسه على هذا التجميع تاخر في ماضيه والضرر في العلم حذات يا ماضيه وجوده فالتدليل على
 انما انشؤ منه وغيره من الصفات بدليل على ان موت اشيع والشيء لا سوا على السويح كنه
 في ان ادليل عند المدعى على ان في موضعها ولا م راها في اخرى هذا المطلب سببها ان
 ساء الله تعالى والله سوي في نفسه انه يحقق **الموقف** شأنا في نفسه الى كنه
 ولهم سلطان سلك حكماء الساسين الذين مدار مصالحهم على اراءهم معلنة ومعرفة او مستحاجين
 واسم المدلول لتوابعهم كما هو مشهور هو المشهور هو الساسين او على تقدير ان وجوب الوجوب
 الواجب بناء على اصل الفلسفة الاولى فان كان واجب الوجود متعدد اذن الوجوب جسيمة
 سببها فاما في كل منهما عن احزابا معين واسم سوا كات ومودا او عدما فاصف
 الماهية ليس بواحد لانه لو كان واحدا لكان محققا للوجوب محققا للمعنى فلا تعدد وانما حلفت مع انه
 الما تكون سببها فاما في كل منهما او مشايخ عنها لا يمكن كنهه فاما في كل منهما كنهه
 المعنى كنهه فاما في كل منهما لانه لو كان واحدا لكان محققا للوجوب محققا للمعنى فلا تعدد وانما حلفت مع انه
 في نفسه الى العنصر والاحصاء في الوجوب واعرف عليه بان الاحصاء في الوجود على الوجوب لا
 الاحتاج في امر اخر والاحصاء في المعنى لا سلسله الاحصاء في الوجود واما لو اعلم بان الاحصاء
 في المعنى سلسله الاحصاء في الوجود ان الوجود ان الوجود ان الوجود ان الوجود ان الوجود ان الوجود
 فاما في البهية من معقول كنهه فاما في كل منهما لانه لو كان واحدا لكان محققا للوجوب محققا للمعنى فلا تعدد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 واعلم انهم والادلة الوضعية المنطقية اما مطابق او متقن او التزام وذلك لان اللفظ اذا كان
 على معنى حسب الوضع فهذا المعنى المدلول اما عن الموضوع له او داخل فيه او خارج عنه فذلك
 اللفظ على معناه بواسطه انه موضوع لتلك المعنى المدلول مطابقة وذلك على معناه بواسطه انه
 موضوع للمعنى داخل فيه وذلك المعنى المدلول ضمن وذلك على معناه بواسطه انه موضوع للمعنى خارج
 ذلك المعنى التزام وان ههنا اعتراض مشهور وهو انه اذا كان اللفظ موضوعا للمعنى مركبا كان احد
 جزئه لازما دهنيا لآخره فله ذلك على الجزء اللازم كونه داخل في الموضوع له وفي نفسه بلا شبهة وله
 دلالة عليه كونه لازما لجزء اخر وهذه الدلالة ليست مطابقة لاسماء الوضع له ولا نصفا لاسماء
 ليست كونه جزءا بل كونه لازما لجزء اخر ولا التزاما كونه داخل في للمعنى الموضوع له ولا خارجا عنه
 ولحسب بوجوه احدى مانع كبح الدلالة الدالة على الجزء اللازم مسددا الى اللفظ اذ ادل اقول الدلالة
 على معنى لم يدركه باضعفها وزعمه ان العلة المنصبة للدلالة اذا خفيت وخب حجبها
 سواء كانت العلة قوية او ضعيفة اقول لا يمكن ان يراد بان مراد المحب هو انه لم يحور ان
 يكون عدم الدلالة العتية سرطا للمعنى الدلالة الضعيفة وهذا صريح في عبارة المحب الطوسي في شرحه
 لا اشارات معنى العلة المنصبة لتحدى معنا لانها على العتية المذكور لا تكون منصفة به
 تكون عدم الدلالة العتية داخل في العلة النامة التي هي المنصفة النامة وهذا العدم عن حال
 مما نحن فيه وبانتهما ان اللازم انما ينظم بصورة من صور ملتزمه اذ كانت الملزوم محظرا بالمال
 يمكن منع كبح الدلالة الدالة على ان الجزء الملزوم لم يحظر بالمال اذ المحظر بالمال ما هو مجموع
 المركبة فلا سفل الدهن الى الجزء اللازم كونه لازما كذلك الجزء وهذا الجواب مما به سمح
 من حجب في اواب الخال الاحوال وكسبه في قيودنا للتعلمه كواشي شرح السمسة ظهر بان انه عرفنا
 لمادة السهولة لعلها في لفظ الموضوع لمعنى مركب من امرين كانت تصور احدهما لازما لتصور الآخر
 مطلقا سواء كان محظرا بالمال وبانتهما ان احكاما بانها التزاما لان الحول الدائم من ملك الحسنة ليس محرم
 من الطائفة وقبل فيه انه لا يمكن في الدلالة الالتزامية بل لا بد من كونه خارجا عن المعنى الموضوع له وانه
 سلف ههنا اقول ان كلامنا هذا وما قبله مطور فيه اما الجواب فانه ان المراد للمعنى في غير التسمية
 الملزوم انما هو اخذ خلق المدلولات بغيره فكما كاره لا سيما ان السمة التي وان اخذ المد

كسبه

ملك الحسنة وان لم يدخل في المدلول الا ان الكلام ليس في فهمه بل في فهم دار الجزء النصف في قول الامر
 ملك الحسنة ولا يمكن ان ملك الحسنة خارجة عن دايه واما قبل فلا يلتزمه السامع ويكون الجواب
 في الحقيقة منعا كونه المدلول لا دلالة الدالة حراك في فيه ما ذكره ولا حاجة الى التبرج كونه
 خارجا وانتهما ان هذه الدلالة نسبت الوضع والافق خارجة عن التسم فلا اسكال ولا اسكال الوضع
 ليس لتلك المعنى بل المعنى داخل فيه ذلك المعنى في نفسه وتبيل هذا الجواب فانه ان نظاما على ما ذكرنا
 وهو كلام صاحب الكسب والكاتب واما على كلام صاحب المطالع فانه اعتبارا انه راجع اليه كما هو الحال
 الصادق اسفل كلامه اقول لا يصل الجواب ان لا يتم ان تلك الدلالة ليست بصيغة لا يقال لست
 قوله لانه ليست كونه جزءا بل كونه لازما لجزء اخر لا يتم منه ان لا يكون نصفا اذ المعنى
 دلالة اللفظ على معنى بواسطه انه موضوع للمعنى داخل فيه ذلك المعنى المدلول وان اعم من ان يكون
 ولا لعله كونه جزءا اما واصله له او كونه لازما لجزء اخر اقول لا يصح للفظ ما راء معنى تركه
 لانهم ذهبن بملزم صفة للفظ وهي كونه موضوعا لذلك المعنى وصفه للمعنى وهي كونه موضوعا له وكونه
 جزءا منه وكونه لازما له فبذلك لا يثبت المذكور اما صفة اللفظ وهو اللفظ بما ذكره واما صفة
 المعنى وهو اللفظ من كلام صاحب المطالع كما صرح به شارحه الرازي وحسبه قدس سره وما مجموع المعنى
 واما السمع والاسرار او كل واحد من الاحياء حسب قال اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة
 ما يكون ذلك اللفظ موضوعا لتلك المعنى واما على سبيل المنصبة بالكون المعنى جزءا من المعنى الذي هو
 واما على سبيل التسماع ولا يلتزم بان يكون اللفظ دالا بالصفة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه
 غيره اسفل كلامه فهذه الاعراض اذ اورد على صاحب الكسب والكاتب فلهذا الجواب وجه واما
 اذ اورد على غيرهما هو اللفظ من تعريه فلا وجه له وظهر ان توهم انطوائ هذا الجواب على كلام
 صاحب المطالع الغم فاستدناش اما من عدم اليقين بين الصفتين المذكورتين او من توهم ان ما قبله
 اني مح ان يكون على ذلك المعنى وانما به باطل اما اولها صرح به صاحب المحاكمات ومواضع
 عدده منها ان ما من المسموع على التي لا يجب ان يكون مسموعا على ذلك التي واما ثانيا فلا يلتزم ان
 لا يكون سمع من العلة النامة بسطة بالضرورة تكون اساطير مسموعا بانفروا بالوهم حكومت
 ما كانا ملو فوقعها واما الثالث فلا يلتزم تركه عليه بانه من اجزائه غير مناهضة لانها اما
 بسطة فالساطير مسموعا واما تركه وتركها معها فليزم التسم من جانب المبدأ فاقول اقول
 يمكن ان يمانع عن اصل الاعراض انما لان ذلك اللفظ دلالة تسم على الجزء اللازم للجزء الآخر

المعنى

اذ التروم الذي هو سبب دلالة اللفظ على امر يكونه لازما لنا هو لزوم ذلك الامر ما وضع له لاجله
 لا يقال ان لغيره لازم لكل ولازم لازم لشيء لازم لذلك لشيء لانما قول بعد تسليم تمام المساواة
 ههنا ان مطلق لزوم شيء لما وضع له اللفظ ليس سببا لدلالة عليه والالزام الى ذلك كل ما وضع
 المعنى مركب على كل واحد من اجزائه دلالته يكون كل واحد منهما الوفا كما ان جزءا منه والوفا كما
 الصعيق شهد سبب الدلالة والادوم الذي هو سبب الدلالة على الملتزم لزوم الخارج عما وضع
 اللفظ وهو سبب ههنا ثم اقول ان بعض ما حمل على سبب عدم الاختار المذكور بناء على
 ان اللفظ المركب كالنحو كالمفهوم منه كل واحد من معانيه معا ولا سيما وان مجموعها
 ليس هو غير كل واحد منها ففهم من ذلك اللفظ لا يعلم بوضعه مع انه ليس موضوعا له لعدم
 ان وضع له ولا جزءا منه ضرورة كون المركب من الخارج حارجا ولا يضافه ههنا شيء ما وضع له
 ذلك اللفظ لحواله ان يعمل كل واحد منهما بدون الآخر وتكتفي هذا اخر

ما اوردنا هذا العام بطلبه ومعدب بعد الوضوح
 بحسبه والله اعلم بالصواب
 من الرسالة الشريفة المنسوبة الى المذوق شمس الله والدين غياث
 الاسلام والسيد السني ابراهيم شرواني سقى الله شراة وميل
 الجنة مشواة هـ

قد دخل هذه الرسالة في فوائده الحق
 الحق الصوفية رب الغفار الحق
 الحق الخاقاني

على مختصر ابن الحاجب في الاصول
 حاشية كبريت

قوله من لطف الله يعني من لطف الله سبحانه لعباده اعداد الموضوعات المنعوية فانه
 اي الله قاله لفصيل ما قبلها اذ من حقته ان يعيب الاجال لما لم حاجة الناس ان يعرف بعضهم
 بعضا واعلامهم ما هم في السهم وضمايرهم من امر وعاشهم للمعاملات والمشاركات وذلك
 لان الانسان الواحد لا يسئل نفسه في نفسه لاحتجاجة في معناه الى ما كل وليس وممكنه
 ضاعية ولا كنهه الاقربا لطيفه لطف مزاحمة ووجه من الاعتدال الخفي بخلاف سائر
 الحيوانات ثم ان يحصلها بالصانع لاسم الامعاء من انما نفعه ومساكنه معهم وهـ
 معاملة منهم لست على كل واحد او جماعة من معاويون بعضها في ضاير من ذلك منهم
 ويصل منهم وسعا ماون بان يعطي هذا ذلك ما فضل عندهم ويأخذ منه ما احتاج اليه
 حصل ذلك الاخر زايلا على كفايته فسطم امر المعاش ولا شك ان المعاملة والمشاركة حقا
 ان تعلم بعضهم بعضا ما في ضايرهم من الحاجات المتعلقة بامر المعاش **قوله** وانما
 لان افادة المعرفة والاحكام اي الناس محتاجون الى تعريف بعضهم بعضا في انفسهم من امر
 معادهم لا فائدة معرفة الصانع جل جلاله بصفات ذاته وانفعاله المتعلقة بالانبياء
 كما رسال ارسلا وانزال الكتب وبالعقبي كسر الاجساد ورد الارواح اليها وما يتبعه من
 الثواب والعقاب ولا فائدة الاحكام الشرعية المتعلقة بافعالهم وذلك لان الانسان مخلوق
 لمعرفة الناري سبحانه وعما لديه ومكلف بها لسعد في معاشه ومعاده ثم ان المعرفة
 لانهم الامميات نظرية مسندة الى بضاير ضرورة تسول بها الى المطالب والعبادة لا
 يحصل المعرفة الاحكام المسندة الى دلائلها والاسان الواحد لا يسئل بمحصل
 هذه المعارف المتعلقة بالطلوب بل يحتاج منه الى معرف من نوعه ساعده على تحصيل
 مراده ولا تصور هذه المساعدة الا بما ذكرنا من الاعلام **قوله** اقدرهم يعني لما علم الله
 سبحانه احصاها الناس في حصول السعادة الدنيوية والدينية الى اعلام ما في الضماير
 من امر المعاش والمعاد اقدرهم على الصوت وبطبيعة قطعا مختلفة هي الحروف
 بالآت معدة لذلك من الحفظة والعضلات والشفة وركبها على وجه ندل على ما في
 النفس من المعاني المتكررة اما وضعها اوضح راسها الواقعة على احاسي بازائها
 سواء كان ذلك الوضوح من الله تعالى او من الناس يحصل المطلوب سهوونه لا ان الضم
 كنه عارضة تلتفت اليه في السؤل من قبل الطبيعة دون كنه اجساد كانه حرة

المراد

وهي اي الدلالة الوضعية للفظ بالنسبة الى معناه اسمي نظائره والجزء نفسه
اسموي ذلك بما اذا وقع بطرفه على زيد من رايه الى قدمه دفعه وانك تراه ورفا اجزاه برونه
واحدة فان ثبتت هذه الروية الى زيد يسمى رويته وان اضيفت الى جزء من اجزائه تسمى
رويه ذلك الجزء **قوله** ومثل لفظه بل عقله هذا هو الاسم الثاني من قسمي الدلالة الوضعية
وسمي غير لفظه بل عقله وفيه ان العقل اذن من اللفظ الى معناه ومن معناه الى معنى اخر وهذا
القسم سمي البراءة وتل تثبت هذه الدلالة ان كان المدلول اي ما فر من مدلوله من المعاني
الخارجة عن الموضوع له لا يضاف ذهنيا للمسمى ان يكون يجب ان يسمع ان كان تصور عن تصور المسمى
واذ لا دلالة له اصلا ويرد على سرطي للزوم الذهني انما الحارات التي فيها المعاني المجازية لزام
ذهنية للمسميات اذ هناك دلالة بالترام والزم ذهنا والحق في في اسرار الزوم الذهني
ان الاسرار فرع من الدلالة وانما هل سرط فيها بحسب ام لا فن قال انها فهم المعنى من اللفظ فيها
سمع للعلم بالوضع اسرار الزوم الذهني وضع وجود الدلالة في انواع الحارات المذكورة كاصحاب
الميزان ومن قال انها فهم المعنى من اللفظ اذ سمع للعلم اضيفت اليه المعنى على بعد راسية بالوضع
انما في اللفظ في الجملة ثم تترك كاصحاب العرسه **قوله** واعلم ان قوله في كمال معناه الضمير الذي
اضيفت اليه المعنى على بعد راسية كما في اكثر النسخ راجع الى الدلالة اللفظية وهو ان يكون الضمير للدلالة
اللفظية خلاف السهولة فان المعنى يضاف الى اللفظ لا الى الدلالة وادته اي محلك السهولة الذي
هو اضافة المعنى الى ضمير الدلالة التبيينه على ان المعنى لا ينسب الى اللفظ الا باعتبار الدلالة و
وبسببه انه لو لم يكن كذلك لكان الاولى متابعه السهولة والتبيينه على ان الدلالة اي الوضعية اللفظية
واحدة وحلف السببه مطابقة وضمنا باعتبار ما ينسب الدلالة اليه من كمال المعنى وبسببه
ووجه هذا السببه انك اذا قلت الدلالة اما على كمال معنى اللفظ واما على جزء معناه فما ينسب
اليه تمام المعنى وجزوه اعني اللفظ سمي واحد فكانك قلت دلاله اللفظ اما على كمال معنى ذلك اللفظ او
على جزء معنى ذلك اللفظ فعلى هذا الساس اذا قل الدلالة اما على كمال معنى الدلالة واما على جزء
معناها كان ما ينسب اليه المعنى وجزوه اعني الدلالة شيئا واحدا فان جزء المعنى لا يتصور له الدلالة
تكون لها تمام المعنى ففهم منه ان الدلالة التي لها جزء المعنى هي الدلالة التي لها كمال المعنى والدلالة
المضافة الى كمال المعنى هي سبها المعاني الى جزء المعنى فقد ابدى بالادلة وانما بالاعتبار وهو
المطلوب **قوله** وانما السهولة في قوله على قوله ان الدلالة واحدة فان قلت

ان احدا ياد انك تصور المصنوع في ضمن المطابقة فليت لما كان جزء المعنى في ضمنه كان
السببه الى اخره كما في ضمن السببه الى تمام المعنى والدلالة بالاعتبار الاول كما في ضمنها
بالاعتبار الثاني ولا يحد ورفه وللمع ان السببه ليس بالمطابقة وما قال انه سببها توسع
انما قيل ذلك لما كان المقصد في وضع اللفظ للمعنى المركب الى معرفته المجموع من حيث هو والدلالة
باعتبار سببها الى الكل اصل وباعتبار سببها الى الجزء وسع فليست السببه ههنا على ما يتبادر الى
الوهم من ان السبب اسر مغاير بالذات للمتبوع هذا واما استدعالي في الدلالة ايضا على احاد الدلالة
واخلافها بالاضافة كما اشار اليه السابح قد سره بوجه وهو بالنسبة الى كمال معناه وترجمته
ان لفظه والسببه كانه قسرا لا لفظا لفظا سبب كمال معناه الى سبب السببه اليه مطابقة و
سبب السببه الى جزء معناه بضمين ولا يخفى انه يتبادر منه الى الفهم ان الاحلاف يجب ان اعتبار
والسببه دون الذات **قوله** على مدلوله مغاير لفظه مثل جاريد فان لفظه زيد الملقب على الذات
المعينة السماه به **قوله** لانهم لو وضعوا لفظ لفظه ودر بطلق والمراد اللفظ يعني اللفظ اللفظ
على نفسه ولم يضعوه لفظا لانهم لو وضعوا لفظ لفظا اخر لادى الى السلسل لان اللفظ الاخر
على هذا المصدر بوضع له لفظ ثالث وهم جروا لو سلم عدم دليته وضع اللفظ باز اللفظ
الى السلسل بنا على جواز الوضع لللفظ دون البعض فاذا امكن المعنى عن اللفظ بنفسه كان
وضع لفظ اخر له ضارعا الى العرض الاصل من الوضع هو اسعير **قوله** وقد يكون الوضع كذا قد
من اللفظ يودي الى السلسل في اللفظ او دلاله المدلول على دليله بخلاف الوضع لبعضها دون
بعض من اللفظ المعبر عن اللفظ كسره سببه اللفظ لكل منها واستعير اسعير الى الوضع بوضع
الكلمه والاسم والفعل والحرف والجملة والكلام والشعر وغيرها باز اللفظ لانهم لو لم يضعوا
لها الطال في التعميم في السكوت معاى اذا ارد ان يعبر عن كل واحد من افراد الكلم مثلا وخرى
عليها حكم فلو لا وضع لفظ الكلمه وغيرها باز لطلال الكلام فان قلت الطول لازم للتعميم
على بعد عدم الوضع فما القايه في ضم السكوت معه طمس التعميم بتصوره على وجهين احدهما
ان يراد المعنى لخصوصيه كل فرد من افراد الكلمه مثلا وهذا الوجه يلزمه الطول ولا يندفع به
اصلا بل لا بد من ذكر كل معناه وتامها ان لا يراد العرض لخصوصيات الافراد بل السكوت لما في حيث
انما افراد الكلمه فهذا الاسم سبب من الطول لولا الوضع فاذا وضع اندفع فالمراد من السكوت عدم
المعنى فلو لم يتم في التعميم بوضع اللفظ في التعميم في وضع مطلقا **قوله** ومن هذا

للكلاسيك المجاز ظاهرا واذا اردنا هو اعم من الجمع والعطف اما في القسم المذكور **قوله** و
استعمل من دلل المجاز الذي زيفه وقد خالف هذا الاصطلاح في سياحتك التي حدثت قال
واستعمل بان ابراهيم عليه السلام امر بالذبح فانه قد اورد عليه الاعراض والاحباب عنه فحق اصل الدليل
عالم **قوله** هذا اذا كانت المذهب المخالف متعينا وذلك بان اسم الشيء والاسماء والاى وان لم يكن
المذهب المخالف متعينا بان الاسم الشيء والا ساسيل كون هناك احتمالات كل واحد منها او بعضها
مذهب طائفة من عنده او من المذهب المخالف ذكر في المذهب اما باسمه معا كان او غيره او سنده
ان المذهب او غيره عنه **قوله** هذا في نفس المذهب ويدل على العلم على الترتيب **قوله** وعن الاجوبة اى
غيرها سواء كان اجوبة عن الادلة المزينة على المجاز او عن ادلة الختم **قوله** وخو مشا عورض
ولنا قوله واسأله ان اسأل ما ذكر من نحو لا يقال وبان قيل قوله هل اللفظ المسرك واقع في اللفظ قد
نقال المسرك اما ان يحب وقعه او يسمع ويمكن وج اما ان يكون واقعا او لا فاحتملت الاحتمالات العظيمة
واربعة وقد ذهب الكل منها الا ان مرجعها الى اثنين اذا تصور جهتها وموجب ولا امتناع
باعتبار بل ما يعرفهما لاجبات اى اذا كان فواجب هو الممكن الواقع والسمع هو الممكن الغير الواقع
فان لم يعرض المم لا للواقع وعدمه **قوله** على ان القرع يوقع الفاف في اللغة النضجة وتقدم
قوله وهو معنى الاسراك اى كون اللفظ الواحد موضوع لمعنيين معا على سبيل الدليل من غير مرجح
معنى الاسراك **قوله** وهو ما معا حاصله ان اللفظ المفرد وهو الموضوع لمعنى واحد اذ وقع في معنا
سركه يرد من معنيين صدق عليه انه لمعنى على الدليل من غير مرجح وليس سركه في نفس
الامر ولا بعد السكك فاحتمل قوله معا اذ لا صدق عليه انه لهما معا لان ذلك يكون اللفظ لمعنيين
اما ان يرد به كونه موضوعا لهما واللام على حالها او مستعملا لهما واللام بمعنى في او على حالها الوجود
مع الاخصاص هناك وعلى العدمين لا يندرج في المعرفة المعداد المسكوك فيه ذلك اجيب لما
رأى معه معاملة من العسى عند المنكر كما ان نسبة التهمة الى الوضع والاسد هو ان حسب الظاهر
علاه قد حوز به زياده احتياط **قوله** وفوق على البديل عن المتواطى اى امر ان اعنه لانه للتقدم
المسرك بين انزاده لهما وقد قال فلا حاجة الى الامر ان اعنه اذ ليس موضوعا لكثر من معنى واحد
فيخرج عن المعرفة وكذلك ان قدر الاستعمال فانه يستعمل في القدر المسرك حقيقة فقط واما
استعماله في خصوصيات الافراد فاما ان يستعمل في جميعها **قوله** وان كان كان موضوعا لافراد
يستعمل فيه وقد حمل على ان الافراد فاما ان يستعمل في جميعها **قوله** وان كان كان موضوعا لافراد

سبته

فيها

سبته

او يستعمل لهما بحسب الظاهر لكن ذلك الوضع او الاستعمال ليس على البديل بل باعتبار القدر المشترك
قوله وعن الموضوع للجمع اى احراز عن الموضوع للجمع معينين او اكثر من حيث المجموع
قوله وقولنا من غير مرجح عن الحقيقة والمجاز معنى انه احراز عن اللفظ بالقياس الى معنيته
الحقيقي والمجازى فانه بهذا الاعتبار لا يسمى مسركا وهذا الاحراز انما يحتاج اليه على اعتبار الوضع
اذا قل يكون المجاز موضوعا والافق خارج واما على اعتبار الاستعمال فالا حتما اليه واضح لكنه شبه
عليه شيان احدهما ان اللفظ الموضوع لمعنيين على السوية لا يوصف بالاسراك الا بعد الاستعمال
وقد يلزم كافي الحقيقة والمجاز وانهما ان اللفظ المفرد ان كان له مجازان مساويان قد استعمل فيهما
يلزم ان يكون مشتركا فالحق اعتبار الوضع كما سي عنده قوله وعن الموضوع للجمع حدث لم حل وهو الاستعمال
وايضا كون اللام صلة للموضوع اظهر من كونه صلة الاستعمال **قوله** خلقت اكر المسماة يريد المعاني
وانما أطلق عليها المسماة سبها على اسمها والسبب باللفظ **قوله** عن الاسم اى اللفظ الذي أطلقها
اسما كان او فعلا او حرفا فان الاسم بحسب اللغة يتناولها **قوله** وهو ظاهر ان من المعاني مراتب
الاعداد التي لا تنهاى **قوله** لركبها من الحروف المناهضة اى في اللغة المنزوعة فان حروف
لغة العرب بداهة لعمد وضمت مناهضة **قوله** مراتب مناهضة اى انا قال ذلك للزم ناهي الالفاظ
اذ لو قال مراتب الهم غير مناهضة كان الحاصل غير مناهضة **قوله** كان الموضوع له مناهضة المساواة
المنهاى اى هو اللفظ **قوله** وهو الاكثر معنى ان العطف الناقية هي اكر المسماة فاللام في الاكثر
الخارجي ولذلك قال لم يسه لعمد كونه حقيقة لكل لسوت المجاز قاطنا واذا ارادنا هو اعم
من الجمع والعطف ساء القسم المذكور **قوله** ويسمى المرادوه الصاهرا باعتبار كون المعنى الواحد
حقيقا لكل واعلم ان كل واحد من الالفاظ المتبادر اما على اوجزى الى اخرها ذكر هناك راجعا على
ان يكون كل واحد منها او بعضها مسركا او حصة ومجازا وكذلك المسرك اما على اوجزى اما بحسب
معنيته او احدهما وقيل اما على ما عرفت وان القسم الاول اى اللفظ الواحد لمعنى واحد يوجد
في الاسم والفعل والحرف لكن لا خبرت لاصفات في اسهول بكملة والجرسه وكذا المشابهة وه
المشتركة والحقيقة والمجاز واما السى فوجد في الاسم والفعل دون الحرف وهكذا تامل في التوافق
قوله بالاشبه التامه او ما وضع اللفظ له لعدم ناهي التامه مع كونه مناهضا مل وقد عرفت
الدليل على صحة المسرك **قوله** انما هو ان اللفظ لا يوصف بالاسراك الا بعد الاستعمال
اكثر التسميات اذ لو فرض اشتراك اللفظ في الالفاظ المناهضة بين معاني كثيرة متناهية

كان الموضوع له منها هيا من وزه ان المركب من امور منها هذه العلة كل واحد منها عدة مست
تكون منها هيا في العدة فتخلوا اكثر المعاني عن الاسم وتظهر منه ان المستلزم المحلولين علم الا
شراكة المدعى **قوله** الجواب اننا لان ان المعاني المختلفة والمضادة عن منها هذه المعاني مخففة
في ثلثه اقسام الهياكل والمضادة والتخالفه لما يتبين من انها اما ان يتساوى في صفات الشيء
وهي لا تحتاج الوصف به الى جعل امر زائد كالاسانية للانسان والحقيقة والوجود والسمه
له وهي الهياكل كفراد النور مثلا ولا فاما ان يتساوى باسمها اي يمنع اجتماعها في محل واحد بالنظر
انها وانها في المضادة كاتواع الالوان او لان في المعاني كاسود والحركة والحلاوه واذا التمد
هذا فنقول لان ان المختلفة والمضادة عن منها هذه واما الهياكل فالحال وان كانت
عن منها هذه لكن لا يجب الوضع لها ولا يجب ان يكون محب خصوصيات الغير منها هيا بل باعتبار
الجميع الواحد الى اسمها هي فيها **قوله** سلمناه ان يكون المختلفة والمضادة عن منها هيا
كن لا يحتاج الوضع لها ولا يحتاج او وجوب الوضع والاحتياج اليه لخصوصيات الهياكل
قوله سلمناه لكن لا نلزم لزوم الخلو بغير سلمنا الاحتياج الى الوضع بجميع المعاني الغير منها هيا
كن لم نلزم لزوم الخلو لبعض المعاني عن الالفاظ لولا الاسراكة فان ركب الالفاظ من الحروف
المنا هيا لا سلازم منها هيا الحواجز لانها هي الصور الحاله في تلك الحروف فبعض بعضها البعض
علم وجه مختلفه من الحركات والمكانات والعدد مرات عن منها هيا اول ما يرى ان مراتب
الاعداد غير منها هيا ويمكن التعبير عن جميعها بالتعرف في اعيانها اسماء المركب منها هيا
مبتدأه بخلاف وجوه التاليف هذا ذكرناه اول **قوله** اذا لم يكن التعبير عنها بالاضافه
الى المحل كان يغلز احد المسكوا والعبر وغيرها كالمواقف والتخالفه للطبع فقال رحمه طبعه
او كونه وفي بعض النسخ لكن لان المانه وهو بطلان اللازم اذ من المسلمات المختلفه ما لا
يوضع له اسم ويعبر عنه بالالفاظ المجازيه بل قال ابن سويه ان التلخيص مجازا كاتواع الروايع
ولا يحل مقصود الوضع او معوله وكاتواع الروايع عطف على قوله المجازيه والدرر ويعبر عنه
بالالفاظ المجازيه وبالجميع كاتواع الروايع وان يعبر عنها بالاضافه الى المحل وعبرها
عن سبل الحقيقة **قوله** وكذلك كثير من الصفات فان مراتب البده في الحركه وه
الخالقه لم يوضع لخصوصياتها القاطع يمكن عن التعبير بالالفاظ الحقيقية والمجازيه **قوله**
فلان لاقه عليها حقه اسلازم وعلى ذلك كما ذكره الامري في ادمه مد والم في منها هيا واما

فان

لعدم صحة سلب الوجود عن احدهما في نفس الامر فلو كان اطلاقه عليهما حقيقته باعتبار وضعه
لمعنى عام مشترك بين القدم والحادث ضرورة لخصار الاطلاق المطلق حقيقته على معنيين في الاشتراك
اللفظي والمعنوي فانه اذا لم يكن موضوعا لخصوصيه كل منهما ولا لمرسرك منهما فاما ان يكون
موضوعا لخصوصيه منهما لا يكون حقيقته في واحد منهما واما ان يكون موضوعا لخصوصيه اهما
فقط فهو فيه حقيقته وفي الاختصاص فان قلت للمثول حقيقته في معنونه وليس من المبرك
لعموم المعنى بل ان لم يكن باللفظ لما سبه فهو من المبرك اللفظي اذ هو موضوع لها على
السويه وان كان لما سبه فهو حقيقته في المعنى الاول محازي المعنى الثاني حسب اللغة وحقيقته
فيه ويجازي في الاول حسب العرف ولا يدرجه تحتها لم يتعرف له الم في السهم السابق لاهل على غير
وضعه لمرسرك منهما لا يكون حقيقته في معنى لان اطلاق العلم على الخاص على غير الجواز
من اقسام الجواز لاننا نقول ان اطلاق العلم وارديه الخاص من حيث خصوصيه كاتجارا واما ان
اطلاق علمه باعتبار عموميه اي باعتبار ما فيه من معنى العام فاسمها لخصوصيه من الهيات
حاله او حاله فهو حقيقته اذ لم يطل على معنى معناه ولذلك اذ حمل العام على الخاص من حيث معناه
كان حقيقته الم كقولك الانسان حيوان **قوله** وهو اي كونه موضوعا لمرعام مشترك
منهما معنى التلخيص يعني الاشتراك المعنوي كما سياتي **قوله** واما الساسه اي المديه المانه
وهي بطلان اللان **قوله** فليسوا سوا ولا فلهما لان ذات الواجب بخلافه سائر الذات بالجميع
وقوله وان كان اي المسمى بالوجود صفة فهو واجب في القدم ممكن في الحادث قوله وان كان
لان الواجب بالذات والامكان من لوانم الماهيات وهما منافات وما في اللوانم تكرر لسان
المزومات بلزم منافاه الشيء لنفسه والحواب ان ارد بوجوب الصفة في العدم ان تلك الصفة
واجبه بذاتها فهو ممنوع كلف والوجوب الذي ينافي الصفة لاحتياجها الى الموضوع
اذا ريد ان تلك الصفة واجبه لذات المدم سبحانه معنى ان ذاته بعضها انما فاما فهو
صحيح وعلى هذا فاما كما بها في الحادث لمعنى ان ذاته لا يخصصها كذلك ولا اسمها في كون الصفة
الممكنه في نفسها الواحد بالجميع ماته لدن بعضها احداهما دون الاخرى فظهر ان
الاختلاف في الوجوب والامكان لا يمنع التواطؤ في الاسراكة المعنوي لما خصناه من ان الوجوب
والامكان واجبا لان ذات المدم والحادث والامكان اختلاف الذات لا الصفة والقول
بالاخر سببا الى الصفة بل لم يرد على ذلك في ذاته بل في الصفة ولا يخفى ذلك

سببه

الاشنان قاعد والبشر جالس قلنوار في الدلالة على معنى واحد من جهة واحدة بحسب اصل
الوضع اسما لا فاد سميا مترادفين فذاك ولا احسم الى قيد الافراد وهو الظاهر
قوله وما يظن به معنى ان ما يظن به انه من دل البراد في نفس منه بل هو من باب
احلاف الذات والصفة اي بعضها موضوع للذات وبعضها للصفة كالاشنان والناطق او
لخلاف الصفة وصفه الصفة كالناطق والقصص او احلاف الصفات المتعددة لذات
واحدة تكن وقع الالتباس لهذه الاتصال بين هذه المعاني فظن انها موضوع لمعنى واحد
قوله وهو على الحكم غير مترادف ولا سكا ان الواضع حكم ان كان هو الله سبحانه وان كان غيره
فكذلك لان وضعه على اللطائف الكيرة وادق القائل الغرضه بالاسماء الاسم
نوع اطلاق عليها **قوله** يكون اي ان اتصل في المعنى الى المقصود لا مكان التوصل اليه
يا درهما عد سائر الاخر **قوله** اذ قد يصلح احدهما للروى واللقائفة الروى هو الحرف والامر
من العاصم الذي يتبين عليه الفصاحة ونسب اليه كاللام في قوله تعاسك والعاصم عند
الاختلاف هي الكلمة الاخرى من اللفظ كلفظ حوسل فيه وعند غيره من اخر اللفظ الى اورد سكا
الله مع الحركة السابقة عليه وصل بل مع الميرك الذي قبله فعلى الاول اللقائفة من حركة الحاء
الى اخر البديت وعلى الثاني من الحاء واما تفسير الروى باللقائفة لان احدهما المراد فمن لا يصلح ان
تكون رويان بل قايته **قوله** ما ولو زك الشعر معنى يصح الوزن باحد ههنا وله الاخر وهو ظاهر
هذا في المقام واما الميرك لان الاسماء فيه لم ير له التوافق فيهما صلح احدهما لذلك دون الاخر
وانما قلنا احسن الصبح ما عاوت فوافقه وقد حصل ذاك باحد ههنا فقط **قوله** وكما للمقابل
الموجود في الاحكام وفي اكثر نسخ المين هو المطابقة وما ذكره في تعريف السبايل من انه ذكر معنيين
بما لم ينسب للمطابقة على ما هو المشهور واما السبايل فهو قسم منها وقد عرفوه بان يرقى
بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما يماثلهما كقوله تعالى فليصغوا قليلا ويسكوا كثيرا المات
لانما فيه في الاصطلاحات فما زان بطول السبايل على ما سمي مطابقة وبالعكس **قوله** ولذا
ستورد ذلك اي حصول السبايل باحد المترادفين دون الاخر والمفقود دفع ما قيل من ان الرادف
لا يرد له في تفسير الخاتبة فضلا عن المعنى فيها الجمع من معنيين متضادين فقط لان
يعتبر مع ذلك كون احدهما موارا بالآخر او موارا به في الحرف لا في اللفظ او في اللفظ
معنى سائر المترادفين **قوله** يتعدى على ما قلناه يحصل باعتبار ذلك المعنى الاخر السبايل دون

يا در الرادف

باحد المراد في دونها الاخر وذلك ممكن اذا كان احدهما موضوعا بالاسم كالمعنى الاخر غير ما
يترادف عليه يحصل باعتبار ذلك المعنى الاخر السبايل دون صاحبه اي لا يكون موضوعا للمعنى
الذي يحصل التقابل باعتبار ذلك كما قال المصري لبغدادى حسان من حكم فقلنا لبغدادى في جوابه
حسان من خاركم نوع السبايل من الحسن والخمار توجه وهو ان يراد بالحسن الحسن والخمار خلاف
الاسرار ووقع بينهما الساطرة التي توجه اخروان يراد بالحسن الحسن المعروف والخمار المعلوم
المراد من الساطرة هو الساسب المسمى برعا والنظر على جمع اجمع اسما ناسبه لا بالصاد لانه
الساطرة المصلحة التي هي التي يلفظ غيرة لوقعه في محبته وروى حسان من ما لم يحصل
السبايل اصلا بل كان متساكلا سم انك تعلم ان السبايل مع في هذا الكلام اما سائر اسرار كلام
الحسن والخمار من معنسه فلا سائر كالحسن من المعن من دخل في قبول السبايل بخلاف كون مرادفا
للغنى اذ لا يراد في ذلك تطعا فاننا فرضنا ان العالم بوضع لغناه لم يضر ذلك في السبايل اصلا
نعم اذ ان فرض وضع السبايل لغناه مع ما على وضع الخمار له كان موضع له مع ملاحظه وضعه
للمعنى الاخر دخل في حصول السبايل وبهذا يتم المطلوب ادكنى سدا للمعنى ولا يتضح فيه انه لو عكس
العرض لم يكن موضع السبايل في حصوله قبل هذا التوجيه انما يصح لو كان الخمار عريا وقد
صرح الجوهري بخلافه والكلام في المترادف من لغة واحدة اذ لا يتكرره من اللغات المتعددة
والصحيح ان سائر الرادف للمطابقة فيما اذ ارد تكرارها غير ما وقع به او لا يقال سلا في
قبض وبسط واساك والطلاق وتكرر وتكون استسماح والحواب بعد كونه متافقة في مثل حربي لا
يخصر المطلوب منه ان الخمار بعد استسماح الى العرب اياه صار في حكم موضوعات لغتهم فانه قد
اعتبروا وضعه لذلك المعنى وان كان من غيرهم ثم استعموا منه فورد ان اعتبار هذا الوضع
مع وضع المعنى عندهم لذلك المعنى سائر من عدا احدهما عن الغناء والعاسر السهم واما ما ذكره
من التوجيه بتكرره والتوجيه ان فقيه ان الاصل في رادف الاسماء وما في حكمها احلاف المعاني
واضا لما مل من الترادف هناك في الحقيقة دفع التكرار المعطى لاحصول المطابقة ولا اختصار له
بها اذ قد يصدق دفع التكرار لفظا في تكررها معنى **قوله** نعم قوم الى الحدس بدل الحدس
كما دل عليه الحواب ولا ان التكرار مرادف بمعنى الانباء فلا وجه بحمل المتأخر منه عليه ودعوى
الترادف في حد ذاته **قوله** اذ الحدس على الفرد اي على كل واحد من المجرود وادعوى متعدي
ولا ان الحدس انفسه بخلاف المجرود فانه يدعى على كل واحد من المجرود وادعوى متعدي

معنى واحد لا بد ان عليه من جهة واحدة وانما اختار اتحاد المعنى في الحد والمحدود دون ما ذهب
اليه غيره من اختلافه فيها لدلالة المحدود على الماهية ولحد على جميع الاخران نظرا الى اتحاد
الماهية وجمع اجزائها بحسب الحصة واما الاختلاف بالاجال والبنفس فهو عند المحققين
راجع الى الدلالة لا الى نفس المدلول في ذاته **قوله** ان نظائرا لا ينفرد اي لا ينفرد احد
عن مستوعبه ولو اقر لم يدل على معنى اصلا قال ابن فريد سالت ابا حامد عن معنى قولهم بطسان
فقال لا ادري ما هو بخلاف عطشان فانه دال على معناه مجموعا ومنفردا فقد جرحا عن العرف
بقصد الانفراد وان لم يعتبر امكن اخراجهما بقصد وحدة الجملة **قوله** ولا حلفت في وجوب
صحته ووجع كل من المراد من عبارة المبر على الشئ المشهوره هكذا سمع كل من المراد من مكان
الاخر واما السميحة الواقعة الى السائح فمعناها محتمل من كل من المراد من مكان الاخر فاحتاج
في تصحيح الكلام الى بعدد الصحة **قوله** كان ذلك الامتناع لما في ضرورة ان المعنى وهو اتحاد المعنى
مع جهة الدلالة موجود واذا وجد المعنى لشي كان امتناعه لما في قلعها ولا تتصور هناك
ممانع الاسرحية المعنى والركيب وكلاهما مبدف **قوله** يصح هذا اي ابراهيم في جهة الاندماج
قوله للامتناع منه يعنى في هذا التركيب وصحته ولا الزام الابداه هو مجمع عليه اذ لم يرد
دليل سواء وعلى هذا الجواب سعى المدعي على عمومته واما الجواب الثاني بالعرف فيسمى
بمقتضى المراد من لعه واحدة فنل والحق ان المحوز ان ارادته يصح في القرآن
فهو باطل قطعا وان اراد في الحد فهو على الخلاف الذي سيأتى وان اراد في الاذكار والادعية
فهو اما على الخلاف او المنع رعايه لخصوصيه الالفاظ فيها وان اراد في غيرها فهو صواب سواء
كان من لعه واحدة او اكثر **قوله** ما تعرض بعريف الحصة والمجاز يعنى ان الغرض من هذه
المسئلة بيان الحصة والمجاز محرم لهما واحوالهما من الاقسام وغيره فالمراد من العرف معناه
التعريف اعنى البناء وكذا ارد من المحب معناه لغة اعنى التفسير والكشف الشامل للتصور
وسان الصدق وان حصل اصطلاحا بالاحكام والابا وبك ان سال العرف الاصل هو الحد والما
ذكره من الاحكام بالسمع **قوله** وفيه اي في تعريفهما محتمل اي كل واحد منهما او يسمي بحال
اسم كل واحد منهما في ضمن هذا الجزئي الذي هو تعريفهما **قوله** والتقيد في اللغة الحقة
نقله من جوهر الحق بالكر ان الزم وسميت في معنى الباطنة واللازمة وذلك اطلاقا في اللغة
على ذات الشيء لانه لا يمتنع في الاصطلاح شيئا الى لفظ المذكور المناسب في المزموم والبناء

هذا هو المفهوم من ظاهر الشروح موافقا للاحكام وانت خير بما ذكرتها من التوجيهات الاخر
فلا حاجة الى ذكرها **قوله** اي بحسب وضع اول الكلام محتمل وحيث احدهما ان لفظه في معنى
السببية وقد وردت بهذا المعنى في الاخبار كقوله عليه السلام عدت امرأة في هذه حنكها حتى
ماتت اي سب هذه حنكها وفي السنن الموصيه ما به من الابل اي سب فلها وفي جميع من الابل
شاه وفي النزل لمسك فما اخذتم وقوله تعالى لمسك فما اخذتم فالحمية اللفظ السمعيل بسبب
وضع اول وحسبه فلفظه في معناه كما في هذا اللفظ يستعمل في وضع الشئ او البغى لمعنى
كذا الاستعمال بسبب وضع احدهما ففي معناه استعمال على معنى السببية وسبب صله
للاستعمال كما في قولك استعمال اللفظ في المعنى الملائم وليس في التعريف على هذا التوجيه الاجمل
في معنى استعمال الحانته وقرينه ارادته اجرا للوضع على ظاهره الذي لولاه لاحتاج الحد الى
القييد المشهور اعني قولنا في اصطلاح النحاطب او الى اعتبار قيد الحية اعني قولنا من حيث هو
موضوع له او دليل لا يفسد الصلوة مثلا اذ استعمالها الشارع في الدعاء سببه معناه الشر
فانما يجاز قطعها ويعدو عليها انها لفظ مستعمل في شئ وضع له او لا وانما يخرج عن الحد واحد
القيدين اذ وضعها للدعاء ليس في اصطلاح النحاطب ولا استعمالها منه من حيث انها
موضوع له فحمل في معنى معناه المشهور سائر محذورات جعل الوضع بمعنى الموضوع له وهو
خلاف الظاهر وقد رقت في التعريف وحملها على السببية لاسيما الامور واحدا فهو اول
ويؤيد هذا الوجه قوله اولا اي بحسب وضع اول وما لنا لانه لم يستعمل قيد موضع اول وانما
ستوقف على قصد مقدمه هي ان المعنى ليس طرفا له لاسيما استعماله في تقدير افاته
لما يتعلق بالمعنى تعلقا مخصوصا صار كانه طرف الاستعمال محيط به ولشك ان الاستعمال يتعلق
بالوضع وناشر منه بحيث تصورهما هنا ايضا ضرورة تدبر انما استعمال اللفظ في معنى كذا
سما عليها بما لنا استعمال اللفظ في وضع كذا ولما كان مال الطرفين هناك الى عنوان خاص استعماله
اللام كسر وان كان استعمال في اكثر وما لها هنا الى السببية استعماله في اكثر وان كان في استعمال
ايضا واذا عرفت هذا فالشارح قدس سره حمله لفظه في معنى الطرفه المتدبر للوضع بالقياس الى
الاستعمال واجرى الوضع على ظاهره وما ذكره في النفس هو حاصل المعنى وما لنا الكلام على ما تقدم انما
واب بعد خبره كماله عارف بصحته على المراد وبان دفاع ما لنا عليه من ان صرف في غير
وهو سبب استعماله كونه معنى جامع بعدد معانيه من غير ان يكون له معنى واحد

في يجوز الاستعمال الذي سئل الوضع وعدمه لكن المسألة من افعال الواضع ما ذكره **قوله** وهذا الى
 السبيله والسيبيه نوعان من مطلق المجاوره كما عرفت عند ان يحسب النوع اتفاقا ومنهم من قال
 العلاقة في الاول الاشتراك في معنى وانما قال اربعة انواع لانه جعل الاشتراك في الشكل والصفة قسما
 واحدا وهو الاشتراك في معنى وفي الثاني المجاوره وفي الثالث الكون عليه وفي الرابع الاول الله غالباً
 قاله ولما كان بالعلاقة التي ذكرها الملم اربعة انواع ذكر كل نوع صورته ومسمياته عليه والجواب الى اعلاه
 المقترحه نزاعاً مقصوده لعمى الاستعمال وحلف الصيغة عنها في بعض الصور لا علاج في الفصل ان عدم
 المانع ليس جوازاً للمعنى بل الخلف لما عني عن المعنى حائز وهذا المذهب يتم مقصودنا ولا يلزم ما عني
 المانع فيما علم عدم استعماله مع العلاقة حكم بوجوب مانع احواله وما لم يعلم ذلك فيه فان علم ان يكون
 مانع فيه لم يستعمل والاجاز استعماله لان الاصل عدم المانع ومنهم من قال ورب المانع من اهل اللغة
 عن هذه الاطلاقا لم قال وفي ورود هذا النوع منهم نظروهم كون المعنى كطلائق الخلة على
 الانسان هو الاشتراك في الطول بل هنا اوصاف امر مشهوره **قوله** فلا اندى يجوز بل على اساس
 ما لم يصرح به من الملائق اللفظ على المعنى المجازي فان كان هذا الاساس لجامع مشترك بين المعنى
 المجازي والذلي صرح باستعمال اللفظ فيه وبين معنى صريح باطلا واللفظ عليه مستلزم ذلك
 للجامع الحكم الذي هو استعمال اللفظ كان قياساً وان لم يكن الاسات لجامع كان اخيراً للمعنى
 في كل ما لغة العرب وقوله لو لم يعلم الوضع باستعماله ان العلاقة صحيحة بل على ان المجاز موضع
 وضعاً كلياً ولو قيل لو لم يعلم خوارق الاستعمال كان اشمل وكأنه اخذ هذا المعنى من السمع
 فان رفع الفاعل بالوضع قطعاً **قوله** بان صرح اهل اللغة باسمه كقولهم هذا اللفظ مجازاً
 ويحده كقولهم هذا اللفظ سبيل لغير وضع اول على وجه يعبر او خاصه كقولهم
 استعماله في هذا المعنى سوف على علاقته **قوله** لصحته اي لصحة سلب الاشتراك لغة وعرفاً
 الى العاود بعض صفات الانسان المتقدمة كالبليد وغيره بناء على اعتبارات حظايله **قوله**
 وهذا الى هذا الوجه من علامه المجاز ليس يكونه عكس علاقته الخمسة اذ عدم صحة المعنى في نفس
 الامر علامه لها ولو نقل هذا عكس الخمسة لكان اظهر وسنهاب على ان اعراب لفظ عكس في اللغ
 بالرفع جزمه بخلاف **قوله** الاعراض من ترجيحها ان يقال للمراد صحة السلب صحة
 سلب اللفظ من حيث هو عن المعنى لصحة سلب الاتفاق من حيث هي الفاعل عن معانيها الخمسة
 كان قال لا اسد انه ليس **قوله** ان ليس **قوله** ان ليس **قوله** ان ليس **قوله** ان ليس **قوله** ان ليس

جميع المعاني لان معناه مجازاً لا يمكن سلبه قطعاً لادائه الى سلب الذي عن نفسه بل سلب
 ما هو معناه حقيقة ولا يراد سلب بعض المعاني الحقيقية فانه لا يحد كما في المشترك
 بل سلب جميعها ولا يعرف صحة سلب جميع ما هو معناه حقيقة عن المعنى المفروض الا اذا علم
 انه ليس شيئاً من المعاني الحقيقية وهو اي العلم بكونه ليس شيئاً منها انما يحق اذا علم ان اللفظ قد
 استعمل فيه اي المعنى المفروض مجازاً فاسات كونه مجازاً نعرف ان صحة السلب سلم دوراً غير
 بواسطة وورد هذا الاعراض على الخمسة اظهر لان العلم بعدم صحة سلب جميع المعاني
 الخمسة عن المعنى المستعمل فيه سوف على العلم بكونه من المعاني الحقيقية فاسات كونه حقيقة
 فيه لعدم صحة تسليم دوراً صريحاً غير واسطة **قوله** وقد يجاب العال من طائفة
 في هذا الكتاب انه يعبر عن سوا حقه بقدر عال او قد يجاب فان قلت لو كفي سلب بعض المعاني
 الحقيقية لم كون المشترك مجازاً في كل واحد من معانيه قلت ذلك انما هو فيما لم يعلم انه حقيقة
 او مجازاً ما اذا علم كونه حقيقة فيه كما في المشترك المعلوم اشتراكه باللفظ او العلاقة فلا واثبت
 يعلم ان هذا الجواب انما يجري في المجاز دون الحقيقة لان العلم بصحة سلب بعض المعاني الحقيقية
 عن المعنى المفروض انما يحق اذا علم انه بعض منها والا لصح سلب جميعها عنده وكذا الجواب
 الثاني اذ حاصله ان معرفة كون اللفظ حقيقة او مجازاً في معنى مترشح لهذه العلاقة تسليم
 الدور اذا لم يعلم اي معناه حقيقي وبه مجازي ولما اذا علم معناه الحقيقي والمجازي ثم استعمل
 اللفظ في مورد ولم يعلم اي المعنيين هو المراد استمكن ان يعلم صحة في جميع المعاني الحقيقية
 عن الموردين المراد هو المعنى المجازي فيعلم ان اللفظ في هذا المجرى وليس يمكن ان يعلم بعدم
 صحة سلب جميعه عنده ان المراد المعنى الحقيقي فنعلم انه ههنا حقيقة لان اللفظ الوضع
 للعام اذا استعمل في الخاص كان مجازاً مع امتناع سلب المعنى الحقيقي عن المورد ولذلك تراه قد
 تعرض في الخواص للمجاز دون الحقيقة **قوله** فاما يعرف بان لا ساد غيره لولا القرينة فسر
 العكس بعدم تبادر الغير لولا القرينة وهو اعم من ان تبادر هو اول وجعل المشترك اعرافاً
 على طريق علامه الحقيقة فاما قل وجبت في المشترك السبيل في معناه المجازي مع انما الحقيقة
 واما غيره فمقدراً العكس سادته الى الفهم لولا القرينة واورد المشترك على عكس علاقته الحقيقية
 وانما احار ذلك البين لوجهين احدهما ان علامه التي خاصه له وذلك كون معارضة غير متفكر
 فادان على علاقته المعنى الحقيقي ان سادته هو الى الفهم لولا القرينة لانه ان ساد المشترك حقيقة في كل

ان اللفظ المجازي هو الذي لا يحد في نفسه بل يحد في غيره
 واللفظ الحقيقي هو الذي يحد في نفسه ولا يحد في غيره
 واللفظ المجازي هو الذي لا يحد في نفسه بل يحد في غيره
 واللفظ الحقيقي هو الذي يحد في نفسه ولا يحد في غيره

لا بد من العلم بعد الوضع او عدم العلاقة الصحيحة للأطراف ويرجع حاصله الى العلم بكونه
مجازا غير مطرد فسلم ان العلم بكونه مجازا بكونه غير مطرد وهذا المحذور اظهر بطلان
مما لزم هناك ولعله انتم على الوضع **قول** وقد حاب عن اصل الاعتراض بان
هذه اللفاظ مطردة في معانيها فان السج دارين معينين المواد المطلق والمواد
من سانه البخل وكذا الفاصل دارين العالم مطلقا والعالم الذي من سانه البخل ولما
وجدنا هما لا يطلقان على الله سبحانه مع جوده السائل وعلمه الكامل علمنا انها موصوفتان
للمعديت وكذا القارورة دايمة من المستقر مطلقا والمستقر مع كونه زجاجا وعدم
الاستعمال في غيره علمنا انها السج **قول** وهذا الى المواد المسد هو المراد من لفظ السج
الى الكل على غير الله سبحانه وانه اي ماد كنهان واضح ولا يلزم ح الدوران منشأه واعتبار
عدم المانع ولا العصب لأطراف هذه اللفاظ في معانيها **قول** وكذا الاخر ان الى الفاضل و
القارورة وقد سنا هما ولا يمكن ان يعمل هذا جوابا عما اورد على اعتبار عدم المانع اذ
لو قيل المانع الشرعي في الفاصل والسج عن الأطراف في مطلق العالم والمواد هوانه لما يطلقات
على الله تعالى سرع علم كونها الممتد فامتنع الأطراف في المطلق وهذا هو المراد من المانع
فلا ادور احب بان هذا المعنى جاز في قولنا واسيل الفزبه واماله ولا يتصور عدمه الا
فلا ادبلا مانع **قول** ووجه دلالة انه لا يكون شواطيا فهما اي مركبا معنويا والا
لما احصلت جميعها ضرورة ان هناك لفظا واحدا للمعنى واخذ فاما مركب لفظي او خمسة
او مجاز لكن الثاني اولي لما سياتي وهذا الترجيح اندفع ما قيل جاز ان يكون احلاف
الجمع سبب احلاف السج وان كان خمسة فيهما كما في جمع عودى الحسب واللهو بل الاولى
الاحلاف دفعا لمحذور زياده **الاشتر كقول** ومنها الزام بقتيده اذ قد ثبت من
اهل اللغة انهم اذا استعملوا لفظا في معناه اطلقوا اطلاقا اذا استعملوا بازاغره
في وانه مرسله لان الغرض من وضع اللفظ للمعنى ان يكتفى به في الدلالة عليه والاصوات
كونت ذلك في خمسة دون المجاز لكونها اغلب في الاستعمال فكذا في الاحكام فاذا وجدنا
لاستعملون اللفظ في معنى الامتنع ابتعد بصورته داله عليه علمنا انه مجاز في قوله
كوبار الحرب وجناح الدال فاذ لفظي النار والجناح لاستعمالهما فيهما اريد بهما ههنا الا
منفردا ما اضنا الله واكثره اذ قد استعمل مجاز غير جازم في الاحكام على القدرين الى ليه او

العامة

المقاييد غير المغنند وانما اعترافا لزام منه احترازا عن المركب اذ ربما يفند كونه لا يلزم
فيه ذلك **قول** لا احد مسببيه قبل اطلاق السج على مدلول مجازي معناه الوضع في المجاز
قول على بعلقه اي اللفظ بالسج الاخر يعني على اطلاقه عليه فان اطلاق الكره على ما
مصور من الله تعالى يوقف على اطلاقه على ما يتصور من الناس بدون العكس فا
لوقف مجاز ويجعل ان مراد على عنوان مسنده بالآخر من حيث المذكور معه والماله
واحد ولا عكس ههنا **قول** اجمع العاقل يلزم الخمسة للمجاز فيه اشارة الى ان لفظ
المركب في المتن مرفوع بانه فاعلى اجمه او امثاله لان قوله العاقل يلزم الخمسة للمجاز
بشرطه وبك ان سكت في عنوانه بالرفع وجها اخر **قول** افاده المعاني المركبة انها مدها
بالمركب لان الغالب في الاستعمال مادته المعاني المركبة وانما العصب الى اداها مفرقة
للمركب بالمعاني المركبة لا الماقل في المسهور من ان افاده المعاني المفرقة يستلزم التفرقة
فانه فاسد على ما جوى وموضع اخر على انه لو مركب المقسدم بغير في المطلوب اصلا **قول**
ثم يلزم اللازم يعني ان لنا بعد مع الملازمة كما مر ان بطلان اللازم الذي هو غير
الوضع عن الفاعل اذ لم يكن يتصوره فانه مركب فادله عليه قوله لكاتب لمركب
الحرب على ساق اي الحسب واسندت وسات له الدليل اظهرت فيه بتاثير الصبح جميع
اي استعمال فيما رصعت هي لمرا او **قول** وقد احب بانه مركب الا لزام ان يكون المركب
المركب يمكن ان يلزم به الباقي اذ الوضع لمعنى لازم للمجاز انفا وقطا وهذا الدليل مستند بان
بطلان لو اسلزم المجاز الوضع لو حبان يكون هذه المركبات موضوعة لمعنى محمول وليس كذلك
ولا يكون صحيحا لجميع مقدماته وهذا جواب الرامي لم يحل به السج ولم يفسد هاه
مفصلة والجواب المحمول ان المجاز انما هو في المفردات واستعمالها ومعانيها الخمسة فيما
ذكر من المركبات محمول فان كل واحد من العمام والساق والسب والماله فاسد عمل بينهما
له اول ولا يحاز في المركب من حيث هو مركب حق محب ان يكون له معنى يلزم فيه اي في المركب
استعماله في ذلك المعنى على القول بالاسلزام ووضع له على القولين **قول** ان المجاز في الا
سناد فان يوجد السرور وهو الله اريد بالاسناد اليه المركب التي في خواص ان التحاني
بطلتكم بدليلها سياتي ذكره من تحت ادبنا القاهر في انتم قبل هذه الهه انما صنعت ل
مقاييد الى الفاعل ودستور في قوله فاعلى السج هو الرويه بل موجود هو

لا بد من العلم بعد الوضع او عدم العلاقة الصحيحة للأطراف ويرجع حاصله الى العلم بكونه
 مجازا غير مطرد ولسن ان العلم بكونه مجازا بكونه مجازا غير مطرد وهذا المحذور اظهر بطلان
 ما نزل من هناك ولعله اقتصر على الوضع **فولس** وقد حاب عن اصل الاعتراض بان
 هذه الالفاظ مطرده في معانيها فالتسخي دارين معينين المواد المطلق والمواد الدالة
 من سانه البخل وكذا الفاصل دارين العالم مطلقا والعالم الذي من سانه البخل ولما
 وجدناهما لا يطلقان على الله سبحانه مع جوده السائل وعلمه الكامل علمنا انهما موقوفون
 للمعنيين وكذا القارورة دايمة من المستقر مطلقا والمستقر مع كونه زجاجا وبعد
 الاستعمال في غيره علمنا انها للتسخي **فولس** وهذا الى المواد المسد هو المراد من لفظ التسخي
 اذا اطلق على غير الله سبحانه وانه اي ماد كنهان واضح ولا يمتزج الدوران منشأه واعتبار
 عدم المانع ولا السقف لأطراف هذه الالفاظ في معانيها **فولس** وكذا الاخر ان الالفاظ
 القارورة وقد سناهما ولا يمكن ان يعمل هذا جوابا عما اورد على اعتبار عدم المانع اذ
 لو قيل المانع الشرعي في الفاصل والتسخي عن الأطراف في مطلق العالم والمواد هو انه لما لم يطق
 على الله تعالى سرع علم كونهما للمقتد فامتنع الأطراف في المطلق وهذا هو المراد من المانع
 فلا دورا حسب بان هذا المعنى جاز في قولنا واسيل الفزبه واماله ولا يتصور عدم الالفاظ
 فلو ادبلا مانع **فولس** ووجه دلالة انه لا يكون متواطيا فهما اي مسركا معنويا والالفاظ
 لما اختلفت جميعها ضرورة ان هناك لفظا واحدا لمعنى واحد فاما مسركا لفظيا او حمصه
 او مجازا لكن الثاني اولى لما سياتي وهذا التوجيه اندفع ما قيل جاز ان يكون اختلاف
 الجمع سبب اختلاف السمي وان كان حمصه فيهما كما في جمع عودي للحسن والتهويل الاولى
 الاختلاف دفعا لمخزور زياده الاشتراك **فولس** ومنها الزم بغيره اذ قد ثبت من
 بطلان اللغة انهم اذا استعملوا لفظا في معناه اطلقوا اطلاقا فذا استعملوا باراغره
 في نوانه مرسله لان الغرض من وضع اللفظ للمعنى ان يكتفى به في الدلالة عليه والاصوات
 تكون ذلك في حمصه دون المجاز لكونها اغلب في الاستعمال هكذا في الاحكام فاذا وجدناهم
 لا يستعملون اللفظ في معنى الا مقتدا بغير صورته داله عليه علمنا انه مجاز فيبه
 كونه الحرب وجناح الدال فلفظ النار والجناح لا يستعملان فيما ارد بهما ههنا الا
 متبادرا اختلفا الله فأكبر اذ قد استعمل مجاز غير متبادر فاما على قدر من الى اليه او

المقاليه غير المتعند وانما اعترافنا لالزام منه احترازا عن المسركا اذ ربما يفيد كونه لا يلزم
 فيه ذلك **فولس** لا احد مسببيه قبل اطلاق السمي على مدلول مجازي معناه الوضع في المجاز
فولس على علقه اي اللفظ بالسمي اللزيم على اطلاقه عليه فان اطلاق السمي على ما
 تصور من الله تعالى موقوف على اطلاقه على ما يتصور من الناس مدون العكس فاما
 لوقوف مجاز ويجعل ان مراد على علو احد مسنده بالآخر من حمصه الزمعه والماله
 واحد ولا عكس ههنا **فولس** اجمع العاقل يلزم لحمصه للمجاز فيه اثاره الى ان لفظ
 الملمر في المتن مرفوع بانه فاعل اجمع او امثاله لان قوله العاقل يلزم لحمصه للمجاز
 بشرطه وبك ان سكنت في عوائده بالرفع وجها اخر **فولس** افاده المعاني المركبة انها ولها
 بالمركب لان الغالب في الاستعمال مادته المعاني المركبة ولما القصد الى اداها مفرقة
 فهو دليل بالمعاني البده لا الما قبل في المهور من ان افاده المعاني المنفردة يستلزم الدور
 فانه فاسد على ما حق في موضع اخر على انه لو ترك الحمصه لم يضر في المطلوب اصل **فولس**
 ثم يلزم اللازم يعني ان لنا بعد مع الملازمه كما مر ان يطل الالزام الذي هو غير
 الوضع عن القابض اذ السركل سمي بتصدية قابضه سرب فادبه عليه قوله لكاتب لموافق
 الحرب على ما في السحب واستدت وسات له الليل اظهرت فيه بتا شر الصبح حمصه
 اي استعمال فيما رصعت هي له او لا **فولس** وقد اوجب بانه مسركا الالزام ان يمكن ان يلزم به
 الملمر يمكن ان يلزم به الباقي اذا اوضح لمعنى لازم للمجاز انفا وقطا وهذا الدليل حمصه بان
 يقال لو اسلزم المجاز الوضع لو حسب ان يكون هذه المركبات موضع لمعنى محقق وليس كذلك
 ولا يكون صحيحا لجميع مقدماته وهذا جواب الرازي لم يحل به السمنه ولم يسن فسادها
 مفصلة والحواب المحموان المحان انما هو في المنردات واستعمالها ومعانيها الحمصه فيها
 ذكر من المركبات محموان كل واحد من العمام والساق والبسب والاله فلا سجد حمل فيلزم
 له اولا ولا محاز في المركب من حيث هو مركب حق مما ان يكون له معنى يلزم فيه لى في المركبه
 استعماله في ذلك المعنى على القول بالاسلزام ووضعته على القولين **فولس** ان المجاز في الالفاظ
 سناد فان وجد السرد هو الله اريد بالاسناد اليه التركيبه التي في خواصه التي احتجالي
 بطلعتك بدليل ما سياتي ذكره من تخاريف القاهر فقامت قبل هذه الهه انما وضعت لل
 متبادر الى الفعل وهو ما في قوله فاعل السركل ليس هو اريد به بل موجه هو

تطعا وحواز الطلق في الحذف لم يصح لا جواز منه الذي هو المراد ونفهم من الكلام وجوب
الطلق فيه بناء على ان النهي عن الشيء لم يرضه وان المطلق فيه صد الطلق في اللفظ فاذا
عن الثاني فقد امرنا الاول والامر للوجوب وعدم حواز الطلق في الحذف ووجوبه
مضاد ان لا يمتنعان لجواز ارفاعهما قبل الجواز في اللفظ يرضى اليه كما في هذا المثال بعينه
اذ جعل القدر خمسة في احدى الجاهات في الآخر كما ذهب اليه بعض الامم فان احسب بان الجاز
لما اعتبر فيه التناسيب مع الخمسة كان حمله على غير المواد وان كان ضلاله من حيث انه سب
أما ولا يكون مستعدا بخلاف المركب اذ لم يعرف فيه التناسيب مع هذا المسمى في المعاني المفردة
فاما في المعصود من الكلام على ما اعبر في السرج فلا **قوله** المعبر بترك سب لما في ترك
استعمل الراس شيئا من الاجمال والمفصل وغرض من اللطائف المهوره ولم يوفق لعله
واخرج لظهوره فان ترك راس في اللهاج اسد او جز من ترك راس في اللهاج وحده كما لا بد في النجاشي
قوله وركون او في الطبع وذلك اما العمل في الخمسة كل ختفتق للداهية لا يوجد ذلك
العمل في الجاه كما دونه او لعدو به في الجاه كالمركب لا يوجد في الخمسة كالمركب واما اللهاج او يكون
او قوله اما الزيادة بيان في الجاه فانه دعوى الى سبه والخمسة دعوى الى سبه وكما سها
واما المعظم كالسرك الشريف او اهانته كالكلب الخبيث وقوله سبه الحال متعلق بالسبه
المذكورة والشرار المتكثرة في الكلام والمراد كل من المطابقة والمعاينة على ما في السرج ما سربه
الآخر كما مر بوله لعاب المعاملة اذ لا تضاده للتقدم الاسهب اما تضاده الادهم بحسب
المعنى وان لم يكن مرادها هناك سائل باعساره في الظاهر او سئل في الخلافه على التقدير
ملا حظ به فالتقابل بهذا الاعتبار **قوله** لربكن طباق لان الهوى وان كان مضادا للعب
ليس ازيد منه مضادا للحاج في المعنى اما تضاده للحاج في الهوى واذ جعل ازيد منه
لجاجة فيه كان هناك جمع بين شيئين هما الهوى والحاج فيه وبين ضدتيهما واما جعل
الشاعر مضادا للمعصية من حيث انه مصف بالهوى وبذلك بالمت ورجع جميع بين
سبه والهوى وبين ضدتيهما لما اعتبر ههنا فرط اى قد الحاح وجب اعتبار ضده
هناك فلم يجعل ازيد الهوى لجاجة الفات الطاق باعتبار ثبوت الشرط فيه كما هو مذهب
سكاكي فنه تصف عنه على ما يتر في قوله في الكلام ولعل عند غري ما هو ايق شذا
المقام **قوله** عارضها بالعامر من غير ان يربح حذره من سب جميع ايسر هو الوقت

بجاءه

بعد العصر الى الغريب والربوب العطيع من بعد الوحي والاقوال الى بروج نسبه به الاسال
والنسب بحد وطاوه وعذوبه في الغم والاسان قوله سبه لاسف الطاهر الى اسف
فاطلوا لاسف على الاسف لاسف الروى ولعله ذكر السب سها على ان السب سها
السب وليس المراد سب الاخوان اذ لا يدخل ذلك في الروى وقد لاسف لاسف فلا
مجاز **قوله** فمنها الطرد بمعنى ان المركب مطرد في كل واحد من معانيه فطلق عليه في جميع
محاله لما عرف من ان الحقائق مطرده فلا يصطرب فيه والمجاز قد لا يطرد اذ من علامات
الاطرد لم يصطرب فيه بحسب محاله واما اعراض المص على ذلك فقد ظهر ان دفاعه **قوله** الاسف
بالمعصية بمعنى اذ كان ما سوس منه والمجاز فلا سوس منه وان كان ما صلح له كما لا يرعى النقل
اذ لا سال سبه المرو وما سور ولامرته **قوله** ومنها سبه المجاز فيهما فان المجاز لا يجوز فيه
وقد سبه محاله هذه لما قد سئل في التناسيب من ان حكم الاصل لا سب له على ما سياتي فانظ
بدرست محازات متعده فان لفظ الخمسة على ما ذكر في الحصول محاز في المعنى الصطرب في الدرجة
الثالثة علت ذلك لمر حيث انه مجاز بل من حيث انه خمسة عريفه **قوله** بل يكفي فيه اي
في المركب الرضعات لعنفه والمجاز يجب فيه الوضعان لعنفه الحقيقي والمجازي واعلام
بشهما بعد صرح ههنا انه بالوضع في المجاز هذا ان مسا الى المعصية منها وان سب المركب
الى احدى هما والمجاز الى معناه المجازي في الاول وضع نقطة وفي الثاني وضع وعلاجه وان اكتم
المجاز بالعلامة فلا ربح من هذا الوجه **قوله** ومنها انه اى المركب مسغن باعتبار
كل واحد من معنائه عن الحفنه انه هو مسغن بالوضع له اسد بخلاف المجاز فانه محتاج
الى معنى حقيقي وضع اللفظ بارائه لانه فرع ولا اصل اولى بالاسات ومنهم من قال المجاز
محتاج الى الحفنه على مذهب بعض **قوله** لانه لفظا صرا في معنائه اى في شي فيها اتفاقا
بل ولا في كليهما معا كما هو الحق فاذا جعل على احدى هما لم يكن ذلك مخالفا لظاهره بخلاف المجاز قوله
مسغن عن الغلط معناه انه مسغن عن الحمل على معنى غير مراد وهو الغلط والمجاز يحج
الى العمل عليه وهو الغلط **قوله** اذ اوصى للقيام الاجمال اما تضاده في الفصل كما قال
الصدق رضي الله عنه رجل كهدى السبل ان جعل المداية مسركا لفظا واما للاهتام
على السبه كقولك رعيون الى غير ذلك من الاسماء والداغية الله قوله واروي قطع الهدونه
في المركب كقولك في المذنبه من السبوع ان سها ان كان المركب عن معنى ساسب

لعنفه

كالغنى مسمى الحال ان تعال عن الذهب وانكلمنا في نفسه عزير في قول السيد لعبد
 هذا عن احفظه **قوله** وكذلك الوصل بالمسرك الى انواع ابداع حاصل اذ مد حصل بالمسرك
 دون الجار كما لو حقه وهو اراد الكلام محمله لوجهين محتملين على التواضع بالمسرك
 دون الجار اما الالهام وهو ان يطلق لمطله معنات قريب وبعيد وراى المعد مساني
 في المسرك اذ السهم بعض معانته في الاستعمال دون بعض وفي الجار ايضا كقوله تعالى
 الرحمن على العرش استوى واما اكثر المعنى في المسرك محمله على الامر من فان اراد محله
 عليهما معان فهو ان احصل المسرك ككلمته عند من جازا عماله واما عند غيره فلا فاقولت
 فيحمل عنده عليهما معا بما جازا فقلت فيحمل الجار ايضا عليهما كذلك وان اراد محله على هذا
 بانه وعلى ذلك احزن فهو في المسرك طاهر والقول بوجوده في الجار بناء على معارضة
 باعتبار بانه وبهم في اخرى او كونهما محتملا لمصنف احدهما فيه للجار دون الاخرى لا يخلو
 بعد ولو حصل بالمسرك دون المفرد لكون عددا لكلام وكذا التوصل بالجار الى انواع
 ابداع مسرك سهما كان احسن واوضح كما سبق واما خصوصية الانواع فليس يجب اعتبارها
 على ما يتوكل فيحصل المقابل بالمسرك دون المفرد بخلافنا حسنا خبر موجباتكم على ما عرف
 بمصلحة وكذا المطاوعة كقولك رغبة رغبة ولو قلت عريضة واسعه لم يكن محاسنه واما ان
 فظا **قوله** ومن قوله من ان الله ابلغ انتدابه بوجه انه وحده بعض السمع لمطه الى اخره
 وفي بعضها الى اخرها بعد قوله من انه ابلغ **قوله** لان ذلك كله اي جميع ما ذكر من فوائد
 احدهما ومناسلا اخرانا يعتق لانه مظنة لعلبه المعد العاري عن الخلق في مقام الترد
 كان الالفاظ به او كما ان المظنون لفاق المفرد بالاعم والاعلى والمادة على وزن المظنة
 موضع محمول السبي وسعة ما حود من **القول** وهي ان الحصة الدسلة لم يعلم اهل
 اللغة لمطه او معناه او كليهما يكون من الموضوعات المسداة على بعد من قطعها وثق
 الساب احتمالا وزعمت للمعركة ان اسما الذات بمعنى ما هي من اصول الدين او ما سعلو
 بالغلب كل من والكاخر والاسكان والكفر ذلك او مما لا يعلم اهل اللغة لمطها او معناه
 او كليهما دون اسما الافعال اي ساعى من مروج الدين او ما سعلو بالمواج فلما لست مما
 لا يعلمها اهل اللغة كما ذكرنا لزم كونها في الموضوعات التي هي في الاحكام و
 الحصول الى الاسم التبعي ما لا يعرف في اللغة وفي معناه وفي معناه في حددها

في ذلك سواد لب وعين ما من لوك ولوط

او عرفونهما سعا كنهم لم يضعو ذلك الاسم لذلك المعنى وان اكل في ذلك سواد المسح
 لفسه السفوف من السمين وما في الكتاب من نفس الدسلة وان لم يكن مفهوما منها لكلمته
 عن ما في لها وبعضه كلام المصنف حالف المعزلة في اساب الدسلة مع الانواع في
 السرعة واما حمله على اساب الشرعية في اساء الاعمال دون اساء الزدات وتج يحول الخلفه
 في الدسلة من غير احصاء الى ذلك النفس فيعيد **قوله** او لانه سوا وجدت ولم يعثر
 اولم يوجد أصلا وعلى المدرس اي بعد العمل والوضع ان لا يكون حصة سرعه سدرجه
 في تعريف الحصة اما على الثاني فطاهر واما على الاول ففقد اسكال لان العمل لم ياسبه وضع
 في لوط منه وضع سابق فلا يكون وضعها ولما ذكر من النفس وانما سفع اذا اراد عدمه
 لم احطه الوضع السابق حال الاستعمال والجواز يحاج النها في الاستعمال بنا على وجوب النظر
 في العلاقة للمخبر **قوله** من عز وضع معنى عن العربية فيه استقرار الوضع في الجواز **قوله**
 حتى اذا وجدناها اساره الى فائدة الخلاف واما ادلتنا الى الساب وضعها هذه المعاني على احد
 الوجهين ووجدناها في كلامه مجوده عول العربية حملنا ها على المعاني الشرعية اذ الظاهر
 ان حكم باصطلاحه وهذه المعاني هي القفاق باليقا من الله وان فلنا عدم الوضع حملنا ها
 على المعاني الشرعية لانه حكم على قانون اللغة وهذه الخلق منها واما في استعمال السرعة من
 لغتها والمكمل يحمل على المعاني الشرعية بخلاف اما على الاول فلا خلاف في حلالهم انهم كلوا
 باصطلاح الساب واما على الثاني فلا خلاف في ان الظاهر انه عرفهم وهذه بالاسم حقائق عرفيه
قوله لم يذكر في الاحكام والمحصل فالب في الاحكام لاسكن في مكان الحصة الشرعية اذ لا
 في وضع الساب اسما من اسم اللغة او من غير اسما هم على معنى عربيه او لا عربيه لم يكن موضوعا
 لاسما هم فالب واما الخلاف فما واما في الوضع والحاج ههنا سدر في استعماله الساب
 من ما اهل اللغة كلنظ الصوم والصلوة هل خرج به عن وضعهم او لا منه القافي ابر بكر
 واسبه العربيه والغواج والسما والاب والمحصل الحصة الشرعية هي اللفظ الذي استندت
 الشرع ومنعه للمعنى سواء كانت المعطوف المعنى محمول على عند اهل اللغة او كانا معلوم من كنهم لم
 صبه اذ ذلك الاسم بذلك المعنى وكان احدهما مجهولا **قوله** كونها حصة شرعية شمل المنقول
 واليوق في التبدل كما بينهم من ان الثاني كلام في الاحكام والمحصل وقد حسمها اذ **قوله**
 والحق انه لا يمتنع ان كان الفصحى في كونها حقائق شرعية في لغتها في عبارات لغويه ولها

اللفويه

تكون ما ياتى فاطلو المزموم وان ارد اللام مبالغة في نبي السبب هذا هو السهور
 وما اساء الله لقوله ولا بعداه هوان المصود من سبه ان يكون سلا سلازم فليزم
 اسم السلا حسمه بطريق الاولى على سبيل الكناية ايضا لكن المبالغة ههنا اكثر كما لا يخفى
قوله مرفقات النافه تعالى فرب النافه لسنها في ضربها الى جمعته وسمى القرائ
 قراا لاسيما له على مجموع السور والافات **قوله** لان مجمع الناس عنهم فقد اسجل
 القرية في غير معناه نكوت محازا لاجسمه كما نعو او هذا غلطهم في المعنى **قوله** فافاه
 بحسبك لان الله سبحانه فادع على ابطالها ورمي السوء من حرف العاده ولا يسع لفظها
 سوال النبي عليه الصلوة والسلام **قوله** ضعفت لاجواب الجدران عن رابع على وروا الاحصار
 في عموم الاوقات بل ان وقع فانما مع سدر يحدى السبب ولو يكن كذلك فما نحن فيه هكذا
 في الاحكام وانما حلق الارادة في الجدار فليس مما جرى به العادة فلا يقع الا بالتحدي ايضا
قوله فنفه لظلا واسم الصد او السبه لانه ان يطرا في كوك الواف حرا السرا عدا وظلما صرحا
 بل هو عدل كان من اطلاق اسم الصد على الصد وان بطر في كونه سلا ولا في الصور كان من
 اطلاق اسم احد السهات على الاخر وكذا سول في اطلاق اسم السبه عليه **قوله** الخواب انما
 يصدوا الى اي معنى المجاز والعال الى التقي للمعنى الخسفي فلا يلزم كذب اساده وانما يلزم لو كان الاس
 ايضا للمعنى الحقيقي وليس كذلك بل المعنى المجازي فاختار سلب عن البليد باعتبار معناه
 الخسفي وسلب له باعتبار معناه المجازي فلا كذب في المجاز **قوله** سوفف على الاذن هذا
 عمن من جعل اسم الله تعالى توفيقه واما اعتد غيرة فانها اسمع الملاق التجوز عليه
 سبحانه لانه مما يروهم السمع في احواله بالسمع كما نفهم من قولنا فلان منحور في مقامه
قوله العراق فنه الفاظ معربة المعرب لفظ وصيغة غير المعرب بمعنى مراستعمله العرب
 ما على ذلك الوضع بل يعلق هذه المسئلة بما سبق اسراك المجاز والمعرب في ايها السات
 الموصوعات الحقيقية للغة العربية لثبات السكاه صديده ومعناه الكوه وفي الحصول
 انها حسمه والاسروق العليظ من الدساح والسجل يعرب سكل والسطر من البران
قوله كالصليون والسور بل لا يعرب نهما جميع اللغات **قوله** والاحتمالات البعيد
 نعي مكر نهما ما اسوفه اللسان لا يدع حلاها سبيل اليه المعين في او يتدح
 في الطواهر من ما ذكرنا من الالفاظ في المعرب والاركان والمبالغة القطع في تدح

المبالغة والدعى في هذا المقام الطهور لا القطع **قوله** وجعل الاعلام من المعرب او بما
 فيه التراجع المتناشيه اما المتناشيه في الاول فانه يقال اعتبارا بالجمع في هذه الاعلام منع الص
 لا يمتص كونها معربة او لا ترك العرب ما توسع في اسه ما يراهم معده الصفة للمعرب في العجم
 مع انه على هذا ليس بمعرب قطعا اذا سمي له في ذلك المعنى لسر ما خوذ من عندهم والحق
 ان المعرب احد هم اللطخ مع الوضع من عندهم والعجمه باعسار احدا للخط اعم من ان يكون
 مع الوضع او بدونه فهي اعم ولا يسلم المعرب ولا يكون الا حيا عليها موصفا لوقوعه
 المعرب في العراق واما المتناشيه في الثاني فان سأل على يد رسول الله او هذه الاعلام معربة لان
 انها ما وقع فيه السراج وان الاعلام ليست موضوعه في اصل اللغه انما هي باوضاع معيونه
 والاطام فيما هو من الاوصاف الاصلية ولذا لم يذكر في الاحكام ولم يمسكها للمصنف مع انها
 على ذلك السدر اظهر من غيرها **قوله** في ان يكون الاسفها لم لا الحار والسوء لان لم يشر
 المعرب في العراق فثبت في اسفا لازمه والخواب انما لا سئل ان المراد من قوله العجمي وعربي
 هو السوء عن العراق بل المراد منه اكلام العجمي والمخاطب عربي لا يسمعه فسطر عرض ازاله
 الذي هو تفهم المخاطب بل على ان المراد ما ذكرناه سابقا لانه حب دكر اسرائيل للعراق عربا
 وانه لو اسئل العجمي لقالوا لا فصلت امانه لغتهما معا سها فمما لو اعل ذلك السدر وهذا
 الالتفات كما نواهمونها فلا سدح محب الانكار وانما هذا المخاطب العربي بعد الفهم سلا
 سال يلزم من سبي كون العراق العجمي والمخاطب عربيا ان لا يوجد فيه العرب ولعله من في
 قوله من ذكر كتميل السات والاسلا ولنظم ذلك في قوله لقالوا ذلك اساره الى ما ذكر في الاسه
 من قوله لو لا فصلت لئلا له الاله عليه واساره الى ان الكلام العجمي والمخاطب عرب فلا يظلم
 والمعنى واحد ومحصل الخواص ان اللام من الدليل في سوع خاص هو اسماء العراق على
 العجمي لاسلم ولا يلزم منه نفي السوع مطلقا **قوله** اسرط المص في السوع اعم من ان يكون
 اسما او فعلا اسورا حدها ان يكون له اصل فان السور في ما خوذ من لوط اخر ولو كان اصلا
 في الوضع غير ما خوذ من غيره لم يكن مسما ودوجدي في قصر النسخ لفظه منه بعد قوله
 نسميا فالعبر المجرور راجع الى العبر وانها ان يوافي السور الاصل في الحروف اذ الاصله
 في العبر ما عتار الاحد لا يحدان بدون الوفاق نهما والعبر الواقعة في جميع الحروف الا
 في هذه اما لا يحدان في حروف العبر من غير ما ذكرناه والالف في السبعين وفي

في كتابنا على معنى ما في الاصل السور في
 احوال اللام والاصناف

والعنى لا يعرف من التفسير حتى اذ حصرت متاسسته انما في المعنى فان معنى كى اذ الم صرح
بنا سب معنى نال في الاحكام وكذا معنى كلم وهو في اللداد ونحوه سائب معنى لب وهو في
العرض من جهة الاصل والاحوال المتاسسه في العواجم من الواقعة منه فينبغي ان يكون
المصم بحرفه الاصول على ريسها لانه يجد الاستيعاف الاصغر من دليل اعتبار الواقعة
في المعنى فلو لم يعرف الرتب لورد على حد واحد من الحدس لا سلك الدال القارب بولوا القرب
في الحروف الاصول وانعق وقد خدمت على ان الواضعا واحد في المعاني ما هو اصل منع
عنه معك كسره بانضمام زبادات الله عين ما زانه حروفا وخرج منها القاطن كسره بازا
المعاني المخرجه على ما تضمنه زعمه التاسبه من الالفاظ والمعاني فالاستيعاف هو
هذا المنع والاختلاف للمواقف المذكوره وان كانت ملازمه له فالاستيعاف الاصغر عمل
مخصوص من ان اعتراه من حيث انه صادر عن الواضعا مجتمعنا ان علم به لا ان عمله فاحتما
ان يتجزأ بحسب العلم باطل المدانى وهو ان يحدس بالمدنى ما ساقى معنى والركب فيزاد
الى الاخر واخا صل منه العلم بالاستيعاف فانه في العلم بالاستيعاف هو ان يحدس بالمدنى ما ساقى
في المعنى والركب نعتا رتداد احدهما الى الاخر لحد منه وان اعترناه من حيث
محتاج احدهما الى عمله عرفناه باعتبار العمل مبرور هو ان يحدس به **قوله** واستعمل
تقته احده ان الاستيعاف من جهة المسمى بالاعتبارين **فمقول** باعتبار العلم الاستيعاف
هو ان يحدس مواقف نزع لاصل حروفه الاصل والمعنى فزده الله وباعتبار العمل هو ان يحدس
من اصل نزع في الحروف الاصول فيعمله ولا على معنى يوافق معناه **قوله** كما سما الفاعل سبع
الامر اسم اتمام لشمل اسم المفعول على سبيل التغليب **قوله** وقد لا يطرده نحو القاتلة
فانها سمعه من التمرار لا تطلق على كاستمر للمعاج وكذا الدراك مسبق من التهور ولا تطلق
بما سمعت به لا على حصة كواكب في التور وبعال الله سانه وهو من منازل النفس والعقوب
من الموق ولا تطلق على كل ماله عوق بل على حكم احسن معنى في ظرف الحرة الامن سلق المرسا
لا يخدمه وسما من سيمك اى رفق وشموس اى ارتفاع ودقيق اعلى سماكين والى
والغير من منزلة القمر والاعزل وهو شها هكذا في المعاج وان طاعت بعض هذه التقاسير
في كتب الهية فلا بأس به **قوله** وحسبه اى يحسب ما ذكر من الاطراد وعدمه ان وجوده معين
من سر منته في محل التسمية بالسوء

وميز من المسمى والراد بالسوء ذات ما باعتبار رسته لعنى الاصل انها بهذا المسمى بطر
في كل ذات كذلك اى المعنى الاصل معها تلك التسمية لوجود معناه فلهذا لا يفرق بين
الحرفه فاعلم في المسمى خصوصية صفة اعلم الحصر مع ذات ما فاصد في جميع بحاله و
ويعبر وجود معنى الاصل من حيث ان ذلك المعنى مسمى للتسمية بالسوء مرجح لها من بين
ما راها من غير دخول المعنى في التسمية وتكونه جزا من المسمى والراد بالسوء وان لم يحدس
فها المعنى لا من حيث هو اى المعنى وبلك الدال المخصوصه بل باعتبار خصوصيتها فهذا
المسمى لا يطرده في جميع الدوات اى يوجد فيها او لا كما اذا سماء تلك الدوات المخصوصه اى لا
يوجد في غيرها كلفظ آخره اذ اجعل عليها اولاد له حصره وحاصل التخصيص الغرض من تسمية
الغير بالسوء لوجود المعنى فيه فكوت المسمى هو ذلك الغير والمعنى ساء للتسمية به كما في التسمي
لما في فلا يطرده في مواضع وجود المفرد ومن سمي به بوجه اى مع وجود المعنى فيه فكوت
معنى دخلا في المسمى كما في التسمي اذ لا يطرده في جميعها فاعتبار الصفة في احدها مع الاطلاق
ففي الاخر مرجح للتسمية **قوله** ولا حلف فتاوى في السوء لوجود معناه المعنى والاصح
قوله وان كان اى المعنى ما يمكن ساء به كما ساء وان يعود في السوء كما وان لم يكن بقاوه
كالمعاد السبيل الى نحو الكلام ولا اخبار فالسوء حقيقه فعدرك كلام المسمى اسما مع المعنى اى
معنى السوء منه فالام للعهد اساره الى قوله ساء ومعناه وتكون السوء حقيقه فلهذا
ولما ذكرنا مفصل علم منه احران وكامل المصصا حب الامكام في هذه المسئلة اى اسرفق
ولذلك ذكر دلائل الغيب واحباب علمها وان قلت ما ذكره واحباب عنه ادله المبرط مطلقا
والما في كذلك واما مفصل علم ذكره في الاول والآخر بالظاهر مسله الله كما بنى عنه واجبا
فانه يجب ان يكون كذلك فليس دليل المبرط مطلقا مع اعتبار اعتدله في سانه هو
دليل مفصل معاد الى على اسراط مطلقا ولما عذر لكم في بعض الصور كان معروا به
في امانى فهو ايضا مذكور مع جوابه واما قوله واعنا آه بعدا وردد على دليل انا في مطلقا
وقد رد دليل الخصم باحتمال لا يقتض كما سبق فالظاهر ما ذكرناه **قوله** بعد انما انه اى المعنى
لما مع تقيده اى المسمى لان صحه التقي من علامه الجواز وقد صح **قوله** وكلما صح المسمى
معنى الاخصر لى هو اى في حال صحه الدال معنى الله هو الذى مضى وحاصل جواب
في انما رد على الجواب واذ وذا كذا ان التقي في الخلق هو خاص ومنه صافى

مجموع بعضه وام سبعة كاهنوه وعنده الحركه لامراض وام بالسفوف الاول وهذا المجموع
من حيث هو علة لاسمه كايضه ومعنى خلق الذي اسوسه الخالق هو هذا المجموع
لاكل واحد وح يخرج عن محل النزاع فان من اطلاقه على كل واحد وان الاسماء بحسه واحرك
الاطام في الاعراض المصغر على الخواب الثلاث ومنهم من قال انه وانه خارج عن السائر عنه لان
الخلق من الخلق من علة اتصاله بكونه علة واما غيره من امور من بالخلق والى في
اعمال كقرب زيد مثلا في عمل السائر لم يلقفت الى هذا لانه حمل الفعل على بدل الابد
المسوسه الخلق قوله واما ما اشارت للقدرة علما حاد فانه في ذلك السعول اخذت
حدود الاساس ووجه اذ لو انما لكانت القدرة بها على وجه تربط عليه وجودها بوجه الاساس
لذلك ولو احدثت لم يكن حاد بل ووجه وهذا السعول المحصور اداس الى العلم فهو صوره
عن الخلق الى القدرة فهو الخلق العلم او الى ذي القدرة على سببانه فهو خلق العلم فخلق
كون الابد علة قدره هذا هو الظاهر من العبارة ولكن انما ان هذا السعول اذ ان
الابد صار صوره هو صوره عن الخلق ولى القدرة صار صوره وصف اخر هو الخلق
وولى القدرة صار صوره وصف اخر هو كونه علة قدره وهذه السعول على كون
علة قدره فانه الخلق تعالى وباعتبار هذه السعول اسوسه الخلق فصح ما ذكرنا من بدل
الاسوسه الخلق على وجه تمام العمل بها اسوسه اسم فاعل لا غير ان لا يعنى بسعوله به كونه
صنه حمده فانه به لما هو اعلم من ذلك فان سائر الصفات هي امور اعتباريه الخلق
في ذلك قامه بحيث وكنته يصح ما ذكرنا من الخلق سائر الصفات المحبوسه و
نوع اسمه او العلة اما ان كان اسر اعتباريا بل للمسمي منهم العلة احسابه على قدره حيث
انما امر اجز وصور اسمه في الاعمال ذات حاد فكانت خلقه على هذا المعنى في ذكره
وبما احسبنا ان ذلك بل الخواب ذلك وان كان له سبب جمعا في ذلك من اجبه اما
اولا انه صار كالسائر في ما سببهم وعضهم من الخواب السائر بها حاد من سائرهم
من الخلق بل على حاد فلو ان الخواب باعتبار خلق الذي اسوسا به تعالى ودر كراهه من
بعضه كونه حاد في سوسه حاد فانه تعالى للخلق خلقه من الخلق المذكور
جمعا في الخلق وان السعول حسب به في العلة واما في ذلك ما علة
نقد في كل واحد وجه وسوسه

[illegible]

قوله الواو العاطفة اذ عطف بها حمله مسهله على حمله او قصده على قصده دللت
على اجتماعها في انسحاب بحسب نفس الامر لا على الاجتماع فيه مفهوم من موطن في الواقع
المفهوم منها ولا احادها التي عاينته عليه لا ما عاينته اذ كرسها ما عاينته اذ عاينته
وقد اكتفى بها في راديه المعاني ما دللتها كما في قوله الخلف زيد الخبز وان عطف بها مفرد على
مفرد اخر محكوم عليه بحكم دللت على اجتماعها في حكم الحكم او محكوم لذل فادرك اجتماعها
نعم وعلى هذا الساس اذا عطفت على اتصال او ما هو في حكم المفردات ودلت في شئ
من هذه الصور على الاجتماع في الزمان وهو المراد بالمعنية والاعلى عدم الاجتماع وكونها في واقع
مع رآخر وادخلت عليه الواو وهو المراد بالترتيب ههنا اذ عكسه لم يعل به احد ولم يذهب
انه اوجم اعقاب الواو والجميع انصوا السركين معناه ومطلوب ترتيب التحميل في احوالها
من غير عرض في الذكر بخصوصه في منها وندى من غيره تعرض في ذكره لمعنه لغير
لما تطلق الترتيب فصلا عن العرض لاحد قسمه ولا العكس لان العرض لشي لا يلزم
العرض لعدمه **قوله** وبوله لا معنه لئلا يوهى انه في الترتيب اسرها للمعنه منها
على الخلاف لعدم العامل بها على ما هو المشهور في حقه عشر موضوعا المشهور وكذا في بعض
الشيخ سبعة عشر **قوله** ولا يحق عليه رد الجواب المم على الادله المذكوره تقريره ان
هذه الادله التي تذكرها في انه للترتيب معارضه لهذه الادله المذكوره والمعارضه
لاسي ما وجد الدليل على معنى على ترتيبها ما هو في نفسه فلا سلطانها ادلسا المكونه نعم
لنوم دليلهم بوقف دليلنا المعارض فيوجب الترجيح بينهما وانما اورد دليلهم لانهم كما
سرى فلا يعديه ولا رتبك المحال لاجله **قوله** مفهم منه اي من بوله تعالى
العطف بالواو ان السجود بعد الركوع ولو لا هذا الهم منه ودلالته على الترتيب المحال
الامر ان يصح هذا على ذلك وعدم ذلك على هذا واخر ان الامر من ركيع
واسجد وثم من بوله تعالى ركعوا واسجدوا وسلم ولا واو عطفه وانزل ترتيب مسفاد
من غيره من بوله عليه الصلاه والسلام صلوا كما رايتون افعلى مع عدم ركيعه على سجوده
كما نرى وسواء حكم دليل بوله مستطوان استفاده ذلك الحكم من غيره ولا يلزم من عدمه
دلاله دليل كاد ان يكون على الحكم بالترتيب من الركوع واسجد عدم دليل على دليل
يكون هناك اذ ان كثره هذا ما سجدوا والركوع من غيره ولا يلزم

كما هو المتبادر من ظاهر العبارة بركن من اركان اول مدخل في هذا المقام ووايد الدلائل من
من سوانه الحكم كما يربط سلاسل كاد ان يكونه على حكم كونه منه لكان بعيدا
قوله ونفهم منه اي من وجوب الاستدلال بالله تعالى برب الوحي على ايد الله تعالى
لانه من رتب الحكم على الوصف المناسب والاول انما هو الترتيب كان الامر كذلك فيه
منع لانه على عدم صحته انما استفاد منه رتب الوحي على مطلق الاستدلال عليه من رتب
ان ما بعد معطوف عليه بالواو دليل على ما ذكره **قوله** الجواب لان عدم القروح اي حين
لا يكون الواو للترتيب اذ امر الله تعالى بذكر اسمه فيه يعظم لغيره في القول بذكره من اليب
مسله قال الا وراي ان كرسى بعد عظم مع اسما لفظه الله عليه وكذا امره عليه السلام لفظ
الربيعي سئل على المعظم من وجهه **قوله** ويدل على ان الرد للترك المعظم لا
مذكر من رتب ان بعضهما اذ رتب منها اذ معصية احد هما معصية الاخر لما
ذكر من وجهين **قوله** بل مع التمثال في رتب وانه ان احدا من جنس وبعضه في رتب
والثاني من بعده ورتبه وان اتي لي وقد فعل من الشافعي ما يدل عليه في العلم ما يدل عليه
في عدم رتب كذا في وجهه في ترجمه ان المشاهير لا اولها طه يعبر بحملته على رتب
صديق ومقاتل **قوله** ولا يخفى في التاكيد سوره ذكر محمد لا يخفى في رتب وانه في رتب
التي اوردت على رتبها على ان صفه مجهول من انبويه لا صفه معلوم من غيره يكون
مفوق الخاتم في رتب من حال عدمه كما يدل على ما وجب وزعم انداوت ان عدمه موزعه كانه
مستحق اجتماعه بربه اجتماعا في قوله انه ان رتب لا واحد ساره في رتب ما كونه
بتراتب من وجهه اذ في رتب لا في رتب اذ في رتب لا في رتب اذ في رتب لا في رتب
في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب
هل يجوز ان يرد على عدمه في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب
لعمري ان دلاله اللفظ على مفهوم دون اخر مع استوائ نسبة المشاهير في رتب اذ في رتب
بمعنى اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب
تعالى او غيره فذهب عباد ابن سليمان الغنيري واخذ الكبرياو علم الخروق وهو العلم
بأنه في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب
قوله ان عدمه في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب اذ في رتب

الطلب والمطلب عند المعوله حادث على انه سوف على العلم بها
لا على وجودها في الخارج وقس على ذلك اسناد الحسن الى الصفة حقيقة كاشا واعتبارية
منهم من خسر الدليل من بطلان القول بالصفة الاعارية وما لم يكن حسن الفعل وقبحه
لغير الطلب من الاعتبارات لكونه على الطلب بالنقل فمن الفعل بالاجل ذلك الاعاري من ان
الطلب معلو بالنقل من حيث هو هو طوار عليه به من حيث هو على العهد المذكور **قوله**
فان كان الفعل منه احد الحكمين او كليهما اذ كان احد الحكمين محملا في الفعل من حكمه او حركة او
الخارج على معنى بالاساس في الحكم بالمرحوم او في باب الحكم بالمرحوم على وجه من فعله
وربما يكون محملا ولا يجوز عليه تكونه اذ كان الحكم بالمرحوم من حيث هو على وجه من فعله
ولا حارس وعنه وداعر محملا على الحكم بفعل على صفة اخرى فاعلم ان قوله **قوله**
بالنقل الى قوله ان معلو ما هو خارج بالنسبة اليه فكونه ضروريا لا اختياري **قوله**
ويستلزم حاشا ان لا يكون ذلك بالمرحوم بل بالمرحوم على وجه من فعله على وجه من فعله
وورد عليه كذا في وجوبه ان كان الحكم بالمرحوم من حيث هو على وجه من فعله
لكنه لو جوب ونحوه في ذلك المعنى ان يكون من حيث هو من حيث هو من حيث هو
الدليل عن طريقه ان عدل عنه **قوله** معلو ما هو ضروري ان معلو بلا كسب وهذا العلم
الضروري حاصل من غير خبر والنزاع في سرعة وقوعه يكون بدحا ومعلوم بالبدح فكون
قوله من غير الظاهر له التمسك بالعلم وتأكيد **قوله** ويحتمل ان يكون من حيث هو من حيث هو
واحاصلا ان هذا هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
ما عدا حكم الفعل بانه من حكمه ضروريا لا اختياريا فلو كان حسن له في ذاته بكونه مستند
من شيء او غير ذلك لوقف على وجه من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
العلم والصدق كذا في علمه في محله لا فعل من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
معلوم ما بالضرورة مع العلم بمقتضى المذكور بل معلو ما هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
المعلوم مع العلم بمقتضى المذكور بل معلو ما هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
حقيقة في صدره ان الحكم ما يباحد لمعانى لئلا يكون هذا كذا بل مع غيره في صدره
مستد على وجهه من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
من على حسنه بكونه ان كان صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو

كان كذلك والحوار ان يقال لا احسن ان الصدق والكذب في كل امر من جميع الوجوه لان
كل واحد منهما لانه متساوية للوالم الاحراز لها المصاحبة واللاطاعه وذا ان عذر سا
فهما في جميع المصاحبة في غير مبدع من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
المعدي لانه لا يلزم من فرض تساوي سننها وقوعه في نفس الامر في هذا سوال من المعدي
هو امر واقع لا استحالة فيه ووقع المبدع وهو المسمول ومع ذلك فان ما هو على الثاني لا
الاول وليس مستبعد في نفسه كونه سلبا في المحل بل هو انما يستبعد لانه لا يصادف
في حكمه ما هو الصدق مع وجود المبدع في محله وحسنه حرم ما هو صدق ما في من حيث هو
يعرف من غير من احاصل المصاحبة او من نفس المبدع ووقع المبدع عن وجهه ونفسه وان كان
حسنه في فعله في ذاته في جميع ما ذكره من ان الفعل لا يلزم ذلك في حق الله تعالى وكما ساند ذلك
بالحكم عن الحسن والقياس متاوه في احكام الله سبحانه في عدم جبريانه ووجهه تعالى في كونه
الصدق في غير المحل بل هو ان حكم الله تعالى في فعله وما يستلزم ذلك في فعله
ملا ولم يرد عليه وجهه تعالى انما لا يقول ما ذكره انما لا يقول ان الصدق متساوية
وانما لا يقول ان صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
ان سكا هم ومحرمهم عن انساب السوء قوله فله ان يقول ان الصدق في المعنى من حيث هو
معرفة ادله الامسية ثم يحتمل ان انظر منه في علمه على ان يعرفه ولا وجوب في ذلك
من اسرع وجوب انظر منه في علمه على ان يعرفه وهو لا يثبت حتى يعرفه بالضرورة
ثم يحتمل ان يكون صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو صدق ما في من حيث هو
مستد ان لا يكون ذلك في انظر منه في علمه وانظر منه في علمه وانظر منه في علمه
على اياه النظر في علمه في المحل وانكرها التمسك وفي الالهيات خاصة وفي انكرها
مستد من ذلك في معرفة الله تعالى وحده وقد حمله خصومه وان معرفة الله تعالى
وقل من بعد ان يكونه وانما لا يتم واجب الله وهو واجب ما قبل عاينه فان قيل
فكرهتموه معلو من وجوب النظر في معرفة الله سبحانه وتعالى والكلام في النظر في المعرفة فليست
نظر في معرفة الرسالة من الله تعالى في نظر في معرفة من حيث هو الصدق المطلقة او يقول
وجوب النظر في معرفة الرسالة من الله تعالى في نظر في معرفة من حيث هو الصدق المطلقة او يقول
في معرفة من حيث هو الصدق المطلقة من الله تعالى في نظر في معرفة من حيث هو الصدق المطلقة

جواب عما رده الله الزاغب الله تعالى من قبل الخاطرة ثم ان مجموع التفسير بلا واسعه
 مما لا يحكم بعمل منه حسن ولا فيه فلهذا جعل الحكم بابا واحدا لئلا يقع قطعاً فلا يرب
 من ابدان حده تعالى من قبل التسمي العزم من اللاحكم منه مخصوصه اذ لا بد من ان العمل فيه حقوق
 صفة محتمه. ومتجه. ولا سائر في عدم تفهم فلهذا جعل الحكم العام بابا واحداً في ابدان يترك العمل
 في سائر ابدان من اساسه صفة محتمه تفهم بابا واحداً. وسيله جواب ان رسله على الحكم
 فاعلم ما توهم ظاهراً من ان الحكم باختر او ابداناً في محل السماع. وبما من قبل الواجب اريد
 ان الله حكماً باخترها من الخطر والاباحه في سائر ابدان. اما هو الماس والاعمال المعين فا
 ليعرف معنى عدم العلم **قوله** فانه هو السمع من قبل الخبي زكروكمه وقد لزم ما بين اي من
 الخضار احكام في الشرع وبما ان كون العمل حكماً ان تفهم انما هو حكم سري فقط **قوله** ولتفهم
 بوجه كلام نحو العمل في انهم من مفهومه يجب ان يمل دفعه من قبل ان الحكم اوجه كذا غيره
 لانها وهو المراد منها اللهم اذ اريد بالحكم المعنى مصدر كعمل الخطاب على المعنى الاصل في
 في الاحكام الخطاب اللطيف السواضع على التصديقه انهم من هو معنى لفهمه واحمد باللفظ
 عن حركات وادسار الفهمه بانواعه وبما هو اضع على من ادخله الملهة والبدن
 اذ نظام من كلام لم يصدر به انهم السمع فانه لا سمي خطاباً وبوله من هو معنى لفهمه عن
 هذه من لفهمه كظام والظاهر عدم اعتبار بعد. لاخر كمنى عنه اشر هو هذا الذي لا يخفى من
 خطابه من لفهمه والظاهر على عبارة لانه بالوجه وعلى مدلولها العام بالنفس والخطاب
 اما الحكم السري او كلام السري اوجه نحو غير لفهمه واربده ههنا معنى فاذن فان خطاب السري
 ليس حكم بل هو على كذا في احواله كذا في حكم ارضي عن ذلك الحكم المعنى على الوجه المخصوص
 فاذن ما توهم من ان الله هو اعلم بان الحكم اسرع من ادله والدليل السري من اسرعه
 انه او ما عزم مقامه طوك ان تفهم انما هو الله العلم بحضرت الله فلهذا جعل من حيث
 فان الدليل هو خطاب السري والحكم هو خطاب السري ولا اسعاده في كون فعالة وامواله كاسفه
 عن حكم العالم به سبحانه وكذا الاجماع وغيره **قوله** انما وجه طاعتهما بانها كتاب الله تعالى
 ما كان قالوا لعل اذ الامر الرسول الكلف او السد العبد وحسب علمهما بالسورة بعدت حكم
 بموجب من غيره سبحانه فلا يصح ان حكمه من المعنوية ههنا الا كلفه فان باب بان كذا وجوب
 خطاب الله تعالى في امرهما كاست من انما الله لزمه **قوله** انكم **قوله** سائر ابدان

من كماله فذا من انبي الله المماساتق الا سائر الله وشهادته حرمة وقد يجب بانه من سائر
 ركب الخلق وان لم يكن الا واحد منها وليس هناك مجاز لظلال الجميع على الواحد بل يفهم منه كبر
 معلوم عن هذا الجمع لا خمس كما سلفنا لمراد بلفظه محسن الفعل من حسن الخلق لا يلقه بجمع
 افعال جميع الخلق فانه ضا غير افعال وكذا ما سلفنا من ادراج ما من سائر الخلق بجمع المشقة
 بتسوية وانه ان اردت ان تعال من الخلق ودفعت فخطاب من جميع وتاريخه الى افعال
 المكشفت فلا اخذ من اوزع ههنا كما لا يخفى **قوله** هكذا قيل اي في حديثكم نورد عليه قوله عارف
 الله سبحانه وما تمهلون وكذا بوله عارف في حديثكم شرعي فافهمه
 لسنه انما في العمل المكلف ولا يخفى ما سلفنا من انما هو انما في فعل الخلق وهو
 محمود الله عارف ان جعلت ما مستدرة او المكلف وهو حده العمل به او جعلت موصولة بوجه
 نورد عليه انما لان ذلك بان زياده انما قصد نظره في سبب ذلك عكس اي نورد على اخذ
 زياده كون الذي لا يلا كما يدرك ما يولد كون في سبب انما وجوب الخلق وكون في سبب انما
 لغاية المصنوع وبوله من احكام لا انما فيها في اخبر سائر الناس وبوله فافهمه على
 نورد بوجه الله ما علمه على ما في حيز اي نورد في عموم وانما في الاما
 نذا في سبب هذه الزيادة سبب قد لا يزد عليه بل هو في المصنوع في بوجه حده في المصنوع
 في بوجه الله حدود بوله وبعمل بعله وان الدرك سبب انما صادر دلال المصنوع بوضع الشارع
 له وبعله زاده فلا وكذا اسد واخرط وهذا المسمى سمي خطاباً وبعله في خطاباً
 كلفنا **قوله** او معنى جعل في دلال انما العمل به يعني كون الدرك دلال المصنوع وبوله
 اما بالمدلول عند مدرج الى انما فان سبب الدرك سبب بموجب المصنوع
 ما سبب لادله عليه ذلك سبب عند المصنوع راجع الى الدلالة ولذا لم يذكر هناك البطل
 فصح التمسك ومعنى جعل الربا سبب بموجب الجلد هو بموجب الجلد عند الربا بعد رجوع الى
 انما ومعنى جعل خطا سبب انما سبب حوز اسفاه بالسمع عند الشهادة وحرمة اسفاه
 بدون الطهارة بعد رجوع الى الخطر والامساك ومعنى جعل الخاسه ما فقه في المصنوع حرمتها
 وهو زاهد ونها **قوله** واما الثاني فعلة انه اي ما ذكر من الخطاب الوصفي ليس حكم بل هو على
 معرنة **قوله** ولذا لا يرد ان عليه فعل مكلف من حيث هو فلهذا لم يكتف بلفظ
 غيره بوله بوجه او دد واما في قوله وان جعل من باب مقلب ثم سائر الخلق وانما

قوله ما في العمل بدونه عذرا وحاشا من غير ضرورة وليس المراد منه كون العدمه في
نفسها مقدوره بل ان العمل مقدور بقدرها ممكن الا ان كان مع عدمها عذرا او عاده وفيه
مع قوله لكن الساري جعله شرطاً لغيره الى ان يسمي العدمه الى ان يسمي العدمه عذرا او عاده وفيه
كذلك الاصل في الواجب وفعل صدق في الحرام ويسمى مقدمه عذرا او عاده وفيه
باعتبار الوجهين لكن الساري جعل العمل مقدورا وعاده وصحة شرطاً له كالمطلوبه في الصلاة ويسمى
مقدمه شرعيه وشرطاً شرعياً فالتم قد اطلق الشرط واما بدنه هذا القسم يدل على ان العمل
يركز الاصل في الشرط فذلك اما اصطلاح منه على محض الشرط ما هو مقدم عليه الفعل من جهة
الشرع واما على تقدير العدم بالسري وقد جعله اختصاراً **قوله** هذا سهل لقطه في السري
معنى ما ذكرناه من معنى المدور سهل عاده الم في المسعى ولا يحصرها بذلك العاده فان كانت على
ما سأل من انه قال منه ما لا يسمي الواجب الا انه فهو واجب ان كان مقدوراً المكلف غير لازم له
عند كبره اعداد المأمور به ولا عاده كجزء من الراس في الوضوء ومما شهداه ان قوله غير
لازم له عملاً صفة كسعه للمدور لاقتلاخ والالتكان الاسباب اراد العالم بها وانما
لنا اول ايضا وانما جبراً هذه الشهاده غير صريحه في تلك العاده يجوز ان يحصل المدور من كل
على ما حصل عليه في كلام غيره ولو ثبت ان المراد ما ذكره كان مخالفاً للمعهود في معاني احدها
العزوين الشرط السري ومن غيره والماني في معنى القدر وما عرربه عنه **قوله**
عما لا يمكن محصله من الآلات كالمسلا في انكائه قوله وكان الم بوي ذلك او ما لا يمكن المكلف
محصله من الآلات ما هو مقدم في الوجوب بناء على استماع المكلف بالواجب والعباس الى
منه ولا يكون خارجاً عن المحقق **قوله** لما انما ان الشرط يجب ترتيباً في الشرط يجب بذلك
الامر الذي وجب به الفعل الشرط اذ لو لم يجب به وليس هناك اسرار معصية وجوبه على ما هو المعروف
لزم ان يكون ذلك الفعل للشرط مالم ما سريه واد الى به حال عدم الشرط صدق انه في جميع المأمور
به يجب عهده ما اتي به واجراه وخزوجه عن عهده المكلف وهذا مع حسنة الشرطه
الستلزمه اسفل الشرط عند اسما شرطه ولا يكون الشرط السري شرطاً للفعل قطعاً هذا خلاف
ولا يمكن امر هذا الدليل في الربط العقله والعاده واما ان غير الشرط السري شرطاً للفعل لا يجب
طائفة لاسلزم وجوب الواجب ما هو وجوب غير الشرط فذلك لاسلزم بفعل الواجب بذلك الامر
للعزاد لولم يلزم لادى الى الامر في واجبه مع عدم شعور الشرط وهو بدني لا سمحاله واللازم اعني

لزم بفعل الواجب له بالمل لا بالقطع كوازا غلب الفعل بل بمصوله مع التجهول بما يلزم في العمل
عملاً او عاده واما السوط السري في الدرس لزم من عمله لان الشارع لما جعل العمل مقدوراً وعاده
فقد جعله من حيث فاذ اطلب العمل بعد طلب من حيث هو موجود وعاده واللازم ذلك الحذور
وانما العلوه اهل في جميعها الوجوب لانه طلب بخصوص فلا بد منه من عمله بالمطلوب
كل ما يعلو به الخطاب كان واحداً والم سلق به لا يكون واما فلو وجب اللازم العمل والعاده
للفعل ولم يعلو به خطاب طلب ضروره ان الامر الوارد بوجوب الفعل لمره يعلو اللازم
لما كان العلوه اخلا في حسنة الوجوب وهو بالمل والشرط السري في علو به الخطاب بناء على ما
عرف وما سأل ان العلو في الوجوب والطلب لسو ذاتا عاده انه لازم من لا يمكن
بعلوها بدونه فليس عاير في المقصود بمصوله على المدبرين **قوله** وانما لاسلزم
وجوبه لاسمع الصريح بانه غير واجب ولا سالي في الشرط السري لا سلباً منه ذلك الحال وكذا قوله
وانما لاسلزم بعض الاخرى منه لسوء العصال مركه انما فان تاركها الصلوه مع شرطها
بعضي مركه كل منهما **قوله** ومعلوم ان تارك عمل حرم من الراس بربطه معلوم من الدرس
صوبه او الاجماع وتذا الله لان الاخران لا حركان في الشرط الشرعي **قوله** الخواب عنهما
تحريره ان بولهم لولم يجب ليعم الاصل وبه ان ارد انه لولم يجب ليعم الاصل الى الفعل بدون
اللازم العمل والعاده في قائله ارمه مستوعبه محو ان سوف الواجب على امره واجب
بما لا يمكن وجوده بدونه اما عذرا او عاده وان ارد انه لولم يجب لكان الاصل واجباً
بدونه مطلقاً الثاني مستوعب فانه المستوعب فيه وبعبارة اخرى يحصل كلامهم انه لا يصح العمل
بدونه يكون واجبا لاسلزم ان ارم بلا يصح العمل بدونه لا يكون بدونه باللازم من الدليل انه
واجب معرفته لا بد منه كسفره في النزاع وان اردتم ان اللازم ما هو بدنه شرعاً مع العمل في
مستوعب وهو اللدغي فاسد لعله وكذا لو لم الوصول الى الواجب واما ان ارد انه لا بد من
الواجب من التوصل وانه لا يمكن الا به فلا نزاع فيه ولا عذر وان ارد المعنى الاخر فهو مصادف
على المطلوب ثالث الختم فدا بعد الاجماع على وجوب التوصل وهو باشرعياً في قسم
اجمعوا على ان يحصل اسباب الواجب واجب واسباب الحرام حرام وليس ذلك الوجوب والحرم
الالات اسباب واما الى الواجب او الحرام فالجميع على تذكريم وان سلم في غير في اسباب
خاصه لولم لا وجوب التوصل الى الواجب قسم الدليل الثاني ويندفع التبع بالخواب انما لاسلزم



